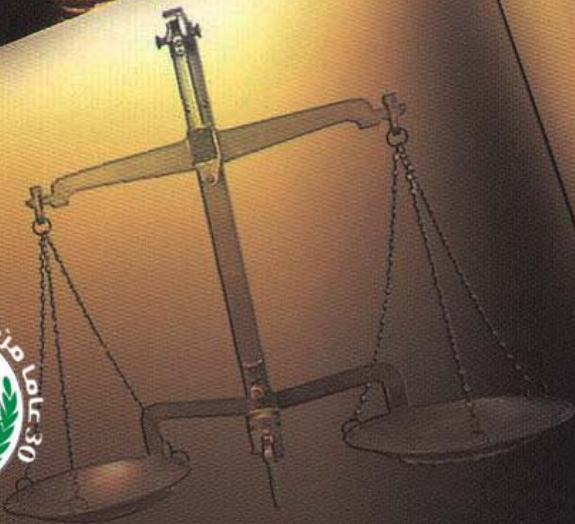


د . جاسم الفارس

في الإقتصاد الإسلامي

البعد المعرفي والقيمي



في الاقتصاد الإسلامي
البعد المعرفي والقيمي

في الاقتصاد الإسلامي البعد المعرفي والقيمي

د. جاسم الفارس



حقوق التأليف محفوظة، ولا يجوز إعادة طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه على أية هيئة أو بأية وسيلة إلا بإذن كتابي من المؤلف والناشر.

الطبعة الأولى

2010 - 2011 م

المملكة الأردنية الهاشمية رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2010/5/1543)

277.52

الفارس، جاسم محمد شهاب
في الإقتصاد الاسلامي البعد المعرفي والقيمي / جاسم محمد شهاب
- عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2010
() ص.
ر.أ: (2010/5/1543)

الوصافات: /الاقتصاد الاسلامي //الإسلام /

* أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية
* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة
المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

(ردمك) ISBN 978-9957-394-2

Dar Majdalawi Pub.& Dis.

Telefax: 5349497 - 5349499

P.O.Box: 1758 Code 11941

Amman- Jordan



دار مجدلاوي للنشر والتوزيع

تليفاكس: ٥٣٤٩٤٩٧ - ٥٣٤٩٤٩٩

ص. ب ١٧٥٨ الرمز ١١٩٤١

عمان - الاردن

www.majdalawibooks.com

E-mail: customer@majdalawibooks.com

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدار الناشرة. ➡

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	7
الفصل الأول الاقتصاد الإسلامي في إطار نظرية المعرفة الإسلامية	11
تمهيد	15
المبحث الأول: المفاهيم وأثرها في تكوين الوعي والممارسة	18
المبحث الثاني: المنهج وآثاره المعرفية والعملية	22
المبحث الثالث: الإطار النظري للاقتصاد الإسلامي	27
الفصل الثاني نحو مفهوم علمي للاقتصاد الإسلامي	33
المبحث الأول: المرجعية العقائدية الغربية وأثرها في تكوين مفهوم الاقتصاد	36
المبحث الثاني: المرجعية العقائدية للاقتصاد الإسلامي	46
المبحث الثالث: أسلوب تكوين مفهوم الاقتصاد الإسلامي	53
الفصل الثالث البعد أقيمي في السوق الإسلامية	67
المبحث الأول: المنظومة القيمية للسوق غير الإسلامية	69
المبحث الثاني: المنظومة القيمية للسوق الإسلامية	81
الخاتمة	107
قائمة بأهم المصادر والمراجع	109

المقدمة

الاقتصاد قوة بناء، وقوة هدم كذلك، والإنسان هو الذي يحدد ذلك حين يحسن استخدامه أو يسيء الاستخدام.

فعلى الصعيد الدولي، تحوّل الاقتصاد بأيدي القوى السياسية الغربية إلى سلاح لهدم الكيانات الدولية غير الغربية، أو في أحسن الأحوال إلى قوة ضغط عليها في المساومة، وفرض اختيارات لا بديل عنها...

أما على الصعيد المحلي، فقد أخفقت الاقتصاديات الوضعية في تحقيق الخير المنشود، لأنها حصرت الأهداف في الجوانب المادية مثل القضاء على الفقر، وتلبية الحاجات المادية الأخرى للأفراد، وتحقيق توزيع عادل للدخل والثروة، لأنها قامت على فلسفات مادية شكلت تصوراتها وإدراكها للعالم، فكان عطاؤها ناقصاً مضطرباً مهزوزاً، فزادت عذابات الإنسان وقلقه، وزادت اضطراب المجتمعات الإنسانية ونشرت فيها الفساد، فأخفقت في الإجابة عن تساؤلات الاقتصاد الكبرى، ماذا ننتج؟ كيف ننتج؟ لمن ننتج؟ لماذا ننتج؟ لأنها اعتمدت في الإجابة على مصالح وقدرات إنسانية مهما بدت متقدمة فإنها محدودة جداً أمام علم الله عز وجل.

إن الابتعاد عن هدى الله في إدارة شؤون البشرية أوقع هذه في ضلالات كثيرة اقتصادية وغير اقتصادية، لذلك فإن تصحيح المسارات ينبغي أن يكون عبر الإدراك المتساوق للوحي والوجود، إدراك الوحي في ضوء الوجود وإدراك الوجود في ضوء الوحي، فهو طريق الإصلاح الاقتصادي على المستويات كافة.

إن إدراك العلاقة بين الوحي والوجود يؤدي من جملة ما يؤدي إليه إلى بناء معرفة إسلامية شاملة ومتكاملة وعميقة في تفسير ظواهر الوجود، ومن ضمنها الظاهرة الاقتصادية. ذلك أن هذه المعرفة باعتمادها (الوحي) منهجاً في إدراك العالم، وباعتمادها (الوحي) منطلقاً في بناء مفاهيمها إنما تعين على تجاوز محن الحياة وأزماتها، وتساهم في حل إشكالياتها المتعددة، وتوفير إمكانيات متقدمة جداً

في بناء العلوم بناءً إسلامياً متكاملًا، الأمر الذي يؤدي إلى نهضة حضارية إسلامية شاملة منشودة.
إن مضمون هذا الكتاب يأتي في إطار إدراك متواضع لأهمية صياغة العلوم ومنها الاقتصاد الإسلامي في ضوء الوحي (قرآن وسنة).

فجاء الفصل الأول، الاقتصاد الإسلامي في إطار نظرية المعرفة الإسلامية، ليؤثر بعض ملامح الإجابة عن التساؤلات الآتية:-

كيف يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يساهم في إزالة العصى من عجلات حركة الحضارة الإسلامية المعاصرة؟

كيف يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يساهم في تصحيح مسارات الاقتصاد الوضعي المعاصر فينقذه من أزمارته الأخلاقية والعملية وينقذ الإنسان من وبائه المادي؟

أما الفصل الثاني فكان محاولة متواضعة لصياغة مفهوم علمي للاقتصاد الإسلامي بغية الوقوف على نسيجه الداخلي وتحليل بنيته المعرفية والعلمية والقيمية، والكشف عن طبيعة ارتباطه بالمرجعية العقائدية والمعرفية للنسق الحضاري الإسلامي، إيماناً منا بأن (المفهوم) هو بنية لغوية معرفية قيمية تضم مجموعة علاقات بين مصطلحات تحدد منهج العلم ومساره في إطار نسق حضاري معين، وأنه المعنى الكلي الذي نحول به موضوع البحث من مواد خام إلى معان وعلاقات لها معقوليتها.

في حين جاء الفصل الثالث (البعد القيمي في السوق الإسلامية) محاولة للكشف عن آلية عمل السوق الإسلامية في ضوء مفاهيم الوحي وعمقها القيمي، مؤكداً على الترابط العضوي بين المعرفة والقيم الذي يعد سمة العلم الإسلامي والسلوك الإسلامي.

لم تغفل دراسات الكتاب عن البعد المقارن مع الاقتصاد الوضعي حيثما اقتضت الضرورة ذلك للوقوف على الخلفيات العقائدية والمعرفية والقيمية التي

تحرك الاقتصاد الوضعي، وتحديد ملامح الانحراف الذي يعيشه وما أدى إليه من مآزق وأزمات على المستوى العالمي.

استميج القارئ عذرا أن قصّرت أو أخطأت، إذ في حوارهِ لأفكار الكتاب ما يسدّد الخطى ويهيئ فرص مواصلة البحث في هذا المشروع العلمي الواسع إنشاء الله تعالى.

العراق - الموصل

الفصل الأول

الاقتصاد الإسلامي في إطار نظرية المعرفة الإسلامية

إن الفكر الصحيح والمنهج الصحيح هما اللذان يضعان النهضة الصحيحة، ولما كان الإسلام هو صانع النهضة الصحيحة المتكاملة، فإن الفكر الإسلامي والمنهج الإسلامي هما اللذان يصنعان النهضة الصحيحة حين يحسنان إدراك النص (القرآن والسنة)، وحين يحسنان إدراك الواقع وقوانين عمل النهضة أو السقوط.

لقد جَرَّبَ العرب مدارس أوروبا الفكرية بشقيها الشرقي والغربي، فكانت النتيجة إخفاقات متتالية على الأُسُدة كافة، وتوترت العلاقة بين الحكومات والشعب العربي، وضاعت الموارد الاقتصادية والمالية، وهاجرت العقول المبدعة إلى الغرب، وظل السكون الحضاري يخيِّم على وجودنا بعناصره المتعددة. ذلك إن مشاغل الإنسان العربي المعرفية والعلمية والعملية في القرن العشرين على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري لم تتمكن من بناء (النسق الحضاري المتكامل) لا على المستوى الإسلامي ولا على المستوى القومي، الأمر الذي أدى إلى فشل الاستثمار الأمثل لقوى الأمة البشرية والاقتصادية والعلمية.. وبالتالي الفشل في تحقيق الفعل الحضاري الواعي لمستلزمات النهضة وقوانين عملها. ذلك إن الإنسان العربي فرَّقَ تياران فكريان متناقضان، واحد يشده إلى الماضي، وآخر يشده إلى الغرب، وكلاهما يعملان في ظل تجاهل الزمان والمكان وأثرهما في تطوير أي مشروع نهضوي، الأول زمنه الماضي السعيد، والثاني مكانه الغرب البعيد العنيد.

لذلك فإن أولى مهمات الفكر الإسلامي المعاصر في مواجهة تحديات القرن الجديد هي العمل على صياغة النسق الحضاري الإسلامي، الذي ينظم جهود الأمة العربية وامتداداتها الإسلامية في العالم. والخطوة الأولى في هذا الجهد هي "إصلاح

مناهج الفكر الإسلامي " السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتربوي. دون التنكر للهوية العربية الإسلامية، ومساحات الضوء الرائعة في تراثنا العظيم، ولكن دون التغني به وحسب. وبدون الشعارات الكبيرة الفضفاضة وبدون عنتريات الثقافة، ذلك لأن نقص الوعي التاريخي يقود إلى أن تكرر الشعوب أخطاءها.

إن إصلاح مناهج الفكر الإسلامي هو جهد عقلي وعلمي وحضاري يشترك فيه الإنسان الفرد، والأمة عبر مؤسساتها المتعددة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. من أجل تشخيص عميق ودقيق لطبيعة التحديات التي يواجهها الإنسان والأمة معا.

إن الخطوة المهمة في عملية الإصلاح هذه، هي تحديد منظومة المفاهيم التي ينبغي أن تشغل الشعوب الإسلامية، ثم العمل على تشغيل هذه المفاهيم في الواقع وتمظهراته المتعددة، ثم بناء المناهج التي تحدد صناعة المعرفة والعلوم ثم إنجاز التجارب للتيقن من صدق المفهوم وتصحيح العمل.

إن إنجاز هذه المهمة يعني البداية الصحيحة لبناء (النسق الحضاري الإسلامي) المؤسس رؤية ومنهجاً ومفاهيم ونظريات وعلوم على الوحي، (قرآناً وسنة) عندها نتمكن من خوض حوار حضاري مع العالم دون خوف الاستلاب، ودون تبعية حضارية.

إن خصوصية الحضارات الإنسانية تكمن في دقة إنساقها الحضارية، وإن النهضة الأوروبية إذ أعطت أكلها فإنما لأنها ولدت ونمت في إطار نسق حضاري أخضع كل الروافد التي صبت فيه إلى منهجه ورؤيته ومنظومته المفاهيمية، فكانت قيادات النهضة منسجمة مع النسق الحضاري وتعمل في إطاره، وكذلك الشعوب الأوروبية، إنهم يمارسون قيماً واحدة، وسياسة واحدة، وثقافة متكاملة واحدة واقتصاداً واحداً، وعقيدة واحدة. القيادات والجماهير حريصون على أوروبا موحدة.. إن أهم عنصر- في النسق الحضاري هو (العقيدة) أو الفلسفة، التي من خلالها ينبثق

تصور الإنسان والأمة لله والعالم والإنسان والتاريخ، وفي ضوء هذه العقيدة أو الفلسفة تتحدد منجزات الإنسان والأمة الحضارية.

ولذلك فإن أي جهد حضاري في الوطن العربي يستبعد (الوحي) من دائرة التصور والفعل فإن مصيره الفشل، ذلك لأن الوحي ومعانياته الفكرية والعقائدية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية وما إلى ذلك. يشغل حيزا مهما في (اللاشعور) عند الإنسان العربي مثلما يشغل مساحة مهمة في شعوره كذلك وعيا وممارسة..

إن بناء النسق الحضاري الإسلامي المعاصر إنما هو جهد يهدف إلى إعادة الأمة إلى طريقها الصحيح، ومكوناتها الحضاري الفعّال، ولما كان بناء النسق الحضاري، وتصحيح مسارات الحضارة هو جهد الأمة عبر علمائها ومفكرها، فإننا اخترنا (الاقتصاد الإسلامي) - أحد أهم عناصر هذا النسق - موضوعا نطرح من خلاله رؤيتنا لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، ونبين مكانته في تصحيح مسارات الاقتصاد والحضارة، إيماننا بأن الاقتصاد هو تكثيف للحضارة. مؤكدين على البعد المعرفي في معالجة قضايا الاقتصاد الإسلامي فتوزع البحث على تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة:

تناول التمهيد طبيعة العلاقة بين نظرية المعرفة والعلوم الاجتماعية بعامة، والاقتصاد بخاصة. في حين تناول المبحث الأول المفاهيم وأثرها في تكوين الوعي والممارسة، وتناول المبحث الثاني المنهج وآثاره المعرفية والعملية. أما المبحث الثالث فتناول توضيح الإطار النظري للاقتصاد الإسلامي. وانتهينا في الخاتمة إلى أهم نتائج البحث ووضع خطوط عامة لانشغالات الاقتصاد الإسلامي ضمن المشروع الحضاري الإسلامي.

تمهيد

إن انطلاق العلوم من نظرية في المعرفة هو الخطوة الأكثر كفاءة في مسيرة العلم، أي علم ذلك أن نظرية المعرفة هي التي تحدد للعلم تصوراته عن نفسه أولا ثم عن الموضوع الذي يشتغل فيه. وتحدد له المنهج الذي يعتمد في الوصول إلى الحقيقة، أو في صناعة الفكر، ثم تحدد الأهداف التي يسعى إليها، فتحدد أخلاقياته وأخلاقيه إنجازاه كذلك.

وفي ظل غياب إدراك هذه الحقيقة، تزيغ الرؤية، وتضيع الجهود، وتتلشى الحدود بين الحق والباطل تحت مظلة مفاهيم الضلال التي يقف في مقدمتها "الموضوعية" و "العلمية" و "الحياد العلمي" بالمنظور الغربي، فتتلشى الشخصية الحضارية للأمة في لهاثها وراء مثل هكذا مفاهيم دون بصيرة نقدية تضع الذات الحضارية موضعها الصحيح، وتضع الآخر الحضاري في موضعه الصحيح كذلك.

ولأن الاقتصاد كما نراه، "تكثيف للحضارة" فإن انطلاقه من نظرية معرفية تحدد له تصورات ومنهجه وأهدافه يعد تعبيرا عن كفاءته وقدرته على التأثير في حركة النشاط الاقتصادي الغربي بشقيه الليبرالي والماركسي الذي أنطلق من نظرية معرفية اعتمدت الحس والعقل والوجود مصادر أساسية للمعرفة، فجاء اقتصادا ماديا منطلقا ومآلا.. تكوّن في ظل اتجاهات معرفية فلسفية فصلت بين الدين والعقل، لما رآوه من الإرهاب الكنسي وسذاجة إدراكها للعالم معتمدة أطروحات أرسطو الفلسفية عن الطبيعة التي سرعان ما تساقطت إثر ضربات العلماء الذين أدركوا العالم بوسائل علمية متقدمة فرفضوا مناهج التفكير الكنسية والفلسفية اليونانية السائدة يومذاك، ليؤسسوا مناهج علمية تدرك العالم المشاهد في ضوء قوانين وعمليات علمية تجريبية، مثل فرنسيس بيكون الذي قدم المنهج التجريبي إلى

أوروبا، وصنف العلوم عبر كتبه مثل رسالته "في تقدم العلم" و "الأرغانون الجديد" وكذلك كتبه السياسية الأخرى - ليعقبه هوبز ولوك وسبينوزا على ذات الطريق.

لقد أثرت هذه الإنجازات المعرفية في العلوم الاجتماعية الغربية مثل الاقتصاد والسياسة والاجتماع ... الخ، ووفرت لها فرصة تكوين أسسها ونظرياتها وقوانينها ومفاهيمها في إطار الرؤى المادية للعالم والقوانين الطبيعية المكتشفة، فتجلت قوانين الفيزياء بشكل قوانين للسوق في الاقتصاد، كما يبدو ذلك واضحاً في أفكار آدم سميث التي ضمها كتابه "ثروة الأمم" وكذلك في كتابات "إرميا بنتام" الذي نظّر لأخلاق تنسجم والحشد الخطير من الرؤى المادية للعالم، فكان المذهب النفعي أحد أكبر مخرجات هذا التنظير كما جاء في كتابه "المدخل إلى مبادئ الأخلاق والتشريع" وقوامه (أن الناس يطلبون اللذة ويجتنبون الألم بالطبع، شأنهم في ذلك شأن الحيوان ولكنهم يمتازون على الحيوان بأنهم يتبعون مبدأ النفعية حيثما يعملوا العقل، أي أنهم يحكمون بأن الفعل الخير هو الذي يعود بلذة مستمرة أو الذي تزيد فيه اللذة عن الألم، وأن الفعل الشرير هو الذي يعود بألم مستمر أو الذي يزيد فيه الألم عن اللذة، ولا يمنع من الإقرار بهذا المبدأ كما يرى بنتام، سوى الأحكام الدينية المتواترة، وأن اللذات تقاس -عنده- من جهة منفعتها الذاتية والشدة والمدة والثبات، ومن جهة عواقبها الاجتماعية وهي الخوف والعداوة والإضراب الاجتماعي، وأن منفعة الفرد تتأخر عن منفعة المجموع، ولذا فإن الغاية التي يتعين علينا السعي لتحقيقها هي" أكبر سعادة لأكثر عدد)⁽¹⁾.

وهكذا الأمر بالنسبة لـ (ساي) و(جون ستيوارت مل) و(مالثوس) و(كينز) و(فريدمان) ... وغيرهم من الذين يشكلون قافلة الفكر الاقتصادي الغربي الذي يشكل مادة علم الاقتصاد الذي تدرسه الأجيال المسلمة دون تبصّر، ودون دراية لطبيعة ارتباطه بنظرية المعرفة الغربية، وما أفرزته هذه النظرية من نظرات في العالم وعلى مختلف الاختصاصات، ومن مفاهيم شكلت وعينا الاقتصادي وإدراكنا لآليات عمله، فنظمنا نشاطنا الاقتصادي في ضوء تلك المفاهيم وتلك النظريات

والرؤى، دون إدراك لقوانين عمل الأنساق الحضارية ومكوناتها اللغوية والعقائدية والمنهجية والأخلاقية، فسحبنا إلى مجتمعاتنا أمراض "النظرية والعملية فزدنا بها إلى أمراضنا أمراضا وبدل أن نزيل العصي- الحديدية من عجلة تقدم حركتنا الحضارية، وضعنا عصيا جديدة فيها في أرض السكون والتبعية.

فهل يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يساهم في إزالة هذه العصي- من عجلات حركة الحضارة الإسلامية المعاصرة ؟ وهل يمكن له أن يساهم في تصحيح مسار الاقتصاد الوضعي المعاصر فينقذه من أزماته الأخلاقية والعملية وينقذ الإنسان في العالم من وبائه المادي ؟ تلك هي المسألة ...

إن هذه الدراسة المتواضعة تسعى لتأشير بعض ملامح الإجابة التي هي من مسؤولية علماء الاقتصاد المسلمين أولا، الذين ينطلقون من أرضية الاقتصاد الغربي ليعودوا إلى إدراك النسق الحضاري الإسلامي ومكوناته، ومن ثم إدراك معطيات الوحي "قرآن وسنة" في تنظيم هذا النسق ودوره في تصحيح مسيرة الإنسانية، ومن ثم إدراك للواقع ومكوناته فيستنبطوا من هذه جميعا قوانين عمل الاقتصاد الإسلامي، ويفسروا الظاهرة الاقتصادية، ويعيدوا بناء الواقع الاقتصادي في ضوءها، فيحققوا انسجاما جميلا بين العلم وفلسفته، والنسق الحضاري ومكوناته، والإنسان وواقعته، وصولا إلى الانسجام التام مع الله (عز وجل) إيمانا وعملا وعلمًا، وهو هدف العلم الإسلامي.

وكذلك فإن الإجابة من مسؤولية العاملين في حقل الفقه الإسلامي، أكثر العلوم الإسلامية صلة بالاقتصاد الإسلامي، فعليهم أن ينسجموا مع ما يحفظون من تعريف للفقه بوصفه العلم بالأحكام العملية من أدواتها التفصيلية "فيعملوا على إدراك النص في ضوء الواقع الحي المعاش، كما أدرك الأوائل واقعهم لحي المعاش" وينتقلوا من فقه (الفقه) إلى فقه الوحي والحياة والعلاقة بينها، وصياغة العلاقة بينهما صياغة حيّة تعيش هموم الإنسان والمجتمع والحضارة، لتتحرر جميعا من

(الامتثال) للماضي، أو الامتثال للغرب.. تحت مضلة ليس بالإمكان أفضل مما كان يتعلق بالماضي، أو تحت مضلة العلمية والموضوعية فيما يتعلق بالغرب.

إن نقد الماضي هو المقدمة الضرورية للنهضة التي لا تأتي من الخارج وإنما تصنع من داخل ثقافتنا الإسلامية أولاً وأخيراً.

وعليه فإن مؤشرات الدراسة الأساسية ستتمحور في الآتي:

المبحث الأول

المفاهيم وأثرها في تكوين الوعي والممارسة^(*)

يشكل المفهوم جزءاً أساسياً في البناء النظري والمنهجي لأية نظرية أو عقيدة، فهو المخزن الذي يحتوي المضامين والمقولات الأساسية التي تنادي بها أية نظرية أو عقيدة أو ثقافة⁽²⁾، فالمفاهيم ليست ألفاظاً كسائر الألفاظ أو مجرد أسماء يمكن أن يفسرها القاموس أو المترادف معها، إنها بنية معرفية عناصرها اللغة والمعنى والدلالة التي تتجاوز البناء اللفظي لتصل إلى كوامن فلسفة الأمة ودفائن تراكبات فكرها ومعرفتها.

وليست المفاهيم -كذلك- هي مجموعة المصطلحات المتعارف عليها من قبل الناس الذين تجمعهم حرفة أو مصلحة أو سواهما، إنما هي بنية معرفية ذات هوية كاملة تحمل تاريخ الولادة والنشأة والرعاية، تحمل تاريخ التكوين المعرفي للإنسان والأمة.

لذلك كانت دائرة المفاهيم، أهم ميادين الصراع الفكري والثقافي بين الثقافات عبر التاريخ، وستظل كذلك حتى تتم سيادة دين الهدى على الدين كله⁽³⁾.

ولأن المفاهيم كذلك فهي خلاصة حضور اللغة والعقيدة والفلسفة والمنهج والتصور والإدراك والأخلاق في ما نريد أن نوصله عبر المفهوم، سواء كان عبر المفاهيم التي تبني في اللغة الأم، أو عبر نقلها في الترجمة.

لنلقي نظرة على مفهوم (التنمية) الذي شغل حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية السائدة، لقد جاء هذا المفهوم خلاصة للموقف الأمريكي سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا من العالم يوم أطلق ترومان خطابه الشهير في كانون الأول 1949 والذي دعا فيه العالم إلى دخول (عصر- التنمية) ...ومنذئذ والعالم مشغول بهذه القضية وبهذا الدخول، فصارت لها أقسام علمية، وتفرغ الباحثون لدراساتها ورسم سياستها، وانشغلت كليات الإدارة والاقتصاد بها، دون أن ينتبه، من هم المفروض خارج دائرة القرار الأمريكي - إلى إن هذا المفهوم، بني في دولة شغلها امتصاص دماء العالم، وسرقة جهوده وإرهابه والسيطرة عليه ...

ودون أن ينتبه هؤلاء إلى أن هذه الدعوة هي لسيادة نمط الحياة الأمريكية في العالم جزءا من الهيمنة عليه، وفعالية من فعاليات الحرب ضد الاتحاد السوفيتي يومذاك ومن يسير في فلكه، ودون أن يدرك هؤلاء إنه ليس بالنمط الأمريكي يحيا الإنسان، وفي المقابل صدر السوفيت مفاهيمهم المضادة للاستحواذ على مساحة أخرى من العقل الإنساني في مناطق أخرى من العالم.. الأمر الذي أدى إلى قيام صراع مفاهيمي بين قوى الفكر الممثلة للتيار الأمريكي والغربي عموما وبين قوى الفكر الممثلة للتيار السوفيتي، كانت حصيلته مزيدا من التخلف والفقر وضياع الجهود.

ذلك إن هذه المفاهيم الاقتصادية - وغير الاقتصادية - عندما غزت العقل المسلم وأزالت الحدود بينه وبين العقلية الغربية المادية، أضعفت ارتباطه بالله عز وجل، وأضعفت ارتباطه بنبيه المصطفى، أنهت ارتباطه بالمنظومة المعرفية الإسلامية كما يمثلها القرآن الكريم والسنة المطهرة، فانصرفت إلى الصراع والحجاج السقيم والخصومات والتشتت، أدخلته معارك واهية وهمية بين مفاهيم الأصالة والمعاصرة، والتراث والحداثة، والتقليد والتجديد ... إلى آخر هذه الثنائيات السقيمة.

وإذا أردنا أن نحدد الموضوع، فإن المفاهيم الاقتصادية الغربية بشقيها الليبرالي والماركسي، عملت تمزيقا بالأمة عبر تبني الذين درسوا في مدارس القوم وورثوها سبلا للخلاص.

تعددت "السياسات التنموية" الليبرالية والماركسية، وفي كل يوم للأمة شأن مع سياسة تنموية غربية وشرقية، إن فشلت سياسة الاستثمار والنمو المتوازن اتبعنا سياسة النمو غير المتوازن، وإن فشلت هذه اعتمدنا سياسة "الدفعة القوية" وعندما فشلت الدفعة القوية في دفع مآزقنا الاقتصادي نادينا بسياسة التصنيع الثقيل وكهربة البلد، وعندما وجدنا أننا لا نملك الثقل الاقتصادي الكافي لإتباع هذه السياسة، قلنا بسياسة التصنيع الخفيف.

وهكذا الأمر مع مفاهيم سياسات التجارة الخارجية، فلا سياسات الاستقرار الوطنية مثل التقييد المحلي للصادرات، أو سياسة الموازنة المخزونية التي تعني تكوين حصيلة من النقد الأجنبي في فترات الانتعاش لتعويض النقص الشديد منها في فترات الانكماش والركود الاقتصادي، ولا سياسة صندوق الموازنة الذي يهدف إلى التخفيف من حدة التقلبات الدورية على الاقتصاد القومي مع محاولة تحقيق الاستقرار في دخول منتجي المواد الأولية في الدول النامية ومنها دولنا العربية، ولا سياسات الضرائب والإعلانات ولا سياسات أسعار الصرف المتعددة، ولا سياسات الاستقرار الدولية طويلة المدى أو قصرته مكنت الأمة العربية من تجاوز أزماتها الاقتصادية، ولا بلدان العالم الثالث الأخرى⁽⁴⁾. ذلك لأن هيكل الاقتصاد الوطني في هذه البلدان يقوم على قاعدة رخوة هي (التبعية) والتبعية في إطار هذه الدراسة ليست تلك المتعلقة بالأسر الاقتصادي التكنولوجي والمالي وإنما يزداد عليها التبعية الفكرية المتمثلة بسيادة المفاهيم الغربية أو الشرقية على إدراكنا للاقتصاد وغير الاقتصاد.

دعونا نقف عند مفهوم آخر طالما طرحته الأدبيات الغربية في إطار رؤيتها المادية على إنه نقص في الأموال والممتلكات وملح من أخطر ملامح التخلف،

وقسمت العالم في ضوءه إلى شمال غني وجنوب فقير، الأول متقدم وراعي التقدم والثاني متخلف يحتاج إلى رعاية الأول.. ألا وهو مفهوم الفقر.

في حين لو نظرنا إلى مفهوم الفقر بالمنظور الإسلامي، فإننا سنقف على بعدين له، البعد المادي، والبعد الوجودي.

يتمثل البعد المادي للفقر بالتفرقة وعدم المساواة والقهر بكل أشكاله وعدم وجود العلم وتعذر الحصول على الحد الأدنى من الضروريات المطلوبة للحياة كما تحددها ثقافة المرء الخاصة وأيضاً كل أشكال الجوع وسوء التغذية والتشرد وضعف الصحة، في حين يتمثل البعد الوجودي للفقر - البعد غير المادي - في عدم قدرة المرء على الوصول لغرضه وفقدان الحظ الحسن أو انعدام الثقة في النفس أو نقص الحب أو قلة الاحترام أو الإحساس بأن الآخرين يهملونه أو يهجره.

إن سيادة مفهوم الفقر بالمنظور الغربي يرجع أساساً إلى سيطرة الاقتصاد الإمبريالي على المجتمعات وتغييب وغياب الثقافات غير الغربية عن خارطة المعرفة الإنسانية مما أدى ولأول مرة في التاريخ إلى اعتبار بلاد وأمم بأسرها فقيرة على أساس أن دخلها الإجمالي أقل بالمقارنة مع الدخل السائد في تلك الدول التي تسيطر على الاقتصاد العالمي، وأصبح الدخل القومي هو المعيار العالمي الجديد للتغيرات الاقتصادية التي هي الحل النهائي للفقر، وأعد لهذه المهمة خبراء مختصون في العلوم الاجتماعية للهجوم على الفقر المادي بأسلحة الغرب المادية لضم الفقراء إلى العائلة الأوروبية المادية الغنية، فهم لا يحسنون عمل شئ لأنفسهم..⁽⁵⁾.

إن الفقر في الاقتصاد الإسلامي مرتبط بـ (الكينونة) وليس بالتملك ... ذلك أن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد وجود قيمي أولاً ثم بعد ذلك تأتي الاعتبارات المادية وهي ضرورية لتحقيق التوازن النفسي والاجتماعي. إن الفقر في الاقتصاد الإسلامي، في ضوء تحليل شخصية الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) وسلوكه الاقتصادي

وكذلك في ضوء تحليل شخصيات آل بيته وصحابته رضوان الله عليهم، هو ليس نتاج سوء توزيع الثروة بفعل الخلل في البنية الهيكلية للاقتصاد، وإنما الفقر هو اختيار فردي للبذل والإنفاق في سبيل الله "عز وجل" انتصارا للقضية الإسلامية.

ولذلك فإن تعميق هذا الطرح، وحسن مخاطبة العقل الغربي اعتمادا على القيمة الروحية يعد أحد المهمات الكبرى للاقتصاد الإسلامي في إنقاذ العالم من عذاب الملكية.

أين الموضوعية والعلمية في الرؤية الغربية والشرقية لقضايا الاقتصاد؟ أليس التحيز هو السمة الأكثر وضوحا وحضورا في دائرة الصراع الحضاري الدائر قديما وحديثا؟!

وهل تعمل هذه المفاهيم في فراغ أم في نسق معرفي معين ؟

من البديهي أنها تعمل في نسق معرفي معين، إنه النسق المعرفي المادي الذي يرى في المادة وتَمَظْهَرُها في الوجود الحقيقية الوحيدة، والمجال الحيوي لصناعة المعرفة بمفاهيمها ونظرياتها وأهدافها ووسائلها كذلك عبر (منهج) واضح الملامح والأبعاد دليلا للعمل الفكري في فهم ظواهر الوجود المتعددة.

فما آثار المنهج في صناعة المعرفة بعامة والاقتصاد بخاصة ؟!

هذا موضوع المبحث الثاني :-

المبحث الثاني

المنهج وآثاره المعرفية والعملية

إن المنهج هو دليل صناعة الفكر واكتشاف الحقيقة، والذين يمتلكون المنهج والقدرة على بنائه يمتلكون قيادة الفكر الذي يأبى إلا التنظيم والدقة في ظل منهج دقيق متماسك، وإلا فالفوضى والضياع والتشتت سيكون مآل الفكر.

ولا يمكن أن نتصور - في مجال العلوم - منهجا محايدا مستقلا عن الفلسفة والعقيدة اللتين تتدخلان كثيرا في بناء المنهج ومن ثم التأثير في قراراته وتوجيهاته وكذلك في تحديد أهدافه.

ولما كانت المعرفة الأوروبية تقوم على أسس مادية في رؤيتها للعالم والإنسان والحياة، فإن المناهج التي اعتمدتها العلوم الاجتماعية الأوروبية ومنها الاقتصاد هي حتما منسجمة مع الفلسفة المادية السائدة في أوروبا وتسعى إلى تثبيت مقولاتها ومفاهيمها ونشرها والدفاع عنها بوسائل شتى.

فقد تكوّن المنهج الغربي في البحث الاجتماعي في ظل وضعية صارت مسلّمة من مسلمات الفكر الغربي ألا وهي: إن الصراع بين الدين والعلم كان ضرورة تاريخية لا محيد عنها، فهما ضدان لا يجتمعان وعدوّان لا يتصالحان وكل واحد منهما يسعى إلى تدمير الآخر. وقد عبر (اميل بوترو) عن هذه الوضعية بهذا النص: (إن أمر العلاقات بين الدين والعلم حين يراقب في ثنايا التاريخ يثير أشد العجب، فإنه على الرغم من تصالح العلم والدين مرة بعد مرة، وعلى الرغم من جهود أعظم المفكرين التي بذلوها ملّحين في حل هذا المشكل حلا عقليا، لم يبرح العلم والدين قائمين على قدم الكفاح، ولم ينقطع بينها صراع يريد به كل منها أن يدمر صاحبه لا أن يغلب فحسب، على إن هذين النظامين لا يزالان قائمين ولم يكن مجديا أن تحاول العقائد الدينية تسخير العلم، فقد تحرر العلم من هذا الرق، وكأنها انعكست الآية آنذاك وأخذ العلم ينذر بفناء الأديان، ولكن الأديان ظلت راسخة وشهدت بما فيها من قوة الحياة عنف الصراع)⁽⁶⁾.

لقد طغى هذا التصور على العلوم الاجتماعية ومنها علم الاقتصاد، فصار علم الاقتصاد علما لا شأن له بالدين، وتكونت أخلاقياته من خلال دفاعه عن السلوكيات المادية، وعن كل ما هو مادي، وليس هناك أشد تعبيرا عن هذه المسألة من التصور الماركسي للإنتاج، يقول ماركس: (ميز البشر - أنفسهم عن الحيوانات عندما بدأوا في إنتاج الظروف المادية لحياتهم عندما أنتجوا حياتهم المادية إنتاجا غير مباشر⁽⁷⁾).

لقد صار كل شئ في الاقتصاد الغربي يخضع للقياس.. لأن كل ما يقاس هو مادي، وكل ما هو مادي، هو موضوع للعلم، وكل علم لا بد أن يعمل في ما

هو مشاهد محسوس. ونحن نردد هذا دون إدراك لطبيعة الإسلام وتوجيهه للنشاط الاقتصادي. إن وضوء المسلم له بعد اقتصادي ضمن أبعاده الإيمانية الشاملة فلا يحق للمسلم أن يسرف في ماء وضوئه، لأن الإسراف هدر لمورد الماء الضروري للحياة. وفي حج المسلم بعد اقتصادي ضمن أبعاده الإيمانية العبادية الشاملة (لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ) الحج: ٢٨، عبر عمليات التبادل الاقتصادي على هامش فريضة الحج، وفي الصوم بعد اقتصادي ضمن أبعاده الإيمانية العبادية الشاملة، إنه درس في الرشد الاقتصادي الذي ينعكس على الصحة من أجل إعداد المسلم صحيح البنية الجسمية و صحيح البنية الروحية والنفسية.

فكيف نفصل نحن المسلمين الاقتصاد عن الدين أو الدين عن الاقتصاد وهما نسيج؟

إن هذه الجريمة المعرفية التي أقترفها الفكر الغربي بفصله العلم عن الدين، انتشرت في ثنانيا علوم الحضارة، فشوهت الإنسان وأسقطته أسير لذاته المادية، ينبغي أن تتوقف وتحاصر وتجتث بجهد فكري إسلامي اقتصادي وغير اقتصادي، ليس عن طريق رد فعل انعكاسي عاطفي ضد الفكر الاقتصادي الغربي، وإنما عن طريق الحوار الحضاري الواعي الذي يأخذ بالاعتبار وضع القواعد المنهجية والمركزات المعرفية القرآنية لآلية عمل الاقتصاد ونقلها إلى أوروبا بأكثر مما هي عليه اليوم، من خلال عرض المزيد من ملامح المنهج العلمي الإسلامي الذي يعمل في ظل منظومة معرفية قيمية موحدة متكاملة اسمها (الإسلام) الموحّد المتكامل الذي يعالج شؤون الغيب والشهادة، المادة والروح، النسبي والمطلق، وذلك عبر منهجية موحدة تعكس وحدة المعرفة ووحدة التفكير اللذين يعدان المقومين الأساسيين لنجاح العلم في تحقيق أهدافه، وذلك يكون عبر التوسع في دراسة الأنظمة المعرفية في القرآن الكريم ومن ثم ربطها بالاقتصاد وغيره من العلوم.

وإذا كان الغرب قد حقق بعض نجاحه بفعل وحدة التفكير، فعلى الاقتصاد الإسلامي أن يساهم

في تصحيح مسيرة العلم والمسارات الاقتصادية الوضعية

بوحدة المعرفة أولا ثم بوحدة التفكير ثانيا.. استنادا إلى (الوحي) وفي ظل خطة منهجية تأخذ بالاعتبار النقاط الآتية:-

1. توثيق عناصر الاقتصاد وسبل الحصول عليها من القرآن والسنة نصا واجتهادا.
 2. تفسر فيه (الوحي) الظواهر المتعلقة بالنشاط الاقتصادي.
 3. توظيف المعرفة الحاصلة في إدارة النشاط الاقتصادي لإنجاز المهمة الاستخلافية الإيمارية.
 4. ولتقدم للعالم والحضارة الإنسانية، فكريا اقتصاديا يصحح مسار الاقتصاد الوضعي المعاصر.
- ولتحقيق هذا يحتاج الاقتصاد الإسلامي إلى خطة عامة يعمل في ضوئها تشتمل على العناصر الآتية:-

1. رسم معالم الإنسان والمجتمع والعالم الذي حددها الوحي والعلاقة بينهما.

أ- الإنسان:-

- ❖ خلق آدميا في أحسن تقويم.
- ❖ مراحل نموه.
- ❖ إطلاق قدراته وطاقاته الروحية والمادية.
- ❖ توضيح خصائصه الخلقية وسماته الجبلية.
- ❖ تكوينه الجسمي المادي.
- ❖ تكوينه الروحي (القلب، النفس، العقل، الفؤاد).
- ❖ سبل معرفته، التفكير، التفكر، العقل، السير في الأرض والنظر، والتعلم، التعليم.
- ❖ مآل الإنسان ومعايير الحكم على سلوكه وشخصه.
- ❖ واقعية السلوك الإنساني.

إن استيعاب هذه القضايا كفيل بصياغة ملامح الإنسان المسلم الاقتصادي وهي حتما ستختلف جذريا عن إنسان الغرب الاقتصادي، فالإنسان المسلم مشغول بالدنيا والآخرة برؤية توازنية خلّاقة في ضوء هدى الله عز وجل، وغير المسلم مشغول بالدنيا يأكل ويتمتع كما تأكل الأنعام والنار مثوى له ...

ب- الناس :-

ويشمل جملة علاقات إنسانية.

❖ علاقة الإنسان بالأسرة.

❖ نظام الأسرة.

❖ صلة الرحم والقربى.

ج- المجتمع : ويشمل

❖ العلاقات الاجتماعية وحقوقها.

❖ النظم الاجتماعية والاقتصادية ودور الفرد فيها.

❖ الضمان والتكافل الاجتماعي.

❖ الحقوق والواجبات.

❖ القوانين الاجتماعية.

2. رسم الدوائر التي يعمل فيها الاقتصاد الإسلامي وهي:-

أ. الشورى

ب. حقوق الإنسان.

ج. السنن الكونية (القوانين العامة) في الفرد والجماعات والأمم.

د. قانون الأسباب والسببية.

هـ. تسخير الإمكانيات الكونية.

و. الاستخلاف وسبل العمارة.

إن إنجاز هذه الخطة يكون عبر منهج أصولي لا يرتبط بأسلوب إخضاع الأحكام الشرعية لأدلتها التفصيلية فحسب، وإنما أن نهج (نهج علماء الإسلام في صياغة أفكارهم وثقافتهم وتصرفاتهم على وفق الأصول الشرعية الكلية حتى تأخذ الصفة الدينية التي تستمد شرعيتها من عقيدة التوحيد، وهو الميزان التي توزن به كل المنطلقات والتصورات وتضبط به كل الآراء والفلسفات والمعتقدات مهما تعددت منابعها ومفاهيمها، وهو مجموع هذه الموازين التي تحفظ به قدسية الوحي وعصمة الرسالة من فقدان معاملها لتظل الرؤية المهيمنة على العقل المسلم هي رؤية الوحي ويظل الزمام الذي يتمسك به العقل المسلم هو زمام الرسالة، وهو الضامن لاستمرارية الوحي بالمجهود البشري، الغاية منه جعل الهيمنة على أفعال الإنسان للوحي وصبغة الحياة بالصبغة الشرعية وتحقيق معنى الألوهية في الأرض)⁽⁸⁾، وهو الضامن كذلك لخير البشرية، وتصحيح مساراتها المنحرفة، الأمر الذي يقودنا إلى توضيح الإطار النظري للاقتصاد الإسلامي الذي نراه أساسيا ليتمكن من إنجاز مهمته بكفاءة: وهو موضوع المبحث الثالث.

المبحث الثالث

الإطار النظري للاقتصاد الإسلامي

الإطار النظري للعلم هو مجمل الأفكار الكلية الناتجة عن تفاعل المنهج بالموضوع بالذات ارتباطا وثيقا ذلك "إن الموضوع وطبيعته هو الذي يحدد المنهج المناسب له، وطبيعة الموضوع تتوقف على الذات العارفة وما تعتنقه هذه الذات من مبادئ وعقائد وأيديولوجيات"⁽⁹⁾.

ولأن الاقتصاد الإسلامي ينطلق من ثوابت الوحي في إدراك متغيرات الحياة الاقتصادية، فإن الإطار النظري يمكن أن يتحدد على النحو الآتي:-

أولاً:- المنطلقات

ينطلق الاقتصاد الإسلامي من جملة ثوابت يضمها الوحي وهي :

- أ. التوحيد.
- ب. الاستخلاف.
- ج. مبادئ العدل والمساواة.
- د. تضافر الإصلاح والخير.

ثانياً:- مصادره

إن الاقتصاد الإسلامي، بوصفه نشاطا معرفيا، فإن مصادره تتحد بالآتي:-

- أ. الله / الوحي.
- ب. الكون / الوجود، لا سيما ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي.
- ج. العقل.

ثالثاً:- آلية عمله

لأن الاقتصاد الإسلامي ينطلق من الوحي في فهم الظاهرة الاقتصادية فإن آلية عمله تأخذ بالحسبان ما يأتي:-

- أ. تسخير الكون للإنسان.
- ب. اعتماد السلوك الاقتصادي على قوانين ضرورية (سنن الله في الأنفس والكون).
- ج. موضوعية الحقيقة ونسبية الموقع منها.
- د. حرية القرار والإرادة الإنسانية ومسئوليتها.
- هـ. كلية التوكل على الله عز وجل.
- و. السببية في أداء الفعل الإنساني.

رابعاً:- أخلاقياته

ولأن الاقتصاد الإسلامي ينطلق من الوحي في فهم الظاهرة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي والسلوك الإنساني الاقتصادي، ولأن معطيات الوحي لا تفصل بين العلم والأخلاق. عليه فإن أخلاقيات الاقتصاد الإسلامي تقوم على الآتي:-

- أ. حب الله حقاً واستمرار الصلة به.
 - ب. استحضار مشيئته في مقاصد الأفعال.
 - ج. النهي عن الفساد والمنكر.
 - د. التيسير.
 - هـ. توطيد أواصر النظام العام والعلاقات الاجتماعية.
- وفي ضوء هذه النقاط تتحدد مواصفات الاقتصاد الإسلامي بالآتي:-
- 1- إنه اقتصاد تعبدي استخلافي.
 - 2- اقتصاد كينونة أكثر مما هو اقتصاد تملك.
 - 3- اقتصاد نفعي غير ضار.
 - 4- مفسر للنشاط الاقتصادي.
 - 5- مغير للانحراف عن الفطرة وسنن الله عز وجل.
 - 6- مهيمن غير تابع.
 - 7- توكلية غير توكلي.
 - 8- غرضي غير عشوائي.
 - 9- محكوم بالسنن الإلهية الكونية والنفسية.
 - 10- علمي غير علماني.
 - 11- دال على الحقيقة.
 - 12- مؤمن بالغيب.

بعد هذه المعالجة للبعد المعرفي الاقتصادي والإسلامي، يمكن أن نستنتج: إن أي مشروع حضاري بعناصره الاقتصادية وغير الاقتصادية يهدف إلى بناء واقع جديد يحرر فيه الإنسان العربي من أسر التخلف والتبعية والتجزئة والسكون الحضاري لا بد أن يحقق بناء نظريا متكاملا يخطط آليات الانتقال، ويعين القوى الفاعلة في حركة الحضارة بصورة عقلانية علمية إسلامية مفضلة. وبغية انجاز هذا المشروع بكفاءة نقترح الآتي:-

- 1- بناء نظرية معرفة إسلامية تنبثق من أعماق القرآن الكريم والسنة النبوية، تتحدد في ضوئها منظومة المفاهيم التي تشغل العقل المسلم في ضوء الوحي وحاجات العصر وآفاق المستقبل.
- 2- تحديد منظومة المفاهيم الإسلامية التي تعيد تشغيل العقل المسلم في الواقع في ضوء معطيات الوحي والمنجز العلمي الإسلامي، وإبراز دور العلم والعقل في هذه المنظومة.
- 3- نعيد في ضوء ذلك نقد المنجز الحضاري الإسلامي من أجل تشغيل أفضل للزمن الحضاري الإسلامي.
- 4- ونعيد في ضوئها. كذلك إدراك المنجز الحضاري الغربي وغيره.
- 5- إعادة كتابة التاريخ العلمي الإسلامي الذي غيبه الاهتمام الزائد بالتاريخ السياسي والعسكري.
- 6- بناء مراكز البحث العلمي المتخصصة لدراسة التخلف العلمي والكشف عن أسباب وصيغات سياسات علمية وبرامج نهضة علمية لا سيما في حقل التربية والتعليم.
- 7- تأصيل البحث العلمي الإسلامي من أجل قراءة إسلامية للمنجز العلمي والمعرفي الإنساني في ضوء حقائق الوحي.
- 8- تأسيس معاهد دراسة الذكاء وتطويره، والإبداع وتثميته.

وفي ضوء هذا لا بد من الاهتمام بالآتي :-

- 1- اقتصاديات التربية والتعليم.
- 2- اقتصاديات الإصلاح الاجتماعي وتحويل المجتمع إلى طاقة خلاقة.
- 3- اقتصاديات العدالة.
- 4- اقتصاديات الثقافة والفنون.
- 5- اقتصاديات الترجمة.
- 6- اقتصاديات البحث العلمي والتطوير الحضاري.

هوامش الفصل الأول

- (1) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الأوربية الحديثة، ص10.
- (2) لمزيد من التفاصيل ينظر، بناء المفاهيم دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، تحرير، علي جمعة.
- (3) لمزيد من التفاصيل ينظر، د. طه العلواني - إصلاح الفكر الإسلامي.
- (4) د. أسامة القفاش: قراءة مفاهيمية في قاموس التنمية، ص138-139.
- (5) المصدر نفسه.
- (6) أميل بوترو: العلم والدين في الفلسفة المعاصرة، ص 272.
- (7) كارل ماركس: إسهام في نقد الاقتصاد السياسي، ص 9.
- (8) محمد محمد إمزيان: منهج البحث الاجتماعي، ص25.
- (9) فاروق أحمد الدسوقي، الإسلام والعلم التجريبي، ص 9.

❖ إستفدنا في صياغة البعد المعرفي للبحث من بحث الأستاذ نزار العاني، محددات أولية لأسلمة المعرفة، نظرة مضافة، المنشور في مجلة التجديد، العدد الثالث، فبراير 1998، ص 97-128.

الفصل الثاني

نحو مفهوم علمي للاقتصاد الإسلامي

إن من مهمات النظرية العلمية تكوين المفاهيم، لأن المفاهيم هي المقدمة الضرورية لتحديد تصورات العقل للعلم والمعرفة والمنهج.

والمفهوم هو بنية لغوية معرفية قيمية، تضم مجموعة علاقات بين مصطلحات تحدد منهج العلم ومساره في إطار نسق حضاري معين، وإنه المعنى الكلي الذي نحول به موضوع البحث من مواد خام إلى معان وعلاقات لها معقوليتها.

والمفهوم هو اسم أكبر من أن يفسره القاموس أو مترادفات اللغة وإنه مستودع لمعان ودلالات كبرى تتجاوز البناء اللفظي وتتخلى الجذر اللغوي لتعكس كوامن فلسفة الأمة، ودقائق تراكمات فكرها ومعرفتها. وهو أكبر من المصطلح ومغاير له، فالمصطلح اسم يتعارف عليه الناس في حرفة أو مصلحة أو سواها على إطلاق لفظ بازاء معنى أو ذات. في حين أن المفهوم هو وعاء معرفي ذو هوية كاملة قد تحمل تاريخ ولادته وصورته وتطوره الدلالي. لذلك كانت دائرة المفاهيم هي ساحات الصراع الفكري بين الحضارات والثقافات عبر التاريخ، وأول مظاهر الاضطراب الحضاري على المستويين الفكري والمعرفي هو ما يصيب أمة معينة من خلل واضطراب في مفاهيمها. وأخطر مظاهر هذا الخلل والاضطراب هو استعارة مفاهيم "الغير" في فهم "الأنا" الحضاري وتحديد صورته للعالم وللإنسان والحياة.

لقد شهد الفكر الإسلامي في مراحل نضجه الأولى اهتماما بنظرية المفهوم، وهي واحدة من إنجازات العقل المسلم الإبداعية التي ضمتها كتب عديدة، عكست وعيا في البناء المعرفي والقيمي، كذلك فإن منهجية إنجاز هذه النظرية عكست قدرة اللغة العربية على استيعاب هذا التطور أو التمهيد له مؤقتا.

من بين أبرز الكتب التي تناولت نظرية المفهوم، كتاب (الحدود والرسوم) للكندي، وكتاب (الحدود الفلسفية) للخوارزمي الكاتب، وكتاب (الحدود) لابن سينا، وكتاب (الحدود) للغزالي وتعليقات ابن رشد على كتاب (ما بعد الطبيعة) لأرسطو وكتاب (التعريفات) للجرجاني، وكتاب (الكليات) لأبي البقاء الحسيني،

وكتاب (كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي، وكتاب (المبين في الكشف عن ألفاظ الحكماء والمتكلمين) لسيف الدين الأمدي.

وقد كان لكل مؤلف من مؤلفي هذه الكتب نظرية ومنهج في تكوين المفهوم في المنظور الإسلامي أو إخضاع المفاهيم الأجنبية إلى الرؤية الإسلامية، في إطار الدفاع عن (عقيدة التوحيد) وبناء العلم الإسلامي وهم جميعا متفقون على أهمية المفهوم في هذا البناء.

إذا، فالمفاهيم، لاسيما في العلوم الاجتماعية والإنسانية، تولد في فضاءات معرفية وأنساق حضارية معينة، تتشرب روحها وتلبس ثوبها فتجسد الرؤى والقيم والمنهج لتقيد تشكيل الوعي الإنساني بالعالم والحياة والإنسان والتاريخ، وتحدد مسار العلم والأخلاق عبر منظومة معرفية وعلمية وقيمية محددة الوسائل والأهداف. هكذا تكونت مفاهيم الفكر اليوناني في إطار النسق الحضاري اليوناني، وهكذا تكونت مفاهيم الفكر الأوربي في إطار النسق الحضاري الأوربي، وفي كل هذه الأنساق الحضارية كان للمرجعية العقائدية أثر واضح في تكوين المفاهيم وتحديد مسار المنهج. ولذلك فإن اختلاف المرجعيات العقائدية يعني اختلاف غايات العلم الاجتماعي واختلاف وسائله، وكذلك اختلاف القيم التي يسعى كل نظام مفاهيمي إلى تبنيها.

لذلك اخترنا البحث في مفهوم الاقتصاد الإسلامي، بغية الوقوف على نسيجه الداخلي وتحليل بنيته المعرفية والعلمية والقيمية، والكشف عن طبيعة ارتباطه بالمرجعية العقائدية والمعرفية للنسق الحضاري الإسلامي. للوقوف على حجم

الافتراق بينه وبين مكونات الاقتصاد الغربي، في محاولة متواضعة للإسهام في حل إشكالية فكرية قائمة. ما زالت ترى في الاقتصاد الإسلامي جهدا فكريا تابعا للفقه الإسلامي في أحسن الأحوال أن لم يكن هو الفقه بعينه.

وكان منهجنا في البحث يقوم على استقراء الوحي والعقل الاقتصادي الإسلامي بمستوييه النظري والتطبيقي لتحديد قواعد تنزيل الوحي على الواقع الاقتصادي واكتشاف مكونات الخبرة الاقتصادية الإسلامية عبر التاريخ الاقتصادي الإسلامي، من خلال تحليل بعض معطياتها العلمية في إطار تحديد منهجية علمية إسلامية تعني في التنظير الاقتصادي الإسلامي بوصفه أحد العلوم الاجتماعية الإسلامية الذي يفترق كثيرا عن (علم الفقه) من حيث المنهج ويتصل به كثيرا من حيث الموضوعات. وعلى هذا الأساس توزعت الدراسة على ثلاثة مباحث:

تناول المبحث الأول المرجعية العقائدية الغربية وأثرها في تكوين مفهوم الاقتصاد فاستعرض المبحث أهم الأفكار والمناهج الفلسفية التي مهدت لنشأة العلوم الاجتماعية الغربية بعامه، وعلم الاقتصاد بخاصة، في دائرة الصراع بين الكنيسة والعلم الذي أنهى بانتصار العلم والرؤى المادية للعالم، وانحسار الكنيسة بعيدا عن الفعل العلمي، لتستقر مناهج البحث في العلوم الاجتماعية الغربية على القيم المادية متأثرة بما حققته مناهج البحث العلمي في العلوم الطبيعية.

وتناول المبحث الثاني المرجعية العقائدية الإسلامية وأثرها في تكوين مفهوم الاقتصاد الإسلامي، وذلك من خلال تحليل مضمون عقيدة التوحيد وأبعادها العملية والعلمية التي شكلت أبرز معالم النسق الحضاري الإسلامي.

أما المبحث الثالث؛ فتناول أسلوب بناء مفهوم الاقتصاد الإسلامي من خلال توظيف المرجعية العقائدية، والمنهج العلمي الإسلامي في دراسة الوحي والعقل الاقتصادي بوصفها أهم الأبعاد في تكوين المفاهيم، ومنحها خصوصيتها وأصالتها.

وأخيرا كانت الخاتمة التي عرضنا فيها خلاصة البحث ونتائج.

اسأل الله التوفيق في هذه المحاولة المتواضعة والتي أتمنى أن تكون موضع نقاش علمي لفتح آفاق أوسع لإغناء مسيرة الاقتصاد الإسلامي الذي يحتاج إلى جهود علماء الاقتصاد المسلمين في هذه المهمة الحضارية الضرورية على طريق تحقيق الاستقلال الفكري، وإنهاء كل أشكال التبعية الفكرية للغرب. فمن غير المعقول أن نطالب بالقضاء على التبعية الاقتصادية للغرب، ونحن ندرس وندرس الاقتصاد الغربي في كلياتنا دون أي مجهود نقدي علمي.

إن النقد هو بداية الاستقلال والتميز والخصوصية.

المبحث الأول

المرجعية العقائدية الغربية وأثرها في تكوين مفهوم الاقتصاد

كانت الفلسفة والعلم رتقا ففتقهما الصراع بين العلم والكنيسة في أوروبا، هذا الصراع الذي دشن عصرا جديدا في تكوين نمط من الوعي أفرز مفاهيم وأفكارا طغت عليها الرؤية المادية للعالم.

كان ذلك في بدايات القرن الرابع عشر الميلادي، إذ ما كاد ينصرم هذا القرن حتى نضج اتجاه فلسفي في إنكلترا وفرنسا قضى على كل الجهود الرامية إلى إقامة فلسفة تتفق مع الدين. وقضى على العلم الأرسطي الذي كان جاثما على صدر جامعة باريس، وأنتصر للأمرء في ثورتهم على رجال الكنيسة والسلطة البابوية، ليمهد لنهضة جديدة تستمد أصولها من وثنيات اليونان على الأصعدة السياسية والاقتصادية والأدبية والفنية كافة، فانتشرت الوثنية في الأفكار والأخلاق رأى فيها كثير من مفكري الغرب صورة إنسان الطبيعة، واعتبروا دراسة القدماء كفيلا وحدها بتكوين الإنسان بمعنى الكلمة. فسميت هذه النزعة بالنزعة الإنسانية أو المذهب الإنساني، ومع إتمام كشوفات كولومبوس وفاسكودي جاما وماجلان ودريك في أواخر القرن الخامس عشر عرفت أوروبا معلومات كثيرة عن شعوب كانت

بمعزل عن المسيحية وكان لها أديان وأخلاق، فظهرت فكرة الدين الطبيعي، والأخلاق الطبيعية لتنشأ إثر هذا الكشف نظرية جديدة في الإنسان اعتمدت الطبيعة في فهمها للإنسان والعالم. واستغنت عما فوق الطبيعة، الأمر الذي أدى إلى نتائج خطيرة في حياة الغرب، أهمها سلخ الفلسفة عن الدين، وإقامة فلسفة خصيمة للدين، من خلال الهجوم على معطيات العصور الوسطى الفكرية والفلسفية والدينية، الأمر الذي عجزت الكنيسة معه عن المواجهة وصد اختراقاته المتعددة التي تمكنت في النهاية من تقويض الكنيسة ومن الداخل.

لقد كان القرن السادس عشر الميلادي الذي شهد هذه المخاطر من أشد القرون الأوروبية اضطراباً وفوضى، حيث انحلت فيه كل الروابط الدينية والعائلية والاجتماعية ونشبت الحروب من أجل الدين والسياسة والقومية، وأستبيحت المحرمات بحجة سلامة الأمير أو الدولة.

وكان لأمرء إيطاليا أثرهم الواضح في عمليات التحول الحضاري الغربي، فقد كانوا يطلبون أسباب القوة والترف فشجعوا الفنون والصناعات، فأندفع الناس إلى تلبية طلباتهم، الأمر الذي أدى إلى نمو الابتكارات وزيادة الإنفاق عليها. وتنافست المدن في الاختراعات واستخدام قوى الطبيعة ومعرفة أفاعيلها، وحفز الهمم في معرفة قوانينها، فأزدهر العلم وتطورت الصناعة، ونبغ العلماء والفنانون الكبار، الأمر الذي أدى إلى ازدياد سلطان الإنسان في الأرض، واتسعت السماء أمام ناظره بسبب اختراع التلسكوب، فأحس من الكبرياء والطموح ما لم يحسه من قبل، ساعد على ذلك دعم النضال السياسي في سبيل الاستقلال، وسيادة النزعة الإنسانية في الأدب والدين، لتستقر عملية التحول الحضاري في النهاية على قضيتين أساسيتين:

1. سيادة النزعة الفردية في الأدب والسياسة والاقتصاد والفكر.

2. العناية البالغة بالعلم الآلي وتطبيقاته الرامية إلى توسيع سلطان الإنسان على الأرض وزيادة رخائه⁽¹⁾.

لقد تجلت هذه التحولات الحضارية في المنجز العلمي والمعرفي الأوروبي بعامته، والاقتصادي بخاصة، إذ يؤكد التاريخ الفكري الأوروبي إن فرنسيس بيكون (1561-1626م) كان أول الذين اشتغلوا بالتنظير لإصلاح العلوم الأوروبية بالتعويل على الطريقة الاستقرائية، فصنف العلوم وفصل القول في المنهج التجريبي، وذلك كما بينه في كتبه مثل رسالته "في تقدم العلم" و "الأورغانون الجديد أو العلاقات الصادقة لتأويل الطبيعة" وكذلك في كتبه السياسية أو تصنيف العلوم.

فقد رتب فرنسيس بيكون العلوم حسب القوى الداركة في الإنسان، وهي الذاكرة وموضوعها التاريخ والمخيلة وموضوعها الشعر، والعقل وموضوعه الفلسفة، وأعتبر أن كل ماعدا العلم هو (ذاتي) بينما يقف العقل في مقدمة الأشياء لأنه أرقاها ولأنه يستخدمها كأدوات، لذلك أكد كثيرا على أنه لأجل تكوين العقل الجديد لابد من منطق جديد يضع أصول الاستكشاف التي تختلف عنده عما كانت عليه في الماضي، حيث كان العقل خاضعا لأوهام متعددة، تشكل عيوباً في العقل تجعلنا نخطئ فهم الحقيقة، لذلك لابد من التحرر منها كي يعود العقل لوحا مصقولاً تنطبع عليه الأشياء، دون تشويه منا.

رأى بيكون أن أسلم طريقة لمعالجة الأخطاء والعيوب التي تصيب العقل هي وجود منهج يقود العقل في بحثه المحموم عن الحقيقة، فكان المنهج الذي ارتضاه هو "المنهج الاستقرائي" الجانب البناء من المنطق الجديد الذي اقترحه، والحاجة إليه ماسة لأن العلم قد تطور، إذ أخذ يتبين في الظواهر المعقدة عناصرها البسيطة وقوانين تركيبها بغية إيجادها بالإرادة، ولا سبيل إلى ذلك إلا (التجربة)⁽²⁾.

وبذلك يكون فرنسيس بيكون قد قاد عصره باتجاه تقدم من طراز جديد، أفترق به كثيرا عن العصور السابقة.

لقد مهدت فلسفة بيكون الطريق أمام الآتين على طريق المادة ليؤسسوا على منهجه المادي رؤيتهم للعلم والعالم. فكان (توماس هوبز) مرحلة أخرى من مراحل التحول الأوروبي، جاء ليووسع الاتجاه المادي عبر كتاباته المتعددة مثل "مبادئ

القانون الطبيعي والسياسي، (1640م) وكتاب (في الجسم، 1655م) وهو يحتوي على المنطق والمبادئ الأساسية ونظرية الحركات والمقادير. ونظرية الظواهر الطبيعية، وكذلك كتاب (الإنسان، 1655) والقسم الأكبر منه في البصريات لتوضيح طبيعة حاسة البصر، والباقية موجز في اللغة والانفعالات.

العلم عند هوبز يقوم على الإحساس، والإحساس عنده حركة في ذرات الجسم الحاس صادرة عن حركة في الجسم المحسوس، تنتقل الحركة الخارجية إلى الدماغ ومنه إلى القلب بوساطة أعضاء الحواس والأعصاب. فتصادف مقاومة وصدى لأن الأعضاء الداخلية هي أيضا في حركة متصلة، هذا الصدى بمثابة ميل إلى الخارج يجعلنا نقذف موضوع الإحساس إلى الخارج. فالوجدان حركة، واللذة حركة، وأن الأجسام لها خاصيتان ليس غير، هما الامتداد والحركة، حتى الزمان والمكان فأنهما صورتان من الصور التي يحدثها فينا الامتداد والحركة، وكذلك حركات الدماغ مرتبطة بعضها ببعض إذا حدثت حركة أو تكررت لحقتها أخرى. لذا تتعاقب الصور على وفق ترتيب الإحساسات.

ومتى كان الإحساس مصدر المعرفة، كانت معرفتنا مقصورة على ما تتناوله بالفعل من الماديات المحدودة، لذلك امتنع علينا العلم بالعالم اللامتناهي، لأن لفظ اللامتناهي لا يدل على موجود حقيقي، بل على تصور عقولنا وانحصار طبيعتنا.

وعلى وفق هذا التصور المادي، فإن مسيرة الإنسان، على رأي هوبز تقوم على غزيرة حب البقاء ومن الخطأ الاعتقاد بغريزة اجتماعية تحمل الإنسان على الاجتماع والتعاون، وإهما الأصل أن الإنسان ذئب على الإنسان، وأن الكل في حرب ضد الكل. إن الحاجة واستشعار القوة يحملان الفرد على الاستثثار بأكثر ما يستطيع الظفر من خيرات الأرض، وإن اعوزته القوة إلى الحيلة. وغاية ما تصله الحضارة أن تحجب العدوان بستار الأدب.

بيد أن الطبيعة الإنسانية تشتمل على العقل إلى جانب الهوى وأن العقل السليم يحمل الناس على التماس وسائل لحفظ بقائهم أفضل من تلك التي يحققها الإنسان بمفرده، وأن التعاقد هو أهم هذه الوسائل، إذ يلزم وجوب الصدق والأمانة وعرفان الجميل والتسامح والأنصاف والشركة فيما يتعذر اقتسامه. ولما كان العقل لا يمتلك القوة الخاصة ذات القيمة الخاصة حتى يتمكن من حماية هذا التعاقد، فلا بد من سلطة مطلقة عامة لا يكون الفرد فيها شيئا مذكورا، واجبة الخضوع المطلق فقط، وإلا نشب الصراع والتنازع والخصام مرة أخرى⁽³⁾.

لقد كان الفكر الأوروبي بعناصره المتعددة ينمو بنمو الرأسمالية وأفول الإقطاع وسلطة الكنيسة. ويشارك في ذلك الصراع مشاركة فعالة، ففي الوقت الذي نمت النزعة الإنسانية وتعززت حرية البحث ضد اللاهوت وسلطة أرسطو، ونضجت العلوم وطريققتها التجريبية، جاء ديكرت ليعزز موقفا عقلانيا جديدا يعطي دفعة قوية أخرى لمسيرة الفكر الأوروبي على طريق المادية. ويوجه ضربة قاتلة ضد سلطة الكنيسة ومدرسة العصور الوسطى عندما جعل من الشك منهجا يستخدمه في كل شيء ويخضع له كل شيء معززا به سلطة العقل ضد اللاهوت المسيحي، ومعززا المعرفة العلمية ضد المعرفة الحسية، وذلك من خلال أربع قواعد شكلت البناء الفلسفي لمنهجه وهي: قاعدة اليقين وخلاصتها تجنب التهور والسبق إلى الحكم قبل النظر، وقاعدة التحليل وخلاصتها تقسيم المشكلة التي تدرس إلى أجزاء بسيطة بقدر الحاجة. وقاعدة التركيب، ومؤداها التدرج في المعرفة من البسيط إلى المركب. وقاعدة الإحصاء أو التحقيق ومفادها عمل إحصاءات كاملة ومراجعات شاملة للتحقق من أن الباحث لم يغفل شيئا⁽⁴⁾.

لم تكن هذه الإنجازات الفلسفية والعلمية بمنأى عن التأثير في العلوم الاجتماعية، مثل علم الاقتصاد، وعلم السياسة وعلم التاريخ، وعلم الاجتماع، وعلم الإنسان.. وإنما وفرت لها فرصة تكوين أسسها ونظريتها وقوانينها ومفاهيمها في إطار الرؤى العلمية المادية للعالم والقوانين الطبيعية المكتشفة التي أسرت الجميع

بمنطقها المتناسك، فتجلت قوانين الطبيعة في الفيزياء بشكل قوانين للسوق في الاقتصاد، ولقد كانت إجابات آدم سميث على تساؤلات مهمة يومئذ هي التي أسست لنقله علمية منهجية كبيرة في الاقتصاد الأوربي.

ما الجهاز الذي يحفظ تماسك المجتمع؟

كيف يمكن لكل فرد في جماعة أن يسعى إلى تحقيق مصلحته الذاتية دون أن يؤدي إلى تفكك هذه الجماعة؟

ما الشيء الذي يسترشد به كل امرئ في العمل الخاص الذي يزاوله بحيث يكون متفقا مع حاجات المجموعة؟

كيف ينجح المجتمع في أداء هذه المهام اللازمة لبقائه بالرغم من عدم وجود سلطة تخطيط مركزية؟

إن إجابات آدم سميث على هذه التساؤلات أدت إلى صياغة قوانين السوق ومعرفة (اليد الخفية) التي بمقتضاها تسير مصالح الناس الخاصة وأهواؤهم في الاتجاه الأكثر إتفاقا مع مصلحة المجتمع مباشرة.

إن قوانين السوق هذه تحدثنا أن النتيجة المترتبة على نوع معين من السلوك في إطار اجتماعي معين سوف تؤدي إلى نتائج محدودة يمكن أن نتنبأ بها، وهي تبين كذلك كيف أن دافع المصلحة الذاتية الفردية في بيئة من أفراد يحركهم هذا الدافع بالمثل يؤدي إلى المنافسة، كما تبين كذلك كيف تؤدي المنافسة إلى توفير السلع التي يحتاجها المجتمع بالكميات التي يرغب فيها وبالأثمان التي هو على استعداد لأدائها⁽⁵⁾.

إن نمو الرأسمالية الواسع في القرن الثامن عشر تدعمه القوى الفكرية المادية الصاعدة ولد صراعا جديدا إلا وهو صراع القوى الرأسمالية الصناعية الصاعدة، مع ملاكي الأراضي والمزارعين وبشكل واضح في إنكلترا، الذين ابتدأوا يلاحظون بداية انسحابهم من ساحة القرار الاقتصادي بفعل التقدم الصناعي الكبير الذي سهل عملية استيراد المواد الغذائية من الخارج بأسعار أرخص، في وسط الجو

المتأزم هذا صاغ "ريكاردو" مفهومه لعلم الاقتصاد، فعلى خلاف آدم سميث الذي نظر إلى العالم ورأى فيه فرقاً متجانسة كبيرة، رأى ريكاردو أن في العالم صراعاً كبيراً خبيثاً⁽⁶⁾ فكان كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب دعماً واضحاً للرأسمالية الصاعدة ضد ملاكي الأراضي الذين يتقاضون دخولا لا يستحقونها عندما فسر "الريع التفاضلي" على أساس نظرية القيمة القائمة في العمل. فذهب إلى أن قيمة السلعة تتحدد بما ينفق من العمل في أسوأ شروط الإنتاج، سواء في الصناعة أو الزراعة⁽⁷⁾.

وسدا للفراغ الأخلاقي الذي أحدثته ثورة العقل المادية، وتسويغاً للسلوك الاقتصادي الجديد الذي بدأ يتشكل في ظل الملكيات الكبيرة لوسائل الإنتاج، وأنسجماً مع التقدم الصناعي الكبير الذي بدأت أوروبا تشهده، ابتدأ "إرميا بنتام" (1748-1832م) بالتنظير لأخلاق تنسجم مع هذا الحشد الخطير من الرؤى المادية للعالم.. فكان كتابه "المدخل إلى مبادئ الأخلاق والتشريع، 1789م" هو البيان الأول الذي سيقوم عليه (المذهب النفعي) الذي بشر به، والذي يقوم على أن الناس يطلبون اللذة ويجتنبون الألم بالطبع حيثما يعمل العقل، أي أنهم يحكمون بأن العقل الخير هو الذي يعود بلذة مستمرة أو الذي تزيد فيه اللذة على الألم، وعلى العكس من ذلك العقل الشرير، ولا يمنع الإقرار بهذا المبدأ، كما يرى بنتام، سوى الأحكام الدينية والمتواترة. وأن اللذات عنده تقاس من جهة صفتها الذاتية كالشدة والمدة والثبات. ومن جهة عواقبها الاجتماعية وهي الخوف والقدوة السيئة والاضطراب الاجتماعي، وأن منفعة الفرد تتأخر عن منفعة المجموع، ولذا فأن الغاية التي يتعين علينا السعي لتحقيقها هي (أكبر سعادة لأكثر عدد)⁽⁸⁾.

لقد تجلت هذه المعطيات الفكرية في البناء المعرفي الاقتصادي عند جون ستيوارت مل، فقد أعجب بهوبز ورواد الفكر المادي الفرنسي، ومؤلفات بنتام وأوجست كونت الذي أثار فيه الإعجاب بآرائه في المعرفة الإنسانية.

كان جون ستيوارت مل ينادي بالمذهب التجريبي، وينطلق من المذهب النفعي فما من سبب عنده لعمل الإنسان سوى المنفعة، أي توخي اللذة وتفادي الألم، وفي المنفعة يجب أن يراعي الإنسان مسألتين:

1. الكيفية في اللذة لا الكمية.

2. إخضاع المنفعة الذاتية للمنفعة الكلية⁽⁹⁾.

فكان كتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي) هو الصياغة الاقتصادية لرؤياه المادية، أو تنزيل الرؤى الفلسفية المادية على أرض الاقتصاد، عندما وضع فيه أن المجال الحقيقي للقانون الاقتصادي هو الإنتاج لا التوزيع. وما ذلك إلا لأن قوانين الإنتاج تخص الطبيعة، وما الظاهرات الاقتصادية، مثل تناقض طاقة التربة على الإنتاج والتي تخضع للهوى والاختيار، وإن ندرة الطبيعة وقسوتها أشياء حقيقية، وقوانين السلوك الاقتصادي التي تحدثنا كيف تزيد من ثمار عملنا إلى الحد الأقصى قوانين ملهمة ومطلقة كما هو شأن قوانين تمدد الغازات أو تفاعل المواد الكيميائية⁽¹⁰⁾.

لقد كانت حصيلة النهضة الفكرية والعلمية الأوروبية التي تمكّن معتنقو المذهب العقلي في القرنين السابع عشر والثامن عشر من تأسيس نظام معرفي متين وإقامة دعامة للثقافة الغربية على أساس عقلي، هي إحداث نهضة جديدة في العلوم الاجتماعية استمدت المناهج والثقة من (المنهج التجريبي). وكان ذلك بزعامة أوجست كونت الذي أنطلق من فكرة أساسية عنده وهي رفض كل ما للمعرفة من أولوية واستقلال من أجل أن يخضعها مطلقاً للمعرفة العلمية⁽¹¹⁾ وهذا الذي كان.

فقد تحول كل ما في الإنسان من سلوك ومشاعر ولذة وحاجات روحية أخرى إلى أرقام.. وتحول الإنسان ذاته إلى سلعة لها سوقها الخاص يتحدد على وفق العرض والطلب إلى رقم آخر.. يتمكن أن يعيش به.

على هذه البنى المعرفية والنظرة الآلية للكون قام علم الاقتصاد الغربي في إطار منهجية ترى أن المعرفة في مجال العلوم الاجتماعية لا تختلف عن المعرفة

في مجال العلوم الفيزيائية، ومن حيث المبدأ يمكن التنبؤ والتحكم بالسلوك البشري كما هو الحال بالنسبة للعلم المادي. فقد أخذ آدم سميث عن الفيزياء النيوتونية النظرة التي مفادها أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية تشبه الكون المادي، فهي جمال ونظام وانسجام لا مثيل له، وأن المجتمع البشري يبدو حين تتأمله من إحدى زواياه المجردة الفلسفية مثل آلة ضخمة تنتج حركاتها المنتظمة والمنسجمة ألوفاً من الآثار المحببة إلى النفس.

ويأتي قانون ساي نتيجة أخرى لقوانين الفيزياء النيوتونية في علم الاقتصاد، من حيث التأكيد على أن الاقتصاد شأنه في ذلك شأن الكون، يبلغ حد الكمال إذا ترك وشأنه، إذ من شأن العرض أن يوجد الطلب عليه ولن يكون هناك إفراط في الإنتاج أو البطالة وأي إفراط فيهما سوف يُصحح تلقائياً. فالقوانين الاقتصادية قوية ولا تطبق التدخل، ولا حاجة لتدخل الحكومة فهي لا تستطيع عمل شيء لأن قوى السوق هي التي ستوجد النظام والانسجام والكفاءة والعدالة⁽¹²⁾.

حتى مالطوس القس لم يستطع أن يتخلص من الرؤية المادية للاقتصاد الذي انعدمت فيه مع تلك الرؤية كل علاقة بالأخلاق والعدالة، فصرح بكل ثقة "أن الإنسان الذي يولد في عالم مملوك من قبل، إذا كان لا يستطيع الحصول على ثروة من أبويه اللذين له عليهما حق عادل، وإذا كان المجتمع لا يريد العمل الذي يقوم به، فإنه ليس لهذا الإنسان أن يطالب بحق الحصول على أدنى قدر من الطعام بل لا ينبغي له أن يكون حيث هو، ففي الوليمة العظيمة للطبيعة لا يوجد له مكان شاغر، فتأمره الطبيعة بالانصراف، ثم تنفذ أوامرها على وجه السرعة"⁽¹³⁾.

ومنذئذ وعلماء الاقتصاد الغربيون خاضعون للتأثير القوي بصورة مهيبية لقوانين الفيزياء، فتصوروا وجود مجموعة من قوانين الحركة الاقتصادية تشبه في قوتها قوانين نيوتن⁽¹⁴⁾ ولكن كيف يتصرف الإنسان اقتصادياً في ظل هذا التصور المادي؟

إن عليه أن يتصرف بعقلانية، فكان الإنسان الاقتصادي الرشيد (العقلاني) هو محور علم الاقتصاد الغربي الحديث. وكانت المصلحة الذاتية تعدّ المنبع الذي تصدر عنه أفعاله.

لقد قعد آدم سميث الاقتصاد على هذا المفهوم، فكان إنجازا مهما للفكر الاقتصادي الغربي، أضفى به على المصلحة الخاصة حالة من القدسية والاحترام مبعدا الأنظار عن النوايا الأخلاقية والالتزامات الاجتماعية للأفراد، مركزا على نتائج أفعالهم الاجتماعية.

وتابعه بعد ذلك رواد مدرسة التحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي، فالراس وجيفونز وباريتو فكان السلوك الاقتصادي للإنسان مطابقا لما دعاه جيفونز "آلية المنفعة والمصلحة الذاتية". ومسؤوليته الاجتماعية الوحيدة هي أن يزيد ربحه كما قال فريدمان.

لقد سوى التحليل الاقتصادي الغربي، بسبب المرجعية العقائدية، بين التصرف الرشيد والعمل للمصلحة الذاتية، بل إن إدجورث (Edgeworth) أعلن بفخر "إن المبدأ الأول لعلم الاقتصاد هو أن كل عامل لا تحركه إلا المصلحة الذاتية" وقد قامت معظم النماذج الاقتصادية الحديثة تقريبا على هذا المبدأ⁽¹⁵⁾، الذي صار صفة أساسية لما بات يعرف بالاقتصاد الوضعي، المستقل عن أي موقف أخلاقي خاص أو أية أحكام قيمة، فأبتعد هذا العلم عن الأخلاق الإيجابية ليتبنى جانبا من القيم المادية المنسجمة مع معتقداتهم، وأصبحت (أمثلية باريتو) المقترنة بالكفاءة الاقتصادية هي المفهوم الأفضل في بحوث اقتصادات الرفاهية.

لذلك ليس غريبا أن يعرف الاقتصاد عند آدم سميث بأنه علم تكوين الثروة، وعند جون ستيوارت مل بأنه العلم التطبيقي، العملي، لإنتاج الثروة، وعند ويكسل هو كل جهد منتظم لإشباع حاجة مادية، وعند بيجو هو الوسيلة لدراسة الكيفية التي يمكن بها زيادة الإنتاج بهدف تحسين مستوى المعيشة، وعند مارشال هو دراسة الإنسان في نشاطه الحياتي الاعتيادي المتصل بتحقيق الشروط المادية للرفاه. وعند

ليوثيل روبنز هو العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والوسائل النادرة التي لها استعمالات بديلة. أو هو العلم الذي يهتم بدراسة القوانين الاجتماعية التي تهيمن على إنتاج الوسائل المادية لإشباع الحاجات الإنسانية وتوزيعها كما قال أوسكار لانكه⁽¹⁶⁾.

المبحث الثاني

المرجعية العقائدية للاقتصاد الإسلامي

الاقتصاد الإسلامي علم جديد من حيث المصطلح، وقديم من حيث الموضوع، وهو أحد العلوم الإسلامية المعاصرة المنبثقة من نصوص الإسلام الأصلية القرآن والسنة والمرتبطة بالعلوم الإسلامية الأخرى... إن لفظ الاقتصاد في اللغة يعني (العدل) أو "بين الإسراف والتقتير" يقال فلان مقتصد في النفقة⁽¹⁷⁾. وهو مصداق ما رواه الإمام أحمد بن حنبل عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) "ما عال من أفتصد" أي ما أفتقر من وفّر ماله وأنفقه بحكمة وعقلانية وتدبر⁽¹⁸⁾.

أطلق العلماء المسلمون الأوائل على الاقتصاد وشؤونه مصطلح (المعاش)، وقد عالجت كتب الفقه موضوعات كثيرة ترتبط في النهاية بالنشاط الاقتصادي والسلوك الاقتصادي للإنسان المسلم، سواء فيما يتعلق بشؤون الاقتصاد أو المال، فتوزعت موضوعاته على مجموعتين من كتب الفقه، تشمل المجموعة الأولى كتب الفقه العامة، وهي الكتب التي جمعت مسائل الفقه كافة، مثل الأم للشافعي، المبسوط للسرخسي، المغني لابن قدامة.. الخ. وتشمل المجموعة الثانية الكتب التي بحثت الفقه المالي والاقتصادي والتي نسميها كتب الفقه المتخصصة، مثل كتاب الأموال لأبي عبيدة القاسم بن سلام، وكتاب الخراج لأبي يوسف.. وكتب الحسبة.. وكتاب التبصر- بالتجارة للجاحظ.. وكشف الغمة... للمقريزي، وغيرها كثير، إذ اشتملت تلك الكتب موضوعات رئيسية في شؤون النشاط الاقتصادي والمالي، مثل توزيع

الدخل وإعادة توزيع الدخل والثروة، والتنمية الاقتصادية، والنقود والمصارف، والنظام الاقتصادي، والسياسات الاقتصادية، والاقتصاد الدولي والنظرية الاقتصادية⁽¹⁹⁾.

وبناء على ذلك فإن الاقتصاد الإسلامي يعد نتاجاً علمياً يتسم بالشمولية وتعدد الارتباط بالعلوم والمعارف الإسلامية الأخرى، (أصول الدين، الفقه، الحديث، اللغة، التفسير، التاريخ، الرياضيات) التي تستمد حضورها من القرآن الكريم الذي كان له المكانة العلية في تكوين النسق الحضاري الإسلامي، الذي نمت فيه العلوم الإسلامية كافة وتطورت.

فما معالم المرجعية العقائدية للاقتصاد الإسلامي؟

إنها مجموعة المبادئ الكلية التي تحتويها (عقيدة التوحيد) كما يصورها القرآن الكريم، وعلى النحو الآتي:

أولاً: التوحيد:- إنه المبدأ الأول للإسلام، ولكل ما هو إسلامي، يقوم هذا المبدأ على الحقائق

الآتية:

1. إن الله تعالى واحد أحد ليس كمثل شيء وهو مطلق الكمال والجمال والجلال بكل المقاييس، وكل ما سواه مخلوق له ومغاير، بأمره توجد الأشياء وإرادته تتحدد، هو الحق ومصدر كل حق وخير وجمال.

2. التوجه إلى الله تعالى واجب، وهو أسمى الغايات سواء في النية أو العمل.

3. إن الله تعالى خلق الإنسان في أحسن تقويم ومن مظاهر هذا الخلق الحسن: منحه الإرادة التي بها يتحمل مسؤولية وأمانة إدارة شؤونه الخاصة وشؤون العالم، في إطار حرية مسؤولية أرقى أشكالها العبودية لله.

4. إن فهم الوجدانية يعني فهم وحدة الربوبية، ووحدة الربوبية تعني أن العالم لم يخلق صدفة ولا عبثاً وليس فيه ما هو فارغ المعنى، وإنما كل شيء مخلوق بقدر، ومسخر للإنسان الذي هو جزء فاعل في العالم، الأمر الذي يقوده دائماً إلى وعي علاقاته بالكون والكائنات الأخرى في محاولة دؤوبة لاكتشاف أسرار الوجود في ضوء الهدى الإلهي.

5. إن فهم الربوبية يعني أن الإنسان يظل مدينا إلى الله عز وجل ومعتمدا عليه لأنه مصدر الحياة.

ما الذي يترتب على مبدأ التوحيد؟

يترتب على هذا المبدأ إنجازات علمية وعملية واسعة الآفاق في مقدمتها تنظيم فهمنا وإدراكنا للعالم والإنسان والمجتمع والحياة. الأمر الذي يعني أن علوم الإنسان كافة إنما هي سعي لمعرفة آيات الله عز وجل في النفس الإنسانية والآفاق الكونية ومعرفة نظام العالم والانسجام معها. لذلك فإن التصور الإسلامي للعالم والعلم والحياة لا يرى ما هو خارج نطاق التوحيد إلا وجودا زائفا أو تصورا خاطئا.

ثانياً:- وحدة الخلق:

1. إن وحدانية الله الحكيم المقدر عز وجل، تستلزم بالضرورة العقلية وحدة خلقه (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) الأنبياء: ٢٢، لأن تعدد الحقائق المطلقة يعني النفي لكل حقيقة مطلقة. هذا زيادة على سيادة الفوضى في العالم بسبب تعدد التوجيهات والأوامر والتنظيمات المنبثقة عن تلك الحقائق المطلقة. ولما كان العالم الذي نحيا فيه يسوده النظام والانسجام والتماسك في صورته وعلاقاته وأحداثه، فهو دليل على عناية إلهية واحدة ترعاه، هي عناية الله عز وجل.

2. إن السبب في دقة نظام العالم والإنسان وتكاملهما، هو أنهما من صنع الله سبحانه وتعالى، أودع فيهما قوانين وسنن بقدر موزون، تسري في كل جزء من أجزائهما، جسمانيا ونفسيا واجتماعيا أو أخلاقيا.. فكل ما هو واقع يخضع لتلك القوانين وينفذها.

3. إن الإرادة الإنسانية وطاقات الإنسان الخلاقة هي الأخرى قوانين تعمل في النفس الإنسانية وداخله، ولكن على وفق اختيار إنساني، وتكون منفذة لإرادة الله كلما انسجمت مع هديه وإرادته.

4. إن الأسباب هي من خلق الله تعالى، وما على الإنسان إلا السير في مناكب الكون والنفس لاكتشاف آثار تلك الأسباب وعلاقاتها، وحركة الإنسان في العالم

إنما هي تحقيق لمشيئة الله وإرادته في العالم، فالإنسان هو إرادة الله الفاعلة في الأرض، لذلك ينبغي أن يكون سعيه محكوماً بالحق والخير والجمال والإعمار وعلى وفق السنن التي سخرها الله عز وجل وعلى وفق هدايه.

5. إن (التقدير) هو مظهر من مظاهر قدرة الله عز وجل، (وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا) الفرقان: ٢، وفي هذا التقدير تأخذ الأشياء طبيعتها وتتحدد علاقاتها بعضها ببعض، وتخضع لنظام العالم في الأسباب والغايات فكل شيء له غاية، هي المسوِّغ لوجوده.

إن وجود غاية لكل مخلوق يعمل لتحقيقها، ووجود علاقات متبادلة بين الغايات والوسائل يجعل من الكون نظاماً هادفاً نابضاً بالحياة مفعماً بالمعنى، الكل يشد الكل ويعضده، فيكون بنية عضوية تتفاعل أجزاؤها وأعضاؤها بطرق لا يزال البشر في بداية طريق اكتشافها بفضل العلم وتقدمه.

6. إن تسخير الكون للإنسان وجعله مجالاً لنشاطه في حياته الدنيا، يعني أن الكون تحت تصرف الإنسان يستخدمه لغذائه وحاجاته ومتعته وراحته، وهذا الاستخدام إما أن يكون مباشراً كما في حالة الغذاء والمتعة، أو غير مباشر فيبذل الإنسان جهداً في تحويل عناصر الطبيعة إلى مواد قابلة للاستخدام والمنفعة. فالكون مصمم بطريقة يمكن للإنسان أن يمارس تأثيره فيه ويشبع حاجاته منه، أنه عالم الخلافة، خلافة الإنسان لله في الأرض.

ثالثاً:- وحدة الحقيقة:

1. ينعكس هذا المبدأ في العقل الإنساني مباشرة، فقد خلق الله تعالى العقل الإنساني، وأودع فيه القدرة على تصحيح نفسه كلما خيم عليه الانحراف عن الفطرة التي فطر الله تعالى الناس عليها، فالعقل الإنساني- حتى في ظل إرساء أدق قواعد المنطق والتفكير- يظل قاصراً عن استيعاب الحقيقة كاملة بدون الوحي الإلهي، لأنه بدون الوحي إما يضل في عالم المادة، أو ينحرف في فهم الغيب.

2. في الإسلام، فإن حقائق الإيمان في تكامل وانسجام ولا تناقض بينهما، لذلك وفي إطار نظرية المعرفة، فإن الموقف الإسلامي يقوم على أساس وحدة الحقيقة المستمدة وجودها من وحدانية الله تعالى المطلقة. فالحق هو أحد أسماء الله الحسنی، ولما كان الله واحدا بالفعل، كما يجزم الإسلام، فلا يمكن أن تتعدد الحقيقة.

3. إن الله تعالى يعلم الحقيقة كاملة ويوحى من علمه الكامل اليقيني بالحقيقة إلى خلقه، فلا يمكن أن يجيء ما يوحى به مختلفا عن الحقيقة الواقعية، لأنه خالق الحقيقة الواقعية (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) الملك: ١٤.

4. إن الحقيقة التي هي موضوع عمل العقل متضمنة في قوانين الطبيعة التي هي سنن الله تعالى في الكون، وهي سنن دائمة قابلة للاكتشاف والاستخدام وفاء لمسؤولية الإنسان في إعمار العالم.

5. إن الوحي هو الذي يرشدنا إلى جوهر حقيقة قوانين الطبيعة التي يسير الكون بموجبها، وليس هناك أصدق بيانا وإرشادا إلى تلك القوانين من بيان وإرشاد خالقها. لذلك فالنظر العقلي والمنطقي الإنساني يقتضي التكامل والانسجام مع الوحي، وقد خسرت البشرية كثيرا حين فرقت بين الاثنين.

رابعاً:- وحدة الحياة:

1. إن في القرآن الكريم جوابات عديدة على تساؤلات كبرى عن أسباب الحياة ووجود الإنسان (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) الذاريات:55، (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) البقرة: ٣٠، (الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا) الملك: ٢.

إن أسباب وجود الإنسان في الحياة هو عبادة الله تعالى والإصلاح في الأرض على وفق ما اقتضته إرادة الخالق العظيم، الأمر الذي يستوجب إعمال العقل في فهم سنن الله تعالى في الكون.

إن سنن الله في خلقه يمكن أن تفهم عن طريق العقل، أو عن طريق الوحي، أو عن طريق الاثنين معا. وقد أوجب الله تعالى على الإنسان أن يبحث عن هذه السنن وأن يفهمها ويتقنها من أجل المعرفة ويستخدمها في الإعمار والإصلاح. (قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ) العنكبوت: ٢٠.

2. إن القوانين الخلقية تتعايش مع القوانين الطبيعية، أي أنها تتحقق دائما في سباق من الأشياء والأشخاص والعلاقات في العالم الواقعي في إطار الحرية والاختيار. أنها تتطلب ممارسة الإنسان لأرادته ممارسة حرة. وإن النمط الأعلى من الإرادة الإلهية يتحقق في الأرض حين يختار الإنسان في حرية أن يحققه، ولهذا كان الإنسان في الإسلام يتمتع بمكانة عظيمة (خليفة الله في الأرض) وحامل أمانته.

3. إن من مضامين الأمانة الإلهية بناء الحضارة والعالم، والسمو بالثقافة والفكر، وتحقيق الأمن والسلام المادي والروحي وكل مستلزماتهما، وتحقيق الذات من خلال فرص التعليم والتربية والتمتع الجمالي في الحياة.

لقد فهم المسلمون الأوائل أن الأمانة الإلهية والخلافة ذات مضامين اقتصادية وسياسية لذلك كانت السياسة والاقتصاد والاجتماع والتربية وغيرها عناصر حضارية إسلامية لا تنفصل عن العقيدة. ولذلك كانت نتائج ذلك الفهم متميزة على صعيد الدنيا والآخرة (الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ) لأنعام: ٨٢.

4. لقد أضفت الأمانة الإلهية والخلافة، الشمولية على المنهج الإسلامي في فهم العالم والحياة والمجتمع والإنسان، فكل جانب من جوانب الحياة الإنسانية له غايته ومقصده ومفهومه وحكمه في الإسلام. هذا الحكم الذي قد يكون ملزما للجميع كما في (الواجبات) و(المحرمات) أو غير ملزم كما في الإرشاد المندوب أو المكروه أو المباح، المهم أن يرفع الإسلام كل الحياة وعناصرها.

خامسا:- وحدة الإنسانية:

1. ما دامت الوجدانية صفة لله عز وجل، وهو سبحانه الخالق المقدر، فلا بد أن تحكم صفة التوحيد الإلهي علاقة الله تعالى بكل البشر لأنهم جميعا خلقه، ومن الطرف الآخر لابد للبشر- أن يرتبطوا جميعا ك مخلوقين بخالقهم، لا فرق بين البشر إلا بالتقوى والعمل الصالح والفضائل. وهي القضية الأساسية الجوهرية التي يقوم عليها البناء الإنساني والوجود الإنساني.

2. إن وحدة الإنسانية هي السبب الذي يقف وراء الحقيقة الإلهية التي قررها الله تعالى في القرآن الكريم (إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) الحجرات: ١٣، فالبشر متساوون في الإنسانية متميزون بأعمالهم وفي الفضائل الخلقية والإنجازات الإيمانية والإصلاحية الحضارية والثقافية.

ولذلك فقدت الحضارة الأوروبية مصداقيتها الأخلاقية لأنها اعتمدت العنصرية أساسا في النظر إلى الآخرين. فلم تخجل من استعباد أفريقيا وغيرها من شعوب الأرض من أجل تطوير مصالحها الاقتصادية وغير الاقتصادية وهي التي تدعو إلى الحرية.

وفقدت مصداقية طرحها الإنساني، لأن الإنسان المقصود في تنظيرات معظم علمائها وأدبائها ومفكريها هو الإنسان الأوروبي، وكذلك الأمر فيما يتعلق بمعالجتها لشؤون الحضارة، فالحضارة المقصودة عند مفكريها هي الحضارة الأوروبية وغير الغرب تبع لها..

في إطار هذه المرجعية العقائدية^(١) تكوّن العطاء المعرفي الإسلامي، الذي يمثل في المقدمة علم الدين وعلم الفقه وعلم أصول الفقه، ثم العلوم الأخرى، اللغة والتاريخ والسياسة والاقتصاد والطب والطبيعة والفلك.. الخ والفلسفة الإسلامية التي

انطلقت من القرآن الكريم في نقد الفلسفة الأجنبية، كل هذا العطاء عبّر خير تعبير عن روح التوحيد وبعده العملي المناسب بين طيات الحضارة.

فكانت علوما بحق تعبر عن "وحدة متنوعة" أو "تكامل متعدد" بين الوحي والعقل الإنساني، الأمر الذي انعكس على ذلك العطاء المعرفي ذاته والذي أتسم بالتناسق والتآلف والتوحد بعامة والاقتصاد بخاصة.

فتكون فكر اقتصادي ونظام اقتصادي إسلامي في إطار فهم الوحي الذي أمده بالأسس والأصول الكلية في فهم الفعالية الاقتصادية الاستهلاكية والإنتاجية والاستثمارية في مختلف قطاعات الاقتصاد. ولأننا لسنا بصدد استعراض مضامين ذلك العطاء لكننا سنشير إلى بعضه حيثما اقتضت الضرورة في المبحث الثالث، ونحن نناقش أسلوب تكوين مفهوم الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الثالث

أسلوب تكوين مفهوم الاقتصاد الإسلامي

المفهوم هو مجموعة الصفات والخصائص والمعاني والمشاعر التي تحدد الموضوعات التي ينطبق عليها اللفظ تحديداً ويكفي لتمييزها عن الموضوعات الأخرى⁽²⁰⁾.

لذلك فإن بناء المفاهيم الإسلامية في إطار العلوم الاجتماعية ضرورة شرعية وعقلية كي يأخذ المنهج مساره الصحيح في تحليل الواقع ومن ثم تغييره وإعادة بنائه على وفق عقيدة التوحيد.

إذ أن الاهتمام بالمفهوم يقودنا حتماً إلى مراجعة وظيفة العلم:

1. لأن في العملية تكمن عوامل فهم العلاقة بين العلم والحياة في إطار العصر- الذي يتعامل مع المفهوم والعلم ووظيفة كل منهما، زيادة على فهم الدور الذي يلعبه المفهوم في إعادة صياغة الوعي الإنساني بشكل أفضل.

2. إن بناء المفهوم ينظم العلاقة بين النظرية والتطبيق لصالح الارتقاء بالجانب النظري من خلال المراجعة النظرية النقدية للمفهوم.

وبناء المفاهيم هذا ينبغي أن يكون في إطار الرؤية التوحيدية للعالم، لا سيما وأن القرآن الكريم قد أشار إلى أهمية المفاهيم وأشار إلى ضرورة (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ) البقرة: ١٠٤. كما وأنه حذر كثيرا مما وقعت فيه الأمم السابقة من تحريف الكلم عن مواضعه، كذلك حدد في الكثير من الآيات مضامين مفاهيم معينة عندما يبين مضمون المفهوم بلفظة "أولئك هم" على سبيل المثال.

الم (1) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ (2) الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ (3) وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ (4) أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ البقرة: ١ - ٥ .

فمضمون مفهوم الفلاح يبدو واضحا أنه يتكون من سلوكيات إيمانية وعقلية محددة، وإن المفلحين هم الذين يمارسون هذه السلوكيات. (رَبِّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ) آل عمران: ٩٠ ، تعطيك دلالات واضحة لمفهوم "الضلال وسلوكياته".

أما دراسة ما هو قائم من مفاهيم كونتها الرؤية الغربية للعالم فينبغي نقده على وفق الرؤية الإسلامية ذات المضمون التوحيدي، والتعامل مع المفاهيم المحايدة فيها في إطار ضرورة أخرى، هي الضرورة العقلية، في إطار حرص عقلائي إسلامي على تحرير تلك المفاهيم من إطارها المادي الغربي وإعادة تفسيرها إسلاميا وربطها بإطار قيمي إسلامي موصول ويتصل بالوحي.

إن التعامل مع المنجز الحضاري الغربي برؤية نقدية إسلامية يعد من العوامل المهمة في النهضة الحضارية الجديدة للأمة، إذ أن هذا المنجز هو في

النهاية مسار معين في فهم سنن الله في الكون والإنسان والمجتمع ولكنه بطريقة مغلوبة. وأن تصحيح ذلك الفهم والإدراك يعد واجبا شرعيا إسلاميا. واحترام (الحكمة) الإنسانية مطلبٌ إسلامي فالصواب الذي يصل إليه العقل البشري لا يكون حكرا لأحد على أحد.

وفي نطاق بحثنا هذا فإن المنهجية العلمية الإسلامية تفرض الاهتمام بمفهوم الاقتصاد الإسلامي من أجل بناء نظرية اقتصادية إسلامية معاصرة تجمع بين القدرة على التفسير والتغيير والبناء، لأن المفهوم يمثل خلاصة الأفكار والنظريات والفلسفيات المعرفية، فالمفاهيم ليست ألفاظا كسائر الألفاظ، بل هي مستودع للمعاني والدلالات كثيرا ما تتجاوز البناء اللفظي لتعكس كوامن فلسفة الأمة ودقائق تراكمات فكرها ومعرفتها وما أستبطنته ذاكرتها المعرفية⁽²¹⁾.

إن النظرة الواسعة للمفهوم تفترض أن تأخذ بعين الاعتبار المعاني والمشاعر التي يستدعيها اللفظ في أذهان الناس بما يحتويه من معان كلية وأفكار عامة. ذلك لأن المفهوم يتدخل في توجيه الوعي وتنظيمه - فإطلاق مفهوم الاقتصاد يقود الوعي الإنساني إلى آدم سميث وريكاردو وماركس وكينز وغيرهم من أعلام الاقتصاد الغربي- في حين أن إضافة الإسلامي إلى الاقتصاد يوجّه الوعي حتما إلى القرآن والسنة النبوية مباشرة- ثم إلى ما أنجزه العقل المسلم في ضوءهما. لذلك فإن تحديد مفهوم للاقتصاد الإسلامي في إطار عقيدة التوحيد، يعد ضرورة علمية لمعالجة كثير من الأخطاء السائدة في المواقف من الاقتصاد الإسلامي- أو الدراسات الاقتصادية الإسلامية والتي يمكن الإشارة إلى أهمها:

1. اعتقاد بعض العاملين في حقل الدراسات الفقهية بأن الاقتصاد الإسلامي هو الفقه الخاص بالمعاملات^(*) ومرد ذلك باعتقادنا إلى عدم الاطلاع الكافي على المنجز الاقتصادي الإسلامي بخاصة، والمنجز الاقتصادي العالمي بعامة للوقوف على طبيعة هذا العلم وعناصره ومكوناته وأدوات تحليله للواقع. أو إلى غياب مفهوم واضح محدد للاقتصاد الإسلامي يكشف عن بنيته الداخلية

ومكوناته ومنهجه في فهم الواقع. أو إلى غياب الفهم العلمي لطبيعة التشريع في الاقتصاد الإسلامي الذي يجمع بين إعمال العقل في النص القرآني أو النبوي، وإعمال العقل في الأحكام الفقهية الجاهزة وإعمال العقل في الواقع، بمنهج يختلف عن ذلك الذي في حقل الفقه، في إطار هذه المنهجية فإن الاقتصاد الإسلامي، اهتم بملاحظة الوقائع الاقتصادية وملاحظة تحولاتها بغية صياغة القانون الاقتصادي الإسلامي صياغة دقيقة تنسجم والمرجعية العقائدية، ومارس تحليلاً إسلامياً للعالم منطلقاً من الوحي. ومن ثم التنظير للمعلومة الاقتصادية أو الظاهرة الاقتصادية أو المتغيرات الاقتصادية بأدوات تحليلية تختلف جذرياً عما هي عليه في الفقه كاستخدام الإحصاء والرياضيات في فحص النظرية الاقتصادية أو تكوين النموذج الاقتصادي. في حين أن طبيعة التشريع في علم الفقه تقوم على إعمال العقل في الدليل الشرعي لاستنباط الحكم العملي، كما تشير تعريفات الفقه. وغايته من ذلك هو البحث في ما يجوز ولا يجوز.

هذا إن لم نقل إن هذا الموقف ينطوي على رفض لكل محاولة اجتهادية، أو خوف منها في أحسن الأحوال، على اعتبار أن الاقتصاد الإسلامي هو فقه المعاملات، وأن هذا الفقه حسب رأيهم منجز ولم يبق الأولون للآخرين ما يقال، فما الذي سيضيفه هذا الجهد إلى الإسلام والمسلمين.

2. تصور البعض أن التشريع في الاقتصاد الإسلامي يقوم على إعمال العقل في الحكم المستنبط من الدليل لاستخراج المعلومة والتنظير لها⁽²²⁾.

إن الخطأ في هذا الرأي هو أنه يفقد الاقتصاد الإسلامي خصوصيته المنهجية كعلم، ويجعله أسير الأحكام الفقهية الأمر الذي يعسر عليه الجهد الاجتهادي في التعامل مع الوحي والواقع. وبذلك يحدد حركته بحركة الفقه ويجعله أسيره، وإذا قبلنا هذا الرأي، فأن الاقتصاد الإسلامي سيفقد القدرة على إنجاز مهمات حضارية كبيرة، ذاك أن الفقه بصورة عامة وكما هو موجود بين أيدينا ركز على السلوكيات الفردية للإنسان، وترك كثيراً من الجوانب الاجتماعية لأسباب لا

محل لذكرها في هذه الدراسة. الأمر الذي يبعد الفقه عن مهمات حضارية واقتصادية ضرورية في مقدمتها هيكلية الاقتصاد في المجتمع المسلم على وفق عقيدة التوحيد ومقاصد الشريعة هذا بالإضافة إلى أن الفقه ليس من مهماته توصيف الظواهر الاقتصادية ومتغيراتها التي تلعب دورا مهما في فهم طبيعة النشاط الاقتصادي وتوجيهه. لذلك فإن بناء مفهوم للاقتصاد الإسلامي يعد ضرورة فكرية، لما للاقتصاد الإسلامي من أثر في البناء الحضاري الإسلامي. وهذا يتطلب وعيا بالضرورات الآتية:

1. ضرورة تجاوز التاريخ الاقتصادي الإسلامي وذلك بفهمه في إطار حركة التاريخ، والانطلاق من الوحي في التحليل الاقتصادي لقضايا البلدان الإسلامية الاقتصادية. وكذلك لقضايا العالم المعاصر ومتغيراته الاقتصادية.

2. ضرورة فهم الرؤية الإسلامية للعلم والعالم كما هي في (الوحي)، وهي رؤية تؤكد على هذا التجاوز ونبذ الأتباع وتعزز الاستقلال والتميز عن طريق عمل العقل في ظواهر الوجود.

3. ضرورة استيعاب المرجعيات العقائدية لكل من الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الغربي، لما للمرجعية العقائدية من أثر في تكوين الرؤى والمفاهيم، إن استبعاد الوحي من دائرة العلوم الاجتماعية الغربية والتحليل الاقتصادي قاد العالم إلى كوارث اقتصادية كبيرة.

4. ضرورة فهم البنية القرآنية والبنية العقلية في إطار نظرية معرفة إسلامية، فإذا كنا قد استوعبنا طبيعة البنية القرآنية من خلال المبادئ الخمسة لعقيدة التوحيد في المبحث الثاني من هذا الفصل الذي وضع للفرد بأن البنية القرآنية هي خطاب يحدد التصور العام للحياة والكون وطبيعتها، ويضع القواعد السلوكية للفرد والجماعة ويحدد مسؤوليتها في العمران والعبادة عن طريق التفكير الصحيح طبقا للمنهج الإلهي كما مدون في القرآن الكريم. وإدراك حقائق الوجود وأسراره عن طريق دراسة حقائق الأشياء دراسة علمية دقيقة شاملة،

وإقامة الحياة في الأرض على أسس العدالة والحق والجمال⁽²³⁾، فإن تحديد لفظ العقل يعد أمراً ضرورياً استكمالاً لفهم العلاقة مع الوحي.

يدل لفظ العقل على معنيين متميزين ومتراپطين: يدل الأول على المبادئ الذهنية التي تحكم عملية تفكير الأشخاص الراشدين بغض النظر عن مستواهم العلمي، وأهم مبادئ العقل بهذا المعنى هو مبدأ عدم التناقض الذي يفيد استحالة جمع النقيضين من صدق وكذب.. الخ. إن العقل بهذا المعنى يكون أداة معرفية تستخدم لاختبار مصداقية الأحكام المطروحة، وإن اختبارنا هو الذي يحدد صدق القضايا المختبرة وموافقتها للعقل أو كذبها. أما المعنى الثاني فهو استخدام لفظ العقل للإشارة إلى قدرة ذهن البشري على إثبات صدق بعض الأحكام، وإنكار مصداقية أحكام أخرى، والعقل بهذا المعنى يبدو وكأنه جهاز معرفي قادر على التمييز بين الحق والباطل، فهو بهذا المعنى تراكم معرفي مكتسب أختبر بوساطة القواعد المنطقية وعد صادقاً لعدم إخلاله بمتطلبات مبادئ العقل الأساسية.

فهو بهذا المعنى أيضاً يحتوي على أحكام ذات دلالات علوية تنطوي على فئات راسخة تتعالى حقائقها على مناهج البحث التجريبي. وأحكام ذات دلالات حسية تخضع حقائقها لوسائل المعاينة والاختبار المباشر. وفي كلا المعنيين فإنه ليس هناك تناقض بين العقل والوحي، لأن الوحي يضم هذين النمطين من الأحكام.

فعلى ماذا أستاذ الذين أنكروا هذه العلاقة؟

إن الحقيقة وراء هذا الفصل ليست بسبب اختلاف البنية الفكرية لكل من العقل والوحي، إذ أن كلا منهما يتألف من تأكيدات علوية وأخرى تجريبية. وبالتالي فإن استبعاد الوحي لا يرجع إلى وجود تناقض حقيقي بين العناصر الكلية لكل منهما⁽²⁴⁾ وإنما يرجع إلى طبيعة الصراع بين الكنيسة والعلم الذي نشأ في ظل تطور تاريخي أخذت فيه الإقطاعية تنهار في أوروبا أمام صعود الرأسمالية، إذ كانت الكنيسة السلاح الفكري للإقطاع، وكان العلم سلاح الرأسمالية، هذا زيادة على

الممارسات الإرهابية التي مارستها الكنيسة ضد العقل والإنسان، الأمر الذي مهد لقوى العلم بشن هجومها الكاسح على الكنيسة وأدواتها المعرفية لتقصيها عن ساحة الفكر الأوربي العلمي التجريبي، فإذا كان مثل هذا الصراع مسوِّغاً في أوروبا بسبب تجاوزات الكنيسة، فهو غير مسوِّغ فيما يخص الإسلام، وبلادنا الإسلامية، وحضارتنا الإسلامية التي لم تشهد مثل هذا الصراع حتى في أشد مراحل انكسارها، لأنها باختصار قامت في أحضان الوحي وبتأثيره.

لقد ولّد هذا التقليد الأعمى -أو المقصود- للغرب، اضطرابات متعددة تمثلت في غياب الرؤية الواضحة، وانعدام الأصالة الثقافية والتوازن النفسي، واضطراب المفاهيم، وازدواجية التعليم واختلاط الأهداف وانهيار الأنظمة والمؤسسات، تعبر بمجملها عن اضطراب البناء الفكري للأمة وجمود الحركة المعرفية داخل هذا البناء والعجز عن التجديد⁽²⁵⁾.

لذلك لا بد من منهج معرفي يساعد على إنهاء هذا الاضطراب ويعيد الحيوية للمؤسسة الفكرية الإسلامية وعلومها الاجتماعية، الاقتصادية وغير الاقتصادية، يكون قاعدة لإعادة بناء منظومة المفاهيم وفي مقدمتها مفهوم الاقتصاد الإسلامي، ولا يكون هذا المنهج فاعلاً وكفوءاً إلا بانطلاق من الوحي بوصفه المنهج الإلهي الذي يصنع مناهج البشر في فهم صياغة العقل الاقتصادي والاجتماعي. إنه المنهج العلمي الإسلامي الذي يقوم على الخطوات الآتية:

1. التعرف على نصوص الوحي كافة المتعلقة بالمسألة قيد البحث، فعلى سبيل المثال لتحديد موقف الوحي من الملكية، نستحضر -جميع الآيات القرآنية المتعلقة بألفاظ الملك، المال، الأرض، الرزق، الإنفاق.... في إطار قدر من التحليل والمعرفة بالدلالات اللغوية والحالية للآيات، وتأمل في الاستخدام القاموسي للألفاظ.

2. بذل الجهد الفكري الرامي إلى فهم دلالات نصوص الوحي، منفردة ومضافة إلى بعضها البعض ويتطلب هذا الجهد اعتماد قواعد النحو والبيان العربيين، لأن

الإخلال بهذه القواعد يؤدي إلى انحرافات خطيرة في فهم النص، نتيجة الانحراف في التأويل دون اعتبار لقواعده وأصوله. وكذلك ينبغي الأخذ بالاعتبار تحديد معاني النص في إطار السياق النصي أو الخطابي أو السياق الحالي، ففي إطار السياق النصي علينا أن نربط النص المدروس بالنصوص السابقة واللاحقة في حين أنه في السياق الخطابي نتمكن من فهم المفردات التي هي موضوع البحث من خلال مقارنتها بمثيلاتها في الخطاب القرآني والنبوي، كما يمكننا ربط الأحكام المتولدة عن النص بالأحكام المتفرقة في هذا الخطاب. أما السياق الحالي فإنه يسمح بفهم الدلالات الاجتماعية والاقتصادية للنص على الواقع المشهود. وهذا يعني أن آيات القرآن الكريم يجب أن تفهم في سياق سورها أولاً، ثم في سياق القرآن كله، ثم في السياق الاجتماعي والاقتصادي والتاريخي للأحداث المواكبة للتنزيل.

3- تحليل النصوص: أي تحديد العلة التي استدعت إلى قيام الحكم الثاوي فيها، أي معرفة السمة أو الخاصية المشتركة بين الأشياء التي تسوغ تنزيل حكم واحد فيها، أو استخدام تصور واحد للإشارة إليهما، ذلك أن تعيين علة الحكم هو الخطوة الأولى في الجهد الرامي إلى اكتشاف المبادئ الكلية التي تحكم توجيهات الشريعة المختلفة وتنظيمها.

4- ربط الأحكام والتصورات التنزيلية ببعضها البعض لتحقيق انسجامها وتناغمها، وهذا يتطلب بناء منظومة شاملة من الأحكام المتوافقة داخلياً، ويمكننا تحقيق ذلك باعتماد نهج التجريد المتتالي بالبحث عن المبادئ الكلية المتساوية في مجموعة الأحكام المستنبطة من مصادرها الشرعية ويتطلب هذا النهج الاستمرار في علمية التجريد هذه إلى أن يتم الوصول إلى مجموعة من القواعد الكلية التي لا يمكن اختزالها، وعند الانتهاء من اختزال مجموعة الأحكام الشرعية الاقتصادية مثلاً إلى عدد من القواعد الكلية نستطيع ترتيب هذه القواعد وفهم طبيعة الرابطة التي تجمع بينها.

إن هذه خطوة مهمة لا سيما عند ملاحظة التعارض الظاهر في الأحكام المستخرجة في الخطوة الثالثة فلا يمكن أزالته بصورة منهجية إلا من خلال استنباط قواعد عامة، ومقاصد كلية للعقل الاجتماعي والاقتصادي.

غير أن هذه الأحكام تحتاج إلى تنزيل على أرض الواقع الأمر الذي يستوجب دراسة النشاط الاقتصادي دراسة تفصيلية متأنية. ويمكننا دراسة الفعل الاقتصادي على وفق الأسلوب الآتي:

1- تحليل أفعال الأفراد المشتركين في الظاهرة الاقتصادية المعتمدة، وذلك بالكشف عن محددات تلك الأفعال وهي المقصد، الباعث، القاعدة. فمقصد الفعل الاقتصادي يتمثل بالغاية الكلية التي يسعى الفاعل إلى تحقيقها، أما الباعث على الفعل فيتحدد في الدافع النفسي الذي يحرك الفاعل للقيام به (مثل تقليل الكلفة، تعظيم الربح، تحقيق أكبر إشباع ممكن)، وينبثق الدافع للفعل عادة إما من التزامات قيمة أو اعتقادية أو مصلحة فردية، فإن قاعدة الفعل تتعين في الإجراء العملي الواجب إتباعه لتحقيق مقصد الفعل.

2- تصنيف أنماط الفعل المختلفة على أساس اتفاق عناصرها أو اختلافها، فالأفعال ذات المقاصد المتفقة تشكل مجموعة متجانسة، بينما تقسم الأفعال مختلفة المقاصد إلى مجموعات متباينة، وهذه عملية ضرورية لإجراء عملية التحليل بدقة. وهي عملية توصيف للظواهر الاقتصادية ومتغيراتها.

3- إن الجهود الرامية إلى تحديد القوانين التي تحكم العلاقة بين مختلف الجماعات المتعينة في الخطوة الثانية، ولتحديد القوانين الموجهة للتفاعلات الاقتصادية، يلزم أن نعرف انساق التعاون والاختلاف، الهيمنة والخضوع، الازدهار والانحطاط، وغيرها من الأنساق المنظمة للجماعات البشرية والتي لها تأثيرها في التكوين الاقتصادي للأمة أو المجتمع، والمقارنة عبر الأزمنة المختلفة والمجتمعات المتعددة، ذلك إن دراسة أنماط النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي أو العالمي هدف من أهداف البحث العلمي في حقل الاقتصاد، لاكتشاف

فعل القوانين الاقتصادية ومصداقيتها، وكذلك لأن فهم الظاهرة الاقتصادية لا يكون دقيقا إلا من خلال معرفة القوانين التي تحكم حركة المتغيرات الاقتصادية وعموم النشاط الاقتصادي عبر الزمان والمكان.

4- تنسيق مختلف الأحكام الكلية المستخرجة في الخطوات الثلاث السابقة ليشكل مجموعها منظومة متكاملة ومنسجمة على ما هو الأمر عليه في الخطوة الرابعة من منهجية الاستدلال النصي- في دراسة الوحي⁽²⁶⁾.

إن هذا النمط من التحليل الارتباطي أو المتشابه يعين على فهم طبيعة النشاط الاقتصادي ومكوناته، ويعين على فهم السلوك الاقتصادي للإنسان والجماعات البشرية وتحديد خصائصها المعرفية والنفسية وانعكاسات ذلك على أنماط السلوك الاقتصادي. وكلما رصدنا في هذا التحليل عوامل التغير والثبات كانت إصابتنا للأهداف في التحليل أكثر دقة.

كما أن هذا الترابط بين التحليل النصي للوحي وتحليل الفعل الاقتصادي، أو افتراقهما يوفر فرصة للباحث الاقتصادي المسلم لمعرفة مدى الانسجام بين الوحي والظاهرة، والوقوف على عوامل الانحراف عن الوحي بغية استعادتها إلى مدارها الصحيح عبر التغير والبناء بما يتوافق مع مقاصد الشريعة.

فإذا ما تحرك الاقتصاد الإسلامي في فهم النشاط الاقتصادي على المستوى الفردي أو الاجتماعي في إطار هذه المنهجية واهتم بملاحظة الوقائع الاقتصادية الإسلامية، وملاحظة تحولاتها بغية صياغة القانون الاقتصادي الإسلامي صياغة دقيقة تنسجم والمرجعية العقائدية، ومارس تحليلا إسلاميا للعالم منطلقا من الوحي، وبنى نماذج اقتصادية إسلامية في الإطار ذاته، ونظم السياسات الاقتصادية العامة والمتخصصة، فإنه بذلك يكون علما له منهجه ونظرياته وقوانينه في تفسير الواقع، أو في تغييره، أو في إعادة بنائه.

إذن فهو ليس عطاء تابعا للفقه، ولا هو عطاء مذهبي فقط، وإنما هو علم تمتزج فيه المذهبية والقوانين والنظريات والمفاهيم المنبثقة من مرجعيته العقائدية.

لأن المذهبية أو المرجعية العقائدية، لا تكفيان في بناء النشاط الاقتصادي ومؤسساته المتعددة. ولا يكفيان في هيكلة الاقتصاد في المجتمع، أو على الصعيد العالمي، ما لم ينبثق عنهما فعل اجتماعي/ اقتصادي يجسد معطياتها على أرض الواقع وإن عملية التنزيل هذه هي عملية عقلية علمية لا بد أن تكون في إطار منهج ونظرية وقانون وسياسة ومفهوم.

كما إن عملية هيكلة المجتمع اقتصاديا بالمنظور الإسلامي هي بحد ذاتها عملية علمية عقلية وبدون العلم تفقد هذه الهيكلة كثيرا من كفاءتها. فتقوية العامل البشري من خلال محفزات للأفراد تمكنهم من أداء مهماتهم الإنشائية بنائية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع. وإعادة توزيع الثروة والدخل بين المجتمعات الإسلامية، وتخطيط التنمية الحضارية وإدارتها، وبناء سياسة مالية ونقدية إسلامية، وتنظيم التجارة الدولية، وتحقيق نمو اقتصادي على وفق المعايير الإسلامية وبناء صناعة إسلامية، وتكنولوجيا إسلامية، هي مهمات لا تكون إلا بقيادة علم، هو علم الاقتصاد الإسلامي، العلم الذي يمد الإنسان بالقدرة على تفسير وتغيير وبناء النشاط الاقتصادي على وفق عقيدة التوحيد.

هوامش الفصل الثاني

- (1) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، ص-ص 5-7.
- (2) المصدر نفسه، ص 46-50.
- (3) المصدر نفسه، ص 51-56.
- (4) زكريا إبراهيم، مشكلات فلسفية، ص 40.
- (5) روبرت هيلبرونر، قادة الفكر الاقتصادي، ت. راشد البراوي، ص 59-60.
- (6) المصدر نفسه، ص 91.
- (7) بدر الدين السباعي، الاقتصاد السياسي / ج2، ص 809.
- (8) يوسف كرم، مصدر سابق، ص 332-333.
- (9) المصدر نفسه، ص 348.
- (10) هيلبرونر، مصدر سابق، ص 145.
- (11) زكريا إبراهيم، مصدر سابق، ص 142.
- (12) ذكره محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ص 63.
- (13) المصدر نفسه، ص 58.
- (14) المصدر نفسه، ص 60.
- (15) المصدر نفسه، ص 59.
- (16) عبد المنعم السيد علي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، ص 10، 11، 12.
- (17) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، ص 536.
- (18) غازي عناية، الأصول العامة للاقتصاد الإسلامي، ص 21.
- (19) لمزيد من الاطلاع يراجع كتاب "الاقتصاد الإسلامي مصادره، موضوعه، تطوره" د. رفعت العوضي.

(*) استفدنا من صياغة هذه المرجعية العقائدية من الدراسة القيمة التي أعدها المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الموسومة، "إسلامية المعرفة، المبادئ العامة، خطة العمل، الإنجازات" وهي دراسة منهجية تهدف إلى إعادة صياغة العلوم صياغة إسلامية.

(20) صلاح إسماعيل، دراسة المفاهيم من زاوية فلسفية، مجلة إسلامية المعرفة، ص 11.

(21) نصر محمد راغب، الحضارة، الثقافة، المدنية، دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم، ص 7.

(*) لاحظ الباحث هذا الفهم عند بعض الزملاء العاملين في حقل الدراسات الفقهية في بعض كليات العلوم الإسلامية في بعض الجامعات العراقية.

(22) رفعت العوضي، مصدر سابق، ص 84.

(23) فاطمة إسماعيل محمد إسماعيل، القرآن والنظر العقلي، ص 26.

(24) لؤي صافي، نحو منهجية أصولية للدراسات الإسلامية، مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات، ج/1، ص 332.

(25) طه جابر العلواني، إصلاح الفكر الإسلامي، ص 58.

(26) استفدنا في هذه المنهجية من دراسة د. لؤي صافي آنفة الذكر.

الفصل الثالث

البعد القيمي في السوق الإسلامية

ليست السوق هي المؤسسة التي يتقابل فيها العرض والطلب بكل ما يمثلانه من قوى اجتماعية ونشاطات اقتصادية وحسب، فهي أكبر من أن نقول .. أنها مجال التبادل النقدي والسلعي وتحديد الأسعار، هذه الرؤية التي حددتها المنطلقات الغربية لمفهوم السوق وإنما هي زيادة على ذلك، مجال لممارسة القيم في دائرة النشاط الاقتصادي بعامة والتبادل وتحديد الأسعار بخاصة.

ذلك أن المعاملات الاقتصادية تمارس في ضوء منظومة قيمية، وفي المنظور الإسلامي لا يمكننا تصور معاملة اقتصادية أو فعالية اقتصادية مجردة عن القيمة، ولا يمكننا تصور مؤسسة اقتصادية مجردة عن القيمة، ذلك أن القيمة والوجود في الاقتصاد الإسلامي نسيج متكامل، وفي هذه المنطقة يتميز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من الاقتصادات.

فإذا كانت الملكية - خاصة أم عامة - مؤسسة فإن الضوابط القيمية لآليات حركتها وأهدافها هي التي تحدد طبيعة وجودها.

وإذا كانت (الحرية الاقتصادية) نظاما وسلوكا فإن الضوابط القيمية هي التي تحدد طبيعتها وأهدافها ووسائلها.

وإذا كانت السوق مؤسسة فإن الضوابط القيمية هي التي تحدد طبيعة وجود ذلك السوق. في نظرية الاستهلاك التي أصبحت احد ثوابت الاقتصاد الغربي فإن هدف المستهلك هو تعظيم المنفعة أو الإشباع فإذا سألنا عن ماهية هذا الإشباع قيل لك انه لا شيء غير ما يقرره المستهلك.

إن الاقتصاد الغربي قد قبل كمسّلمة، وهرب إلينا مذهب الفردية، بل ونوعا من الإباحية، كل ما ترغب فيه هو أمر مشروع، أو في الأقل ليس على الاقتصادي الاعتراض عليه ولا يمكن مساءلة المستهلك عن القيمة الأخلاقية أو الاجتماعية لما يريد.

حتى تقسيم عناصر الإنتاج إلى عمل ورأس مال وارض وتنظيم، ليس تقسيما حياديا كما يبدو للكثيرين، انه يحمل موقفا قيما أو عدة مواقف قيمية تتعارض مع الموقف الأخلاقي أو الفلسفي لمجتمع إسلامي أو غير أوروبي ..

فوضع العمل في نفس المستوى الذي يوضع فيه رأس المال أو الطبيعة هو موقف يحتمل النقاش والجدل. وكذلك إعلاء (التنظيم) إلى نفس مستوى العمل الإنساني أو الطبيعة، فقد أدت أمثال هذه التصنيفات إلى مواقف نظرية وعملية قد تعد من وجهة نظر حضارة مغايرة مواقف مستهجنة أخلاقيا، كوصف العمل والنظر إليه على انه (رأس مال بشري) أو قبول اعتبار العمل شيئا قابلا للتصدير، وحساب منافع تصديره وتكاليفه كما تحسب منافع وتكاليف أية سلعة أخرى.

لأجل ذلك كان بحثنا في البعد القيمي للسوق الإسلامية في محاولة متواضعة للوقوف على طبيعة السوق الإسلامية، والكشف عن منظومتها القيمية دون الدخول في تفاصيل الأسواق المعروفة (سوق العمل، سوق السلع، سوق النقد .. أو صفاتها كالمنافسة أو الاحتكار .. وإنما سيكون تركيزنا على البعد القيمي للسوق بعامة. ولماذا تعمل السوق بهذه الطريقة أو تلك، وكيف تعمل في ظل منظومة قيمية معينة.

ولأجل توضيح أبعاد الأطروحة رأينا أن نتناولها في محورين:

- 1- المنظومة القيمية للسوق غير الإسلامية.
 - 2- المنظومة القيمية للسوق الإسلامية.
- وبرؤية مقارنة نعالج في كل منهما الأسس الأخلاقية والعقدية التي توجه آليات عمل السوقين.

واعتمدنا في هذه المعالجة المنهج العلمي الإسلامي القائم على الجمع بين قراءة الوجود في ضوء الوحي، وقراءة الوحي في ضوء الوجود، من أجل الكشف عن قوانين عمل السوق الإسلامية في ظل الهدى الإلهي الذي يهدي للتي هي أقوم مؤكدين على حقيقة وحدة المعرفة والقيم في المنظور الإسلامي، بغية الإسهام في تصحيح عمل السوق الحرة المعاصرة في البلدان الإسلامية بخاصة - والعالمية بعامة، لتكون منسجمة مع سنن الله تعالى الهادفة إلى إسعاد الإنسان وعمار العالم.

المبحث الأول:

المنظومة القيمية للسوق غير الإسلامية.

السوق وجود، وللوجود قيم - فللسوق قيم - والقيمة ليست تجريدا لعناصر الوجود ولا تجميعا له، وإنما هي (كلية) مكملة لكلية الوجود وموجه له في الوقت نفسه -، والقيمة ليست انشغالا فرديا بالذات، وإنما هي تجاوز لما هو فردي، وانشغال بالآخر (الغير)، والآخر الذي تفترضه القيمة هو كل ما سواي، هو الذي أمامي، وهو الذي بعيد عني وهو الذي كان، وهو الذي سيأتي كذلك.

ذلك أن القيمة قضية إنسانية تقوم على الأحكام الإنسانية التي يتمكن الإنسان من خلالها توجيه الوجود، إلا أن تعدد البشر يفترض حتما تعدد القيم، وبغية تجاوز هذه التعددية القيمية سعت البشرية إلى تطوير منظومة قيم تصورتها مطلقة، أقول تصورتها مطلقة لأنها في الحقيقة ليست كذلك، وإنما هي من حيث ما فيها من حق وخير وجمال فهي قيم عليا نسبية لان القيم المطلقة هي تلك التي تأتي من المطلق، وليس من مطلق في الوجود إلا الله عز وجل، وعليه فإن القيم المطلقة هي التي تعالج شؤون الإنسانية كافة بدون تحيز لفئة على حساب فئة أخرى إلا بالحق، فالحرية قيمة كلية، وعندما تكون كذلك يكون الناس جميعا أحرارا، أما حرية فئة على حساب فئة أخرى فهي لا تعدو أن تكون سقوطا أو استغلالا أو امتيازات أو منافع ولذات.

- إن القيم المطلقة والنسبية ترتبط بالوجود، إذ لا حياة إلا فيه عبر عمل الإنسان الذي تصنع اتجاهه⁽¹⁾، فما المنظومة القيمية التي توجه وتنظم السوق في الاقتصادات غير الإسلامية؟
- قبل تحديد عناصر هذه المنظومة القيمية لابد من الإشارة إلى أن الحديث عنها هو حديث عن الاختلاق وعلاقتها بالعمل والمعرفة والنظر إذ ظلت هذه العلاقة ولم تزل مدار نقاش بين فلاسفة الغرب ومناصريهم في بلدان العالم الثالث .. الأمر الذي أنتج الاتجاهات الآتية:-
- 1- اتجاه يرى أن الأخلاق ليست فناً أو صناعة، بل هي علم نظري بحث يهدف إلى فهم طبيعة الظاهرة الخلقية، وأصحاب هذا الاتجاه حريصون على إبراز الطابع العلمي للأخلاق، ويؤكدون على أن دراسة معايير السلوك أو طبيعة الحياة الخلقية أو ماهية الخير والشر وغيرها من مسائل أخلاقية، إنما هي الحياة الخلقية أو ماهية الخير والشر وغيرها من مسائل أخلاقية، إنما هي عملية (بحث) أو (نظر) وبالتالي فهم بإزاء (علم) لا بإزاء فن.
 - 2- اتجاه يرى أنه لا شأن للنظرية الأخلاقية بالتطبيق العملي، وبالتالي فإنه لا مجال للحديث عن (نظر) يؤثر على (العمل) وإن التجربة كفيلة بأن تبين أن العلم بالمبادئ الأخلاقية لا يكفي وحده لتوجيه صاحبه نحو طريق (الفضيلة)، أو لتحويله عن سبيل الشر على أقل تقدير⁽²⁾.
 - 3- اتجاه يرى أن القيم الأخلاقية قيم نسبية وإن هي إلا مجرد وقائع اجتماعية تقبل الوصف والتحليل والتصنيف والقياس، وذهبوا إلى أن لكل شعب أخلاقه الخاصة التي عملت على تحديدها ظروف اجتماعية متعددة.
 - 4- اتجاه يرى أن القيم الأخلاقية هي قيم مطلقة تتجلى فيما تتسم به من (كلية) وضرورة وموضوعية، وإن جهل الإنسان بها في وقت من الأوقات ليس دليلاً على نسبيتها⁽³⁾.

إن السوق في الاقتصادات غير الإسلامية قد استقطبت الاتجاهات الثلاثة الأولى المذكورة آنفا عبر ثلاثة موضوعات شكلت بنية منظومتها القيمة هي:

1- الأنانية 2- اللذة 3- المنفعة

وهي في الوقت نفسه تشكل مساحة كبيرة من معالم الرأسمالية وخصائصها، التي منها:-

- أ- التوسع المتسارع للثروة والإنتاج الأقصى وإشباع الرغبات طبقا لأذواق الأفراد.
- ب- إن حرية الفرد التي لا يعوقها عائق في السعي وراء المصلحة المالية الذاتية وحياسة الأموال وإدارتها أمور لازمة للمبادرة الفردية.
- ج- إن عمل جميع الأفراد لخدمة مصالحهم الذاتية سيؤدي تلقائيا إلى خدمة المصلحة الاجتماعية المشتركة⁽⁴⁾.

1- الأنانية:-

إن الأنانية بالمنظور الفلسفي الغربي ليست (شر محض) وإنما هي قيمة في ذاتها بوصفها احد مظاهر اهتمام الإنسان بنفسه. لقد عبر (آدم سميث)، ومن بعده (كانت) عن هذه الحقيقة. فقد كتب (آدم سميث) كتابه (نظرية المشاعر الأخلاقية)، لبحث في أصل الدوافع الأخلاقية التي تحمل المرء على الرضا عن شيء أو استنكاره، فكيف يحدث أن الإنسان وهو مخلوق تقوم تصرفاته على المصلحة الذاتية، يكون أحكاما أخلاقية تبدو فيها المصلحة الذاتية كأنها غير ذات معقول. أو كأنها ارتفعت إلى مستوى أعلى! فكان اعتقاد سميث أن الجواب يكمن في قدرتنا على أن نضع أنفسنا موضع الشخص الثالث أي المراقب المحايد⁽⁵⁾.

غير أن الاعتقاد الرئيسي الذي ذهب إليه (آدم سميث) هو أن لا شيء أكثر من الأنانية يكون ضروريا للمجتمع من اجل تحقيق نواتج اجتماعية مثلى⁽⁶⁾.

(إننا لا نتوقع أن نحصل على عشائنا من نزعة الجزار أو الخباز أو صانع الخمر إلى عمل الخير، ولكن من حرصهم على مصلحتهم الذاتية الخاصة بهم، ونحن لا نخاطب إنسانيتهم ولكن نخاطب حبهم لذاتهم، ولا نحدثهم عن حاجتنا الأساسية ولكن عن الفوائد العائدة عليهم، لا احد ولكن المتسول يختار أن يعتمد بصورة رئيسية على نزعة مواطنيه إلى عمل الخير، وحتى المتسول لا يعتمد عليهم كلياً. إن إحساس الناس الذين يحبون الخير يزوده بكل مورد رزقه ولكن مع أن هذا المبدأ يزوده بكل حاجات الحياة الضرورية التي له حاجة إليها، إلا أنه لا يزوده، ولا يمكنه أن يزوده بها في الوقت الذي تكون له حاجة إليها، إن القسم الأكبر من حاجاته عند الاقتصاد توفر بنفس الطريقة التي توفر لبقية الناس من خلال المساومة والتفاوض والمقايضة والشراء)⁽⁷⁾.

إن هذه الرؤية الفلسفية لآدم سميث تمحورت حول مشكلتين خطيرتين تناولها في كتابه (ثروة الأمم):

المشكلة الأولى: هي الكشف عن كيف يمكن لجماعة كل فرد فيها يسعى لتحقيق مصلحته الذاتية لا تتفكك بفعل القوة الطاردة وحدها؟ والمشكلة الثانية هي ما الشيء الذي يسترشد به كل امرئ في العمل الخاص الذي يزاوله بحيث يكون متفقاً مع حاجات المجموعة؟⁽⁸⁾

لقد قادت هاتان المشكلتان سميث إلى صياغة قوانين السوق، فكانت أدواته المعرفية هي (اليده الخفية) التي بمقتضاها تسير مصالح الناس الخاصة وأهواؤهم في الاتجاه الأكثر اتفاقاً مع مصلحة المجتمع. إن قوانين السوق التي تحدث عنها أبو الاقتصاد الغربي (آدم سميث) تبين لنا كيف أن دافع المصلحة الذاتية الفردية الذاتية في بيئة من أفراد يحركهم هذا الدافع بالمثل يؤدي إلى منافسة التي تقود بدورها إلى توفير السلع بالكميات التي يرغب فيها المجتمع، وبالأثمان التي هو على استعداد لأدائها.

إن المصلحة الذاتية تدفع الناس إلى العمل، وتدفعهم إلى تحقيق مزيد من الأرباح لذلك كانت المنافسة عاملاً منظماً لدوافع الناس إلى العمل والربح، فالمنتج الذي يريد أن تسود مصلحته الذاتية سيجد منتجا آخر قد سبقه في هذا المضمار، فإذا ما طالب بثمن أعلى لسلعته أو أجر أقل لعماله. سيجد نفسه بلا مشترين، أو بغير أفراد يخدمونه لأن هناك منتجين غيره سيطلبون سعرا أقل أو يدفعون أجرا أعلى انتصارا لمصلحتهم الذاتية، وبنفس الطريقة تتحدد كمية المنتجات من السلع.

فلو طلب المستهلكون قمصانا أكثر مما يجري إنتاجه أو أقل، فسوف يتهافت الجمهور على المخزون من القمصان فتصاب سوق الأحذية بالركود مما يجعل أسعار القمصان تميل إلى الارتفاع كلما زادت مشتريات المستهلكين منها على الموجود منها بالفعل، وتميل أسعار الأحذية إلى الهبوط حين لا يقبل الجمهور على مخازنها، هنا على الموجود منها بالفعل، وتميل أسعار الأحذية إلى الهبوط حين لا يقبل الجمهور على مخازنها، هنا تتقدم المصلحة الذاتية لتصحيح الميزان، إذ يتحرر العمال من صناعة الأحذية حتى تقل مصانعها من الإنتاج. أو ينتقلون إلى صناعة القفازات حيث الأعمال في رواج، والنتيجة واضحة جدا وهي ارتفاع إنتاج القفازات وهبوط إنتاج الأحذية.

ليست هذه مهمة السوق وقوانينه وحسب، وإنما هناك قضية أخرى تتدخل السوق في تنظيمها إلا وهي قضية (دخل) الذين يتعاونون في إنتاج تلك السلع، فإذا ما ارتفعت الأرباح في قطاع معين من قطاع الأعمال هجم عليه رجال الأعمال الآخرون إلى أن تنخفض المنافسة من الفائض وإذا كانت أجور أعمال قطاع معين أعلى من غيرها في قطاعات أخرى فإن العمال سيهجمون على هذا القطاع كذلك طمعا في الأجر العالي إلى أن تعيد يد السوق الخفية التوازن إلى هذه القطاعات⁽⁹⁾.

إن الأنانية (المصلحة الذاتية) هي القيمة التي تتحرك بحرية في السوق التي تصورها آدم سميث وبنى عليها قوانين عملها. إن تصورات سميث هذه لم تأت من فراغ. ولا القيمة التي بنى عليها تحليله الاقتصادي للسوق هي من صنعه، إنما هي

جزء من تكوين النفس الإنسانية، انه الجزء الذي تؤدي سيادته على السلوك الإنساني إلى تحويل الإنسان إلى كائن استغلالي بالضرورة- شحيح- مصلحي بالضرورة فيقوم وجوده كله على التملك والتملك فقط. حيث تتمحور قراراته الاقتصادية وغير الاقتصادية كذلك حول الأشياء وكيفية امتلاكها والسيطرة عليها حتى الإنسان يصبح موضوعا للتملك. ولذلك كان للعمال سوق تباع فيه قوة عملهم لقاء العيش والحياة. لقد حاول سميث أن يضيف المشروعية على هذا الجانب من النفس الإنسانية، ويصوغ رغباتها وأشواقها في قوانين اقتصادية تنظم آلية النشاط الاقتصادي الرأسمالي وتفسرها كذلك.

إذ أن هذه الآلية الاقتصادية تتحرك في ضوء منظومة قيمية ترى إن المصلحة الذاتية هي آلية الاصطفاء التي تحفز الأفراد على الإسهام في النشاط الاقتصادي، حيث ترخص للمستهلكين استهلاك ما يرغبون على وفق أذواقهم بغية تحقيق الحد الأقصى- لمنافعهم، كما ترخص للمنتجين إنتاج ما يرغبون استجابة لأذواق المستهلكين. وذلك من خلال تجميع ما يشاءون من عناصر الإنتاج التي يرون أنها ملائمة لتقليل التكاليف إلى الحد الأدنى أو زيادة أرباحهم إلى الحد الأقصى⁽¹⁰⁾ والوجه المادي لآلية الاصطفاء القيمة هي (الأسعار) التي تمارس دورها العملي في تحقيق التوازن بين العرض والطلب من خلال فرض سيطرتها على الاستهلاك والإنتاج معا. أما ما هو خارج هذه الآلية فلا اعتبار له..

2- اللذة

على الرغم من أن اللذة هي غاية ثانوية من غايات الحياة المتعددة، إلا أنها تمتلك قوة أسر توجه الإنسان نحو الحصول على مزيد منها بفعل النجاحات التي يحققها في أعماله. إن الرغبة في الحصول على السلع والخدمات وتحقيق الأرباح والنجاح في تحقيق الذات -على سبيل المثال- كلها عوامل تجعل من اللذة قوة دافعة للحصول على المزيد مما ذكرنا، ما دامت رغبة الإنسان متعلقة بها.

لقد استقطبت السوق الرأسمالية لذات الحياة كافة، وحولتها إلى سلع أو خدمات وتمكنت عبر الإعلان وآليات السعر والتقدم التكنولوجي والثقافة من صياغة نمط من التلقي يقوم جوهره على اللذة، حتى بات الدفاع عن اللذة دفاعا عن الحياة، والدفاع عن الحياة دفاع عن اللذة، ذلك لان بنية السوق الرأسمالية القيمة تقوم على رغبة الفرد في تحسين حالته الاقتصادية في إطار علاقات الحرية السائدة في تلك السوق.

إن تحقيق حالة من التطور الاقتصادي متقدمة تقنيا تحقق لذة للذين أسهموا في انجازها. والملكية الفردية وما توفره من قوة مادية أو نفسية تحقق لذة للذين يشعرون أنهم يملكون أكثر من غيرهم، وأصحاب مراكز القوة الاقتصادية -سواء أكانت مؤسسة فردية أم اجتماعية- الذين يتمتعون بقدرة على اتخاذ القرارات يشعرون بلذة من جراء عملهم في مثل هذه المراكز تدفعهم إلى مزيد من الانجاز من اجل مزيد من الإحساس باللذة والتفوق، والمستثمرين تدفعهم لذة من جراء عملهم في مثل هذه المراكز تدفعهم إلى المزيد من الانجاز من اجل مزيد من الإحساس باللذة والتفوق. والمستثمرين تدفعهم لذة الإحساس بالتفوق والكفاءة وتحقيق الأرباح إلى مزيد من عمليات الاستثمار وهكذا، فليس هناك من سلوك اقتصادي أو غير اقتصادي إلا وللذة فيه نصيب ولكن هناك فرق بين أن تكون اللذة هدفا لذاته، وبين أن تكون إحدى نتائج العمل الإنساني - أو ظاهرة تصاحبه.

وإذا كانت اللذة مع كثير من هذه السلوكيات لها ما يسوغها إذا كانت مصاحبة للعمل أو نتيجة له وللإحساس بالتقدم والنجاح. فان الخطورة تكمن في أن تكون السوق نمطا استهلاكيا ينبع من اللذة ويصب فيها. وهو الذي عليه السوق غير الإسلامية اليوم. هذه السوق التي كونت نمطا استهلاكيا يقوم على قياس قيمة الإنسان بما في حياته من ترف وكماليات ومقدار ما يشتري من سلع كمالية، الأمر الذي يولد حمى المنافسة على الاستهلاك لغرض الاستهلاك، سدا لحالات نفسية غير منطقية مثل التمتع لغرض التمتع والتقليد والمباهاة، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من الإسراف تتراجع معه الادخار والتالي تعجز عملية تكوين رأس المال

وتضعف في تأدية دورها الاجتماعي، وهو الأمر الذي نهى عنه القرآن الكريم حين ذم اللذة لغرض اللذة والتمتع لغرض التمتع:

- (وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ) محمد: ١٢.

- (كُلُوا وَشَبِّعُوا قَلِيلًا إِنَّكُمْ مُجْرِمُونَ) المرسلات: ٤٦

- (ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِمُ الْأَمْلَ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ) الحجر: ٣.

وفي الوقت الذي ذم القرآن الكريم المتعة لأجل المتعة بكل ما تمثله من إسراف وهدر للموارد والطاقات الإنسانية- فقد دعا القرآن الكريم في الوقت نفسه الناس إلى التمتع بالطيبات من الرزق في إطار احترام سنة الله تعالى في خلقة والتي تمثل في بناء جسم الإنسان وصحته واستثمار الموارد الاستثمار الأمثل في إطار الرؤية العقلانية الإسلامية للرشد الاقتصادي التي تقوم على السير في إطار هدى الله تعالى.

- (وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُغْفِرْكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا) هود: ٣.

3- المنفعة:

إن بعض فلاسفة الاقتصاد الرأسمالي وجدوا في مبدأي الأنانية واللذة ما يقود إلى تغليب منفعة شخص على آخر، الأمر الذي يعني مخالفة قوانين العدالة حسب وجهة نظرهم، لذلك رأى أولئك أن يستعوضوا عن مفهوم اللذة بمفهوم آخر يقوم على مراعاة مصلحة البشرية بدلا من الاقتصار على تأكيد خير الفرد.

ولما كان دعاة هذا المبدأ من المصلحين الاجتماعيين، فقد وجدوا في مبدأ (المنفعة) ما يحقق أهدافهم العامة، لذلك أطلق (بنتام) و(جون ستيورات مل)-وهما من ابرز دعاة مذهب المنفعة- على مذهبهما اسم (أخلاق المنفعة العامة) بدعوى أن العقل يقضي بأن يكون المرء انفع بوجه عام للآخرين بدلا من أن يقتصر على البحث بصفة خاصة عن اكبر قدر ممكن من اللذة.

فهل قدمت هذه النظرية للإنسانية الخير المرجو؟

لنستعرض أبعاد هذه النظرية قبل الإجابة.

يذهب بنتام إلى أن الناس يطلبون اللذة حيثما يعملوا العقل، أي أن الناس يحكمون بأن الفعل الخير هو الذي يعود بلذة مستمرة أو الذي تزيد فيه اللذة على الألم، وإن الفعل الشرير هو الذي يعود بألم مستمر أو الذي يزيد فيه الألم على اللذة - ولكي يحكم العقل يجب تقدير اللذات بجميع ظروفها والموازنة بينها.

واللذات تقاس عنده من جهة الصفات الذاتية وهي الشدة والمدة أو الثبات وقرب المنال والخصب (أي القدرة على إنتاج لذات أخرى) والنقاء (أي خلوها من الألم)، وتقاس ثانيا من جهة عواقبها الاجتماعية، وهي الخوف الذي يستولي على المواطنين من جراء الجريمة، والقذوة السيئة التي تنشرها بينهم والاضطراب الاجتماعي الذي تسببه، والقصاص الذي ينزل بالمجرم. إن هذه العواقب هامة جدا يجب على الفرد مراعاتها لان منفعة المجموع شاملة للمنافع الفردية ومن ثمة مقدمة عليها - ولذا كانت الغاية التي يتعين علينا السعي لتحقيقها هي (أكبر سعادة لأكبر عدد) وهذا هو العلم الجديد الذي يأتي به (بنتام) ويسميه بالحساب الخلقي لإجادة الاختبار بين اللذات⁽¹¹⁾.

لم يتخلص بنتام من اسر اللذة في دراسته للمنفعة، لا بل حول اللذة والمنفعة إلى قياس كمي، فالنافع لا يكون نافعا إلا بالقياس إلى شيء آخر ذي قيمة في ذاته، الأمر الذي يعني أن اللذات والمنافع ستكون أدوات قياس، الأمر الذي جعل الناس في العصر الحديث عبيدا للمنفعة، فهم يجرون وراء اللذات والمنافع دون التفكير في الغاية التي يلتمسونها من وراء تلك المنافع واللذات ولا غرو فقد أصبح إنسان العصر الحديث مفتقرا من جراء هذه الفلسفات المادية إلى الإحساس بالقيم، القيم التي تضي على الوجود معنى⁽¹²⁾.

وفي محاولة لتفادي العيوب والانتقادات التي لاقتها نظرية بنتام طرح (جون ستيوارت مل) نظريته في المنفعة وهي تقوم على الأسس الآتية:-

- 1- اللذة هي الشيء الوحيد الذي يعد مرغوبا فيه.
 - 2- الدليل الوحيد أن شيئا ما مرغوبا فيه هو كون الناس يرغبون فيه بالفعل.
 - 3- سعادة كل شخص تمثل خيرا بالقياس إلى هذا الشخص وعلى ذلك فان السعادة العامة (خير) بالنسبة للمجتمع.
 - 4- قد يرغب الناس في موضوعات أخرى ولكنهم لا يرغبون فيها إلا بوصفها وسيلة للسعادة أو اللذة.
 - 5- إذا لقيت لذة ما (من بين لذتين مختلفتين) تفضيلا من جانب أولئك الذين هم على دراية بكلتا اللذتين فان من حقنا أن نقول أن هذه اللذة أسمى -كيفية- من اللذة الأخرى⁽¹³⁾.
- إن (مل) في هذه المبادئ أعطى للكيف في الحصول على اللذة أهمية قصوى في حين كان بنتام قد تجاهل هذا الكيف.

لقد مهدت أفكار بنتام ومل إلى صياغات جديدة لعلم الاقتصاد، كان لها أثرها الواضح في توجيه السلوك الاقتصادي الرأسمالي وتحديد البنية القيمية للسوق تجلى ذلك بوضوح -على سبيل المثال- في طروحات (فرنسيس ادجورث) الذي افتتن بعلم الاقتصاد لأنه علم يبحث في المقادير لان كل شيء يعالج بالمقادير يمكن تحويله إلى الرياضيات، وعملية التحويل هذه كانت تتطلب نبذ ذلك العالم المليء بالتوتر الذي تحدث عنه الاقتصاديون الأوائل. ولعمل مثل هذه المرآة الرياضية كان لابد من تبسيط العالم، وكان التبسيط الذي اقترحه ادجورث يتمثل في الفرض الآتي:-

(كل إنسان آلة تصنع اللذة) وهو ما ينسجم مع ما طرحه بنتام وأطلق عليه الاسم المذاع وهو (حساب السعادة) وهو نظرة فلسفية ترى البشرية مكونة من عدد كثير من آلات حية لحساب الربح والخسارة⁽¹⁴⁾.

ولم يقف الأمر عند ادجورث وإنما تعداه إلى (فون تونن) ومن ثم (ليون والرأس) و(جيفونز) ومن ثم (مارشال) و(روبنسون).

لقد تصور هؤلاء - وهم ينظرون للسوق الحرة غير الإسلامية - إن الاقتصاد لا شأن له بالأخلاق في حين أن معظم تحليلاتهم بما فيها الرياضية انطلقت من قيم أخلاقية. لكنها قيم مادية تكونت في إطار رؤية للعالم تقوم على عد المادة هي المكون الأزلي والأساسي للكون الذي لا تحكمه حكمة أو هدف أو أسباب نهائية، الأمر الذي أصبحت معه المشاعر والقيم البشرية توصف بأنها مجرد أوهام لا يوجد ما يسوّغها في الواقع لذا فإن الثروة والمملذات الجسدية والمسرات الحسية هي القيم الوحيدة التي يمكن أن يسعى المرء إلى تحقيقها، أو هي أعظم تلك القيم.

لقد سحقت تلك القيم الإنسان وجردته من عمقه الروحي، ولم تستطع اقتصاديات الرفاهية والوفرة في أحسن الحالات أن توفر له إشباعا روحيا يرتقي بإنسانيته إلى أعلى، وهي مهمة من مهمات الاقتصاد.

لقد أدى سيادة هذه الرؤى والأفكار والمذاهب إلى تكوين منظومة المفاهيم الاقتصادية الكلية التي حددت ملامح السوق غير الإسلامية ونظمت آلياتها فكان (الإنسان الاقتصادي الرشيد) الذي أصبح محور علم الاقتصاد الحديث، أحد أهم تلك المفاهيم، وأصبح هذا الإنسان سيد السوق ومحور اهتمامها، وهذا الإنسان تحركه المصلحة الذاتية التي تعد النبع الذي تصدر عنه أفعاله، وسلوكه كله مطابقا لما دعاه جيفونز (آلية المنفعة والمصلحة الذاتية)، ومسئوليته الاجتماعية الوحيدة هي أن يزيد ربحه على حد قول فريدمان، بل أن ادجورث يقول: (إن المبدأ الأول لعلم الاقتصاد هو أن كل عامل لا تحركه إلا المصلحة الذاتية)⁽¹⁵⁾.

لقد ساد مبدأ المنفعة نظريا وعمليا الحياة الغربية، ومنها إلى بقية العالم شأنه شأن المذاهب الفكرية الأخرى كالبراغماتية (فلسفة الذرائع) التي سارت على خطواته، وسادت معه رؤية فكرية للعالم تقوم على تجريد القيم الأخلاقية من طابعها المطلق وجعلها نسبية وذاتية ومشروطة بفائدتها وبقيמתها الحالية بالنسبة للأفراد

وفي ظل هذا المبدأ لا يمكن أن يوجد أي التزام بقواعد مقبولة للسلوك الأخلاقي، الأمر الذي قدم المبرر المنطقي للتهافت على الثروة والمنفعة الجسدية، فجعل من الاستهلاك الغاية القصوى للحياة، كما جعل من تحقيق الحد الأقصى من الكسب وإشباع الرغبات أسمى الفضائل. وكل ما يفعله الفرد لتحقيق هذه الغاية مسوغ لأنه يحقق مصلحته الخاصة وبالتالي فإنه يحقق مصلحة الجميع.

لقد طبعت هذه الفلسفة الاقتصادات الرأسمالية المعاصرة بطابعها فأسهمت في الانحطاط الأخلاقي الذي كان من الممكن أن يكون أقل درجة بكثير لو أن المعتقدات الدينية والقيم الأخلاقية بقيت تقوم بدور المصفاه الأخلاقية المقبولة على الصعيد الاجتماعي⁽¹⁶⁾ وفي مقدمة المعتقدات الدينية التي تقوم بهذه المهمة هي المعتقدات الإسلامية، ذلك أن الإسلام هو الدين الوحيد الذي نظر إلى الإنسان على أنه نظام كوني متميز يتكون من الفرد الإنساني في الجماعة الإنسانية، ونظامه ككل نظام له أسس وقواعد يؤدي الالتزام بها إلى تحقيق الأداء الصحيح الذي يحقق غايات الإسلام. ومن أهم منطلقات هذا النظام هو نظام الفطرة الذي يعطي الإنسان أبعاده الخاصة والعامة ويحقق الإنسان به نفسه فردا وجماعة، وفي نظام الفطرة هذا يكمن الفرق بين الإسلام والليبرالية الغربية، إذ أن الفطرة تبنى على أساس نظم كونية متناسقة متداخلة لها أبعادها الخاصة والعامة.

على آفاق هذا النظام الكوني تأسست السوق الإسلامية الحرة، التي دعا الإسلام إلى التمسك بها، ومارسها المسلمون عبر التاريخ فاحترمت قوى السوق من خلال احترام ثوابت الشريعة، فمنع التسعير، ومنع الاحتكار، وتمكّن العامل من ثمرة عمله وحماية حقوقه وممتلكاته..⁽¹⁷⁾ غير أن الناس قد سحرهم النمو المتزايد للثروة والتوسع فيها، وسحرهم عطاء السوق الحرة الغربية بشكل عام، فانقادوا إلى تقليده وتبنوا طروحاته وآلياته غافلين عن حقيقة جوهره المادي المحض وهدفه الدنيوي المحض وعن مآله الأخير.

قال تعالى: (مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ
(15) أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) هود: ١٥ -

١٦.

المبحث الثاني:

المنظومة القيمية للسوق الإسلامية

السوق الإسلامية وجود اقتصادي واجتماعي كذلك، إذا فلها قيمها التي تعطيها ملامحها وتنظم

آلية عملها. والوجود بعامة، في المنظور الإسلامي، تحكمه قيم ومبادئ كلية كبرى هي:

1- التوحيد 2- التسخير 3- الاستخلاف 4- العدالة

2- التوحيد:

التوحيد على الصعيد العلمي يعني أن الكون مخلوق ومصمم ومنسق من قبل الله عز وجل

عن قصد وعلم وغاية تعطيه معنى وأهمية، وان الله تعالى يدبره ويرعاه.

- (إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَيْعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكَمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ) يونس: ٣ .

وان الله تعالى يحيط بالكون رحمة وبالإنسان، ومن مظاهر رحمته للإنسان أن هداه إلى سبيل الرشاد

بالوحي المتمثل بالقرآن الكريم وبسنة الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم).

- (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ) النحل: ٨٩.

- (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) الأنبياء: ١٠٧ .

- قال تعالى: (فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى) طه: ١٢٣

إن التوحيد هو نقطة البداية والنهاية في التكليف الرباني، فهو الذي يطهر النفس من أدران الشرك وإفرازاته العقائدية والعملية وبقدر ما يتعمق التوحيد في النفس تزكو وتتحقق بثمراته من صبر وشكر وعبودية وتوكل ورضا وخوف ورجاء وإخلاص وصدق^(١٨).

3- التسخير:

التسخير هو أن الله تعالى جعل الكون بموارده المتعددة في خدمة الإنسان، فليس الإنسان هو المالك الحقيقي لما في يديه، وإنما المالك الحقيقي الله تعالى، إن الإنسان في إطار التسخير أمين على ملك الله، وعلى وفق الضوابط التشريعية التي تنص على الآتي:-

1- إن الموارد إنما هي لمنفعة البشر.

- (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) البقرة: ٢٩

فهي ما يتوقف عليها بقاؤهم ويتم بها معاشهم، ومعنى (لكم) لأجلكم وانتفاعكم في دنياكم باستنفاعكم بها من صالح أبدانكم بوسط أو بغير وسط، ودينكم بالاستدلال والاعتبار والتعرف كما بلائها من لذات الآخرة وآلامها^(١٩).

2- إن الحصول على الموارد والتصرف بها إنما يكونان في ضوء هدى الشريعة التي أكدت على تكامل مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع.

3- إن الإسراف في الموارد أو التقدير في استعمالها أو هدرها وإهلاكها بالحرق والإتلاف والظلم يعد من أشكال الفساد في الأرض^(٢٠).

(وَإِذَا تَوَلَّى سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ) البقرة: ٢٠٥.

إن التسخير مبدأ إسلامي يجعل التعاون بين البشر ضروء حضارية.

قال تعالى: (أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُم نِعَمَهُ

ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ) لقمان: ٢٠

وعلية فإن تسخير الكون للإنسان يعد عملا مكملا لمهمة الخلافة، وان قضية استثمار الكون والانتفاع بمرافقه، وتسخير مقدراته لبناء الحياة ابتداء بالتدبير والتفكر لتحصيل العلم وانتهاء بالاستثمار التطبيقي النفعي لذلك العلم، والرفق بالكون والحفاظ عليه من أن تناله أيدي الفساد⁽²¹⁾، قضايا عقدية لها مكانة مهمة في تخصيص الموارد واستثمارها، وهي احد مهمات السوق بعامة إسلامية كانت أم غير إسلامية، غير أن المنظومة القيمية السائدة في تلك السوق هي التي تعطيها تميزها.

4- الاستخلاف

في الاستخلاف يتميز الموقف الإسلامي من الإنسان عن غيره من المواقف، إذ في الاستخلاف يكون الإنسان خليفة لله في الأرض.

- (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) البقرة: ٣٠.

- (وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ) الأنعام: ١٦٥

ولأجل ذلك زود الله تعالى الإنسان بكل الإمكانيات والخصائص الروحية والعقلية، كي يتمكن من انجاز مهمته الاستخلافية في الأرض، فجعله حرا في إرادته ومفكرا وعاقلا وحرا في اختياره بين العدل والظلم، وبين الحق والباطل، وقادرا على تغيير العالم والتدخل في حركة التاريخ إذا أراد ذلك، ومكرما وفي أحسن تقويم.

- (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ

خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) الإسراء: ٧٠.

إن الإنسان في ظل مبدأ الاستخلاف مخلوق لرسالة ينبغي إدراكها، وأفضل عمل ينجزه هو أن

يتصرف في ظل الهدى الإلهي لتعميق عبوديته لله عز وجل

التي هي أرقى أشكال الحرية، التي تتجلى عمليا في تأدية حقوق الناس وتعزيز رفاهيتهم وتحقيق مقاصد الشريعة التي في ظلها تتحقق مصالح الفرد والأمة.

وفي ظل الخلافة هذه تتعزز مفاهيم وقيم عظيمة مثل الأخوة التي تلغي مبدأ الحق للقوة والكفاح من أجل المصلحة الخاصة والبقاء للأقوى، بل هي التضحية والإيثار والتعاون لتلبية الحاجات الأساسية للجميع، وكذلك مفهوم الموارد هي أمانة وضعت تحت تصرف البشر، في ظلها يمارس الإنسان حقه في الملكية الخاصة في ضوء ثوابت الشريعة وضوابطها. وكذلك في ظل الخلافة يسود التواضع في نمط العيش فلا أبهة ولا ترف ولا متعة لا جل المتعة لان كل هذا يعد نمطا من أنماط الهدر والمغالة اللذين يقودان إلى إنفاق ترفي لا ينسجم وضوابط الشريعة ويضر بقدرات المجتمع الإنتاجية وتؤدي إلى طرق الكسب غير المشروع، الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت في الدخول يتجاوز ذلك الذي تسوغه الفروق في المبادرة والمهارة والجهد والمخاطرة.

إن الاستخلاف يوفر للإنسان حرية عالية مسؤولة أمام الله عز وجل والمجتمع بقدر اقترانها بالالتزام الحق بضوابط الشريعة وقوانينها⁽²²⁾.

5- العدالة

إن الأخوة التي هي أحد أشكال تجليات مفهومي التوحيد والاستخلاف لا قيمة لها في ظل غياب العدالة عن ساحة الفعل الاقتصادي والاجتماعي. والعدالة تعد أحد أهم مقاصد الشريعة⁽²³⁾.

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ) المائدة: ٨.

قال الطبري في تفسير الآية ((يا أيها الذين امنوا بالله ورسوله محمد، ليكن من أخلاقكم صفاتكم القيام لله، شهداء بالعدل في أوليائكم وأعدائكم، ولا تجوروا

في أحكامكم وأفعالكم. فتجاوزوا ما حددت لكم في أعدائكم بعدوانهم لكم، ولا تقصروا فيما حددت لكم من أحكامي وحدودي في أوليائكم لولايتهم ولكن انتهوا في جميعهم إلى حدي، واعملوا فيه بأمرى... ولا يحملنكم عداوة قوم على ألا تعدلوا في حكمكم فيهم، وسيرتكم بينهم، فتجوروا عليهم من أجل ما بينكم وبينهم من العداوة.. والعدل عليهم اقرب لكم أيها المؤمنون إلى التقوى، يعني إلى أن تكونوا عند الله باستعمالكم إياه من أهل التقوى، وهم أهل الخوف والحذر من الله أن يخالفوه في شيء من أمره، أو يأتوا شيئا من معاصيه.. لان من كان عادلا، كان لله بعدله مطيعا، ومن كان لله مطيعا كان لا شك من أهل التقوى...))⁽²⁴⁾.

إن آيات العدل تضعنا مباشرة أمام وحدة العدالة والكفاءة- في المنظور الاقتصادي الإسلامي- وهي سمة بارزة من سمات السوق الإسلامية، إذ أن الكفاءة بلا عدالة تقود إلى الظلم، والعدالة بلا كفاءة قد تؤدي إلى قصور في استخدام الموارد.

(إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ) النحل: ٩٠. جاء في (روح المعاني) في معنى الآية، (إن الله يأمر) أي فيما نزل عليك تبينا لكل شيء... (بالعدل) أي بمراعاة التوسط بين طرفي الإفراط والتفريط، وهي رأس الفضائل كلها (والإحسان) أي إحسان الأعمال والعبادة أي الإتيان بها على الوجه اللائق... وهو إما بحسب الكيفية .. أو بحسب الكمية (وإيتاء ذي القربى أي إعطاء الأقارب حقهم من الصلة والبر. وهذا داخل في العدل واللاحسان)⁽²⁵⁾.

في ظل المنظومة القيمية تمارس السوق الإسلامية علمها في ظل تلازم صميمي بين العدالة والكفاءة معززين بإجراءات عملية نابعة من التشريع الإلهي الحكيم، المتمثل بقوانين عمل حكيمة تتناول منها بعض الذي يعطي للسوق الإسلامية ملامحها الواضحة.

تمثل الضوابط القيمية للسوق الإسلامية بالآتي:-

1- الإيمان 2- الرحمة 3- العدل 4- الاستقامة 5- الأخوة

ومن الجدير بالذكر، قبل تفصيل القول في مضمون هذه الضوابط أن المنظومة القيمية الإسلامية تعمل على تعزيز آلية السوق الإسلامية والدور الذي تلعبه (الأسعار)، حيث تعمل على جعل عملية تخصيص الموارد وتوزيعها خاضعة لمصفتين بدلا من مصفاة واحدة، كما هو الحال في السوق غير الإسلامية، فالمصفاة الأخلاقية تجابه مشكلة المطالب غير المحدودة على الموارد النادرة وتهاجمها في منبعها- وهو ضمير الأفراد- وتعمل على تغيير سلم أولويات الأفراد بما يلائم متطلبات الأهداف المعيارية المتمثلة في إشباع الحاجات والعمالة الكاملة والمعدل الأمثل للنمو الاقتصادي والتوزيع العادل للدخل والثروة والاستقرار الاقتصادي.

وكذلك فإن هذه المنظومة تعمل على تحقيق الانسجام بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع عن طريق تغيير تفضيلات الفرد بما يتلاءم مع الأولويات الاجتماعية، واستبعاده أو تقليله من استخدام الموارد لأغراض لا تسهم في تحقيق الأهداف المعيارية، حتى إذا مرت الطلبات على الموارد عبر مصفاة (أسعار السوق) فقد تصبح هذه أكثر فاعلية في إيجاد توازن في السوق ينسجم مع الأهداف المعيارية. ذلك أن هذه المنظومة القيمية الإسلامية تعطي المصلحة الشخصية منظورا أطول أجلا حيث تمتد معها المصلحة الفردية خارج حدود الدنيا ليعبر بها إلى الآخرة حيث الإنسان مسؤول عن أعماله، الأمر الذي يجعل الأفراد يقومون طواعية بجعل مطالبهم من الموارد النادرة ضمن حدود الرفاهية العامة، وبذلك يتحقق الانسجام بين المصلحة الذاتية للفرد والمصلحة العامة للمجتمع عندما تكونان متعارضين⁽²⁶⁾.

فما مضمون الضوابط المعززة لعمل السوق الإسلامية؟

1- الإيمان

إن الإيمان بالله عز وجل يعد أرقى مقامات الإنسان، فمنه ينبثق الإخلاص والصدق والزهد والتوكل والخوف والرجاء والمحبة والتقوى⁽²⁷⁾.

والإيمان بالله عز وجل، وكذلك يعد أحد أهم قوانين عمل الحياة الإسلامية بعناصرها المتعددة ومنها الاقتصادية، وإذا كان الإيمان بالله مطلوباً لذاته بوصفه حقيقة عليا. فانه يطلب أيضا لما يحدثه في الحياة العملية للإنسان من آثار تنعكس عليه بالتوفيق والصلاح، إذ إن الإيمان يصبغ الحياة كلها بصبغته، ويضيف عليها خبرته.

(فَمَنْ اتَّبَعَ هَذَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ، وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا) طه: ١٢٣ - ١٢٤.

أي (فلا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة) وان الإعراض عن القرآن وهديه يجعل معيشة الإنسان المعرض ضيقة شديدة (ووجه ضيق معيشة الكافر المعرض في الدنيا انه شديد الحرص على الدنيا متهاك على ازديادها خائف من انتقاصها غالب عليه الشح بها حيث لا غرض له سواها بخلاف المؤمن الطالب للآخرة)⁽²⁸⁾.

ذلك أن العلاقة بين الإيمان وصلاح الحياة علاقة تلازم (بحيث يكون تحقيق الملزوم وهو الإيمان مفضيا إلى تحقيق اللازم وهو صلاح الحياة). 29

كما أن الإيمان بالله تعالى وما يتبعه من إيمان بملائكته واليوم الآخر وكتبه ورسوله، يورث في نفس الإنسان شعورا دائما بالرقابة.

(مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ) ق: ١٨.

(إِنَّ اللَّهَ عَالِمُ غَيْبِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ) فاطر: ٣٨.

إن هذه الرقابة الداخلية، أو يقظة الضمير المؤمن تقوم عبر المنظومة العقائدية والقيمية والمعرفية الإسلامية بتنظيم آلية عمل السوق الإسلامية فلا تسمح بان يأخذ الإنسان ما ليس له إلا بالحق، ولا تسمح بأكل مال الغير بالباطل، أو أن يستغل ضعف الضعيف وغفلة المسترسل أو حاجة المضطر، أو أزمة الغذاء أو الدواء أو الكساء، وهذه الرقابة تنظم عملية تحري الحلال الطيب من المكاسب وتجنب الحرام منها⁽³⁰⁾.

قال تعالى: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِيَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) البقرة: ١٨٨

جاء في تفسير القرطبي لقوله تعالى (أو تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) إشارة إلى أن الخطاب يشمل الأمة الإسلامية مجتمعة، والمعنى أن لا يأكل بعضكم مال بعض بغير حق فيدخل في هذا المضمار القمار والخداع والغصب وجدد الحقوق وما لا تطيب به نفس مالكة، أو حرمة الشريعة وإن طابت به نفس مالكة كمهر البغي وحلوان الكاهن وأثمان الخمر والخنازير وغير ذلك ومنها أيضا اخذ مال الغير لا على وجه إذن الشرع⁽³¹⁾.

إن الإيمان بالله يجعل قضية (الحلال والحرام) من أهم الثوابت التشريعية التي تتصرف في ضوئها السوق الإسلامية، ذلك أن الأمة المسلمة كالجسد الواحد بكل أفرادها ومؤسساتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية.

والسلوك الاقتصادي الصالح الرشيد في ضوء هذه الثوابت مآله الجنة.
(مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ) غافر: ٤٠

إن السوق الإسلامية إلهية النشأة، روحية المفاهيم، صالحة العمل، لذلك فقد اقترنت شواهد الإيمان بالعمل الصالح في كثير من الآيات القرآنية، تجسيدا لمؤشرات القيم والجوانب الروحية للحرية الاقتصادية التي عد احد مكونات السوق الإسلامية. ذلك أن السوق الإسلامية هي احد أهم مظاهر (العمل الصالح) الذي لا يقتصر على جلب الخير النافع للإنسان والمرضي لله وإن يتعداه إلى محاربة الشر- الضار بالإنسان والمغضب لله³³.

(مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) النحل: ٩٧

ومن هنا فان ضوابط الإيمان تقيد حرية ممارسة النشاط الاقتصادي في السوق الإسلامية بكل ما هو خير ونافع، وفي كل ما هو حلال مباح. فمظاهر الحرية الاقتصادية في الإسلام هي أرقى أشكال الالتزام بثوابت الشريعة وإلا أصبحت فوضى اقتصادية تبث مضارها في المجتمع الإسلامي⁽³⁴⁾.

2- الرحمة

هي قانون الهي ينظم علاقة الإنسان بالله. وعلاقة الإنسان بالإنسان (لقد وسع ربنا كل شيء رحمة وعلما، فبرحمته يهدي إلى سبيل سعادتهم، وبرحمته ينزل عليهم الشريعة الكفيلة بتحقيق الخير والسعادة لهم في دنياه وأخراهم، وبرحمته يدخل المؤمنين في جنته، وبرحمته يغفر للمسيئين، وبرحمته يستجيب للمضطرين، وبرحمته يرسل لهم الرسول الذي هو رحمة للعالمين، ولقد كتب الله على نفسه الرحمة ووصف نفسه بأنه ارحم الراحمين، وبأنه خير الراحمين، ومن أسمائه الحسنی سبحانه الرحمن الرحيم)³⁵.

(وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَّلَ لَهُمُ الْعَذَابَ بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَّنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْئِلًا) الكهف: ٥٨

(وَقُلْ رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ) المؤمنون: ١١٨

إن الرحمة هي عنوان الرسالة الإسلامية.

(وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) الأنبياء: ١٠٧

إن الرحمة في الإسلام تشمل دائرة الوجود كله وتجعل المؤمنين في توادهم وتراحيمهم كالجسد

الواحد، وتجعل المؤمنين مسئولين عن الرحمة بكل ذي كبد رطبة.

وبقدر ما تتجلى الرحمة في السلوك الإنساني والاجتماعي والاقتصادي يكون الإنسان في مجال

التنفيذ العملي لمظاهر الرحمة الإلهية، ومن ثم يكون في دائرة رحمة الله عز وجل.

(الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء) رواه أبو داود والترمذي عن عبد الله بن عمرو.

إن الرحمة هي أحد أهم قوانين عمل السوق الإسلامية، إنها سلوك عملي لها تجلياتها في تنظيم علاقات السوق وعناصرها المتعددة، إن مظاهر الرحمة العملية تتجلى في تحريم الاحتكار وأكل أموال الناس بالباطل والربا والغش والميسر والسرقه والغلول والرشوة والغبن الفاحش في البيع والشراء لأن فيه استغلالا لغفلة الإنسان عن القيمة الحقيقية للسلعة وتغريرا له حتى يدفع ثمنا باهظا في سلعة لا تساوي هذا الثمن.⁽³⁶⁾

لنوضح على سبيل المثال الآثار الاقتصادية للاحتكار بوصفه شكلا من أشكال الظلم الاقتصادي. لقد حرم الإسلام الاحتكار وهو حبس السلع عن التداول في السوق حتى تغلو أثمانها، ويزداد الإثم هنا إذا كان الاحتكار جماعيا تواطأ عليه تجار هذا النوع من البضائع، ومثله أن يحتكر تاجر واحد الصنف كله لحسابه فيتحكم في السوق كما يشاء⁽³⁷⁾.

قال رسول (صلى الله عليه وسلم) ((من احتكر فهو خاطئ)) رواه مسلم. الاحتكار هو انشغال بالمصلحة الفردية على حساب المجتمع، وهو اخطر أشكال الأنانية، لذلك قامت السوق الرأسمالية على أنواع من الاحتكار (الاحتكار الثنائي، احتكار القلة، الكارتل، الترتست)، وهي معطيات تنسجم مع الفلسفة التي تحكم عمل السوق غير الإسلامية.

إن علة تحريم الاحتكار هي في رفع الضرر عن العباد لما يتضمنه من جشع وطمع وسوء خلق، إن حبس السلع عن التداول عند الحاجة بقصد بيعها بسعر أعلى وقت الندرة يعني إحراج للرعية ومشقة عليها، وهما أمران لا ينسجمان ومقاصد الشريعة التي تقوم على دفع المفاسد و الإضرار، لذلك حرم الشرع الاحتكار لدفع ما ينتج عنه من أضرار اقتصادية واجتماعية ونفسية عديدة.⁽³⁸⁾

إن نظرة تحليلية إلى أنواع الاحتكار السائدة في السوق الرأسمالية (المنافسة الاحتكارية، الاحتكار التام، الاحتكار الثنائي، احتكار القلة...) تكشف عن أن العامل المحرك لها هو تحقيق أقصى الأرباح بغض النظر عن العوامل الأخرى، مثل كفاءة الإنتاج، والاحتياجات الفعلية للمستهلكين، وهنا يلتقي مفهوم الاحتكار في الفكر الاقتصادي الغربي الحديث مع المفهوم الشرعي له وهو (كل ما يؤدي حبه إلى الأضرار بالمجتمع).

والاحتكار سلوك مناف للرحمة، لذلك لا يمكن أن يظهر في السوق الإسلامية وأي شكل يظهر للاحتكار فيها فهو مؤشر انحراف خطير عن القوانين الإلهية التي تحكمها. ذلك أن الاحتكار يؤدي إلى أضرار خطيرة بالمجتمع منها ارتفاع أسعار السلع المحتكرة، حيث يقوم المحتكر بخفض حجم الإنتاج مقابل نفس المقدار من الطلب، فتتجه الأسعار للارتفاع بسبب زيادة الطلب على العرض، كذلك فإن المحتكر يرفع السعر دون خفض الإنتاج وذلك لزيادة إيراداته حيث إن الطلب على السلع المحتكرة غير مرن نسبياً بسبب عدم وجود بدائل قريبة لها، وبالتالي فهو يضمن عدم انخفاض الطلب عند رفع السعر.

إن هذه النتيجة للاحتكار تؤدي حتماً إلى ظهور التضخم، كما إن اتجاه المحتكر إلى تخفيض الكمية المنتجة بغية الحصول على أعلى ربح ممكن، يؤدي إلى عدم الاهتمام بالكفاءة الإنتاجية، وضياع جزء من الناتج القومي المحتمل، وتعطيل جزء من العناصر الإنتاجية ومنها العمل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة البطالة، كما أن الإنفاق المتزايد على الدعاية والإعلان للتأثير على المستهلكين وإيهامهم بإدخال تعديلات جوهرية على منتجاتها في سبيل ترويجها يضيف عبئاً جديداً على المستهلكين إذ يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار تعويضاً عن تلك النفقات، وفي هذا ضياع جديد لموارد إنتاجية. ولا يضر الاحتكار بالمستهلك فقط، وإنما يضر بالمنتج إذ يضطر هذا إلى الانسحاب من السوق تجنباً للخسارة حين يفقد

القدرة على منافسة المحتكر. ومن النتائج الخطيرة الأخرى للاحتكار ظهور (السوق السوداء) حيث تظهر طبقات طفيلية تستغل فرصة قلة العرض فتحبس جزءا منها لبيعه بأسعار أعلى، والنتيجة النهائية لكل هذا زيادة التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع⁽³⁹⁾، وما يسببه هذا التفاوت من مشاكل اجتماعية. إن التراحم ظاهرة من ظواهر المجتمع المسلم بعامة والسوق الإسلامية بخاصة وفي التأمل في بعض آيات الرحمة في القرآن الكريم نجد أن الله عز وجل يذكر الذين تواصلوا بالمرحمة بعد الحث على الظواهر العملية التي تنبع في غالب أحوالها من منابع الرحمة المتغلغلة في أعماق النفس الإنسانية فيكون الأمر بهذه الظواهر العملية تعميقا لخلق الرحمة في قلوب المؤمنين، ثم يكون تواصي المؤمنين فيما بينهم بالمرحمة وسيلة أخرى مشجعة على ممارسة ظواهر الرحمة على اختلافها، وعاملة على تعميق هذا الخلق في النفس وذلك لما لهذا الخلق العظيم من آثار اجتماعية جلية⁽⁴⁰⁾.

(فَلَا افْتَحَمَ الْعَقَبَةَ (11) وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ (12) فَكُ رَقَبَةً (13) أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (14) يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ (15) أَوْ مِسْكِيناً ذَا مَتْرَبَةٍ (16) ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ) البلد: ١١ - ١٧.

3- العدل

هو التوازن بين قوى الفرد وطاقاته الروحية والمادية، وبين الفرد والمجتمع، وبين المجتمع وغيره من المجتمعات ولا سبيل إلى هذا التوازن إلا بتحكيم شريعة الله عز وجل، حيث لا انحياز طبقي ولا قومي، ولا سلطة لرأس المال، ولا لأي شكل من أشكال النفوذ⁽⁴¹⁾. والعدل قيمة عليا في الحياة الإسلامية، لها أثرها البالغ في صيانة الخيرات والعرض والمال، ويعد إقامة العدل هدفا للرسول والرسالات السماوية، ... قال تعالى:

(لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ) الحديد: ٢٥ .

وبسبب حيوية العدل كان من الواجب التوضيح بالفضائل التي تتناقض مع مقتضياته في أي

موقف. يقول الحق تبارك وتعالى: (وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى) الأنعام: ١٥٢.

فالعدل هنا مقدم على صلة الرحم، كما انه مقدم على بر الوالدين،⁽⁴²⁾ حيث يقول عز وجل:

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ) النساء: ١٣٥.

والعدل كما يقول المحاسبي رحمه الله عدلان (عدل ظاهر فيما بينك وبين الناس، وعدل باطن

فيما بينك وبين الله)).⁽⁴³⁾

وطريق العدل طريق الاستقامة والذي على الناس لزوم العمل به: طريق الاستقامة⁽⁴⁴⁾ .

والعدل في الإسلام هو أساس قيام المجتمعات ودوامها، فليس الشرك هو المسوغ لسقوط الأمم،

وإنما غياب العدل بأشكاله المتعددة.

(وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ) هود: ١١٧.

والمعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي قائمة على أساس الحق والعدل، فمن المعلوم أن حب

الحق احد الأسس الأخلاقية العامة، فمن كان يتمتع بخلق حب الحق فانه لابد أن يجد نفسه مدفوعا

بمعامل خلقي للالتزام بأحكام المعاملات المالية التي جاء بها الإسلام، لأنها قائمة على الحق والعدل، إذ

العدل يرجع في حقيقته إلى مبدأ الحق، فأحكام المعاملات المالية التي تفرضها الشريعة الإسلامية تستوجب

الالتزام بأسس الأخلاق العامة⁽⁴⁵⁾ .

إن السوق الإسلامية تتصرف في ضوء مفهوم العدل الإسلامي، هذا المفهوم الذي كونته الشريعة لدوام صلاح الإنسانية ومن مظاهر العدل في السوق الإسلامية:-

1- تحريم كل مصادر الإثراء غير المشروع: ومن أبرز أشكال هذا الإثراء (الربا). لذلك حرم الربا في الإسلام

لأنه عملية كسب نقدي وغير نقدي في صفقة من الصفقات بدون تقديم قيمة مقابلة ومعادلة له.

(وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبٍّ لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوَ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ) الروم: ٣٩.

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) آل عمران: ١٣٠.

وجاء في الحديث الشريف عن جابر (رضي الله عنه) قال: (لعن رسول الله (صلى الله عليه

وسلم) أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه. وقال هم سواء). رواه مسلم في كتاب المساقاة.

2- ومن مظاهر العدل في سوق العمل توفية الأجير العامل حقه: فلا يجوز ان يبذل الأجير جهده وعرقه ويحرم جزاءه وأجره. أو ينقص منه، أو يؤخر عليه⁽⁴⁶⁾.

(إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا) الكهف: ٣٠.

وفي الحديث القدسي الذي رواه البخاري في صحيحه (ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، رجل أعطى

بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره).

3- ومن مظاهر العدل في السوق الإسلامية النهي عن بيع المضطر- بمعنى انه لا يجوز استغلال ضرورة

البائع ليشترى منه جهده وعرقه بأجر بخس كما لا يجوز للعمال أن يطلبوا فوق استحقاقهم من

الأجر عن طريق الضغط بواسطة الاحتكار أو النقابات أو الإضراب وغير ذلك⁽⁴⁷⁾.

4- دور الدولة في تجسيد العدل. لقد حدد الإسلام للدولة دورا مهما في تحقيق العدل بوصفها قوة

اقتصادية لها أثرها في السوق الإسلامية، إذ من واجبها أن

توفر الكفاية لكل من يعيش في كنفها، مسلماً أو غير مسلم، من أجر عمله مراعية حاجاته الإنسانية. وبعد تحقيق الكفاية للعاملين عندها تفسح المجال لتمييز المجتهدين والمتقنين والمبدعين عن غيرهم⁽⁴⁸⁾.

5- ومن مظاهر العدل في السوق الإسلامية تشريع الزكاة: فهي تعد أهم مصادر التمويل في الدولة الإسلامية وأداة من أدوات الحث على الإنتاج وتوزيع الثروة وتداولها بين أفراد المجتمع.

إن السوق الإسلامية في ظل الزكاة وتأثيراتها الاقتصادية تظل تتمتع بالحيوية والكفاءة والنمو. ذلك إن الزكاة بمصادرتها التلقائية للأموال المكتنزة تدريجياً تلغي الاكتناز وتدفع الأموال المعطلة والصالحة للنماء للمشاركة في الاستثمار، وهي في الوقت نفسه تشجع على الادخار كي يتمكن المشروع من أداء الزكاة، وإلا سيضطر إلى استقطاعها من رأس المال الأصلي، ورفع معامل الادخار بالنسبة للدخل يقود بدوره إلى مزيد من الاستثمار.

كما أن الزكاة تمثل تياراً نقدياً متدفقاً دائماً التردد بين من يملكون ومن لا يملكون مما يجنب الاقتصاد مخاطر الركود ويعمل على زيادة التشغيل، الأمر الذي يعني انتعاشاً في سوق العمل وزيادة القوة الشرائية للعاملين، أي زيادة الإنفاق الاستهلاكي الأمر الذي يؤدي -بفعل ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عند هؤلاء- إلى تزايد عمليات الاستثمار التي تقود بدورها إلى زيادة الإنفاق على الاستهلاك⁽⁴⁹⁾.

6- ومن مظاهر العدل في السوق النقدية الإسلامية تحريم المقامرة، وهي عقد صفقات اعتماداً على الحظ وحده دون أية خبرة سابقة أو دراسة تحليلية ولا فرق بين المقامرة والمضاربة طالما لم يقصد إلى عملية بيع حقيقية بل البيع الصوري لكسب الفرق بين سوي البيع والشراء.

وفي المقامرة نجد اعتبار القصور في العقود يجعلها غير صحيحة شرعاً، فضلاً عن أنها تؤدي إلى حبس الأموال في الأسواق نفسها، ولا يستفاد منها في تمويل المشروعات كما أن المقامرة في العملات الأجنبية تؤدي إلى رفع الأسعار

عن طريق الإشاعات والدعايات والإعلانات الكاذبة، ومن خلال التحكم في الأسواق عندما تجمع العملات تحبس عند جهة معينة محتكرة، الأمر الذي يؤدي إلى قلة عرض النقد فارتفاع الأسعار.

وكذلك تؤدي المعاملات الصورية النتيجة نفسها، فإذا كان الهدف من تلك المعاملات رفع الأسعار تحدث زيادة في المعاملات الصورية، وإذا كان الهدف خفض الأسعار تحدث زيادة في المعاملات الصورية. مما يؤدي إلى إفلاس كثير من العملاء والمشروعات والبنوك، وهي العوامل التي أدت إلى أزمة 1929 الشهيرة. وأزمة أكتوبر من عام 1987⁽⁵⁰⁾.

4- الاستقامة

تعد الاستقامة قيمة عليا أخرى من قيم الإسلام التي لها أثرها في السوق الإسلامية، ولقد أكد القرآن الكريم على أن الاستقامة هي النتيجة العملية النهائية لإتباع الناس الهدى الإلهي.

(إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ (27) لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ) التكاوير: ٢٧ - ٢٨.

وهي بهذا المعنى إجراء عملي تتوحد فيه عناصر الإسلام الثلاثة الإيمان والعلم والعمل.

فالاستقامة لا تتحقق إلا في ظل إيمان حق بالله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلم بمعطيات القرآن الكريم والسنة النبوية العقائدية والأخلاقية والعلمية، وعمل بموجبها.

(إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) الأحقاف: ١٣.

وتحقيق الاستقامة يعني نقض كل أشكال الطغيان الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ولذلك خاطب الله عز وجل رسوله المصطفى بقوله:

(فَاسْتَقِمْ كَمَا أَمَرْتُ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) هود: ١١٢ .

إن الاستقامة للرسول أن يثابر على تبليغ أوامر ربه وعلى كل ما هو عليه من خلق عظيم، في حين أن الاستقامة للمؤمنين هي التآسي بالرسول (صلى الله عليه وسلم) في إدارة شؤون حياتهم الخاصة والعامة.

إن الطغيان غير وارد في حق الرسول الأعظم، وإنما تحذير الله عز وجل من الطغيان هو للمؤمنين بعدم تجاوزهم الحدود التي رسمها لهم⁽⁵¹⁾.

إن عمق الاستقامة الروحي والعملي هو التقوى، والتقوى (ملكة يصدر عنها سلوك. ولها طريق تحصل بها، ولها آثار سلوكية تنبع عنها)⁽⁵²⁾.

ولو تدبرنا القرآن الكريم لوجدنا إن مفهوم التقوى يتوزع على ستة تعريفات تشملها الآيات: 5-1 من سورة البقرة، والآية 177 في السورة ذاتها، والآيات 15-17 من سورة آل عمران، والآيات 133-136 من السورة ذاتها، والآيتان 48-49 من سورة الأنبياء، والآية 33 من سور الزمر، والآيات 15-19 من الذاريات.

ويشكل البعد الاقتصادي (الإنفاق) مساحة كبيرة في دائرة مفهوم التقوى (إذ أنه أحد أشكال (البِر) التي يدعو الله عز وجل إليها وهو شرط ضروري لنيل ثواب الله تعالى.

(وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَتَنْبِيئًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَاتَتْهُ أَكْطَفًا ضِعْفَيْنِ فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلَّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) البقرة: ٢٦٥.

يقول ابن القيم رحمه الله في تفسيره الآية: (فإذا كانت هذه الجنة التي هموضع عال، حيث لا تحجب عنها الشمس والرياح، وقد أحاط بها مطر شديد فأخرجت ثمراتها ضعفين ما يخرج غيرها، إنما كانت مستحسنة في العقل والحس فكذاك نفقة من أنفق ماله لوجه الله، لا لجزاء من الخلق ولا لشكور، بل بثبات من نفسه، وقوة على الإنفاق، لا يخرج النفقة وقلبه يرجف على خروجها، ويداه ترتعشان، ويضعف قلبه ويخور عند الإنفاق، بخلاف نفقة صاحب التثبیت والقوة،

ولما كان الناس في الإنفاق على هذين القسمين، كان مثل نفقة صاحب الإخلاص والقوة والتبثيت كمثال الوابل، ومثل نفقة الآخر كمثال الطل، وهو المطر الضعيف، فهذا بحسب كثرة الإنفاق وقلته وكمال الإخلاص والقوة واليقين فيه وضعفه⁽⁵³⁾.

وفي الآية تنبيه على أن حكمة الإنفاق تزكية للنفس عن البخل وحب المال، وإن نفقات هؤلاء زاكية عند الله لا تضيع بحال وإن كانت تتفاوت⁽⁵⁴⁾.

وتتجلى الاستقامة سلوكا اقتصاديا إسلاميا في السوق الإسلامية من خلال الوفاء بالعقود، وإتقان عمليات الإنتاج، والابتعاد عن كل مظاهر الغش والكذب وإخلاف الموعد واستغلال العمال⁽⁵⁵⁾.

5- الأخوة

الأخوة قيمة إسلامية عليا وهي من القيم العملية الواقعية التي تنظم العلاقات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية وتقعدها على أسس علمية إيمانية عملية، وتحدد أنماط السلوك المرغوب فيه في المواقف المختلفة.

(إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ) الحجرات: ١٠ .

والأخوة تعد نتيجة منطقية للتمسك بالهدى الإلهي.

(قَالَ لَفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا) آل عمران: ١٠٣.

وتستوجب الأخوة في الإسلام الولاية، فهي أعلى أشكال الأخوة الإسلامية.

(وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ) الأنفال: ٧٢.

(وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ

الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) التوبة: ٧١ .

فالمؤمنون مسؤولون مسؤولية تضامنية عن إدارة شؤون المجتمع في ظل الهدى الإلهي، فلا أثره

ولا تسلط ولا عدوان ولا استغلال ولا مصلحة خاصة تتغلب على مصلحة المجتمع، وإنما هناك السماحة والصدق

والوفاء والتضحية والإيثار.

(وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ) الحشر: ٩ .

(رحم الله عبدا سمحا إذا باع، وسمحا إذا اشترى، سمحا إذا اقتضى) رواه البخاري.

إن قيمة الأخوة بوصفها ضابطا شرعيا أخلاقيا للمعاملات الاقتصادية الإسلامية، يرتبط ارتباطا صميميا بالاستخلاف الذي ينطوي على وحدة البشرية والأخوة بين الناس في إدارة شؤون المجتمعات، فليس لفرد امتياز إلا بمقدار علمه وتقواه.

(إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) الحجرات: ١٣.

(قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) الزمر: ٩.

وفي ضوء هذا التصور للأخوة بوصفها قيمة تعمل في دائرة المعاملات الاقتصادية الإسلامية عامة، والسوق خاصة، فإن الموقف الذي يحكم العلاقات الاقتصادية استنادا إليها هو موقف التضحية والتعاون المتكاملين لتلبية الحاجات الأساسية للفرد والمجتمع. وعليه فإن المنافسة في السوق الإسلامية تكون صحيحة بقدر إدارتها في ضوء تلك القيم ويقدر تمثيلها للأهداف الإسلامية العليا وفي مقدمتها (عمارة الأرض) من أجل إقامة (العزة الإسلامية) على أسس مادية صلبة. وفي مقدمة مظاهر تلك العزة الرفاهية للجميع.

الضوابط المعززة لآلية السوق الإسلامية

لقد وضع الإسلام جملة من الضوابط تعزز آلية عمل السوق الإسلامية منها:-

1- حرية الاختيار والتراضي، وهي أساس التعامل فليس لأحد أن يحصل على مال أو سلعة إلا باختياره ورضاه في إطار ضمان حقوق المتعاملين.

روي عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) انه نهى عن أن يبيع المسلم على بيعته أخيه المسلم. حيث يقول ((لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تباغضوا ولا تدابروا. ولا يبيع بعضكم على بيع بعض وكونوا عباد الله إخوانا، المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا

يخذله ولا يحقره، التقوى هاهنا ويشير إلى صدره ثلاث مرات بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه)) رواه مسلم.

2- إن تكون مواصفات السلعة معلومة: وهذا يعني عرض السلعة بالكيفية التي تظهر حقيقة مواصفاتها والتأكد من مطابقتها للأسس التي يراد التعامل بها. ويشمل هذا سلع البائع، ونقود المشتري أيضا إذ لابد أن تكون غير مزيفة أو مغشوشة. وكذلك يشمل أساليب الدعاية والإعلان التي ينبغي أن تقوم على أسس صادقة حقيقية.

3- منع التلاعب أثناء عمليات التبادل وتوفر المعلومات الكافية عن السوق: فقواعد المنافسة الشريفة تقتضي عرض السلع وإتمام عمليات التبادل على أساس من الصحة والصدق والوضوح وعدم التلاعب بالأسعار فقد روي عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه قال:

((لا تلقوا الركبان ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا تناجشوا، ولا يبيع حاضر لباد، ولا تصرخوا الغنم، ومن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد أن يحتلبها إن رضيها امسكها، وإن سخطها ردها صاعا من تمر)) رواه البخاري.

4- مراقبة عمليات التعامل في الأسواق، إذ تقتضي قواعد المنافسة الحرة مراقبة عمليات التبادل وكذلك الأسعار في إطار مؤسسة إسلامية عرفت بالحسبة⁽⁵⁶⁾.

كذلك فإن التجسيد العملي لقيمة (الأخوة) يتمثل في التكافل الاجتماعي والاقتصادي والتكافل يعني (التناصر بين أفراد المجتمع ليسد بعضهم حاجات بعض ويسند الضعفاء من الأقوياء، وكذلك التناصر بينهم في القيام بأعباء العمل الصالح، فيقوي القادرون منهم على ذلك الضعفاء فيه، حتى ينتهي الأمر بهذا وذاك إلى أن تكون الجماعة المؤمنة بريئة من سواقط الأفراد والفئات التي تعيش على هامش الحياة، حرمانا من كريم العيش، أو عطالة عن العمل الصالح، وينخرط الجميع في حقوق الكرامة والكفاية وفي واجبات العمل والتعمير)⁽⁵⁷⁾.

5- الابتعاد عن المنكرات الشائعة في الأسواق مثل الكذب في المربحة وإخفاء العيب، وبيع الملاهي والأواني المتخذة من الذهب والفضة، وكذلك جميع أنواع العقود المؤدية إلى التلبيسات⁽⁵⁸⁾.

إن الإيمان بالله تعالى يعد شرطاً ضرورياً لهذا التكافل، إذ أن استشعار وحدانية الله تعالى في خلوة الإنسان يثمر في النفس شعوراً بالأخوة إزاء الناس جميعاً والمؤمنين خاصة، فيرى المؤمن نفسه في الآخرين بما هم أخوة له في الإنسانية بعامة، أو أخوة في الله بخاصة، يصيبه ما يصيبهم، فيهب لنصرتهم مما قد يقعون فيه من مهانة وعجز وحرمان، وهدف نصرتهم إنما ينصر نفسه لما استقر فيه من معاني الأخوة في الله وفي الإنسانية⁽⁵⁹⁾، وقد عبر الرسول (صلى الله عليه وسلم) عن هذه المعاني بقوله: ((لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)) رواه البخاري في باب علامة الإيمان.

إن السوق الإسلامية في ظل قيمة الأخوة، تحقق نمطاً من التكافل الاقتصادي يشمل المستهلكين والمنتجين، ولقد وضع القرآن الكريم أسس هذا التكافل من خلال تأكيده الدؤوب على سد الحاجات الأساسية للإنسان المحتاج، وتوفير مستلزمات العمل والإنتاج، من خلال الحث على الإنفاق الذي جعله أحد أهم مقومات التقوى، أو من خلال الحث على سلوكيات اقتصادية محددة، وتعزيزها بطريق المخالفة لسلوكيات مرفوضة إسلامياً.

(قَالَ اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ (11) وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ (12) فَكُ رَقَبَةً (13) أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (14) يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ (15) أَوْ مِسْكِيناً ذَا مَتْرَبَةٍ) البلد: ١١-١٦.

(كَلَّا بَلْ لَا تَكْرُمُونَ الْيَتِيمَ (17) وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ) الفجر: ١٧ - ١٨ .

إذ تبين هذه الآيات وغيرها كون الإيمان بالله تعالى من شأنه أن يدفع المؤمن إلى كفالة إخوانه المحرومين كفالة اقتصادية فضلاً عن الكفالة المعنوية

بالتفريغ النفسي⁽⁶⁰⁾، وقد أجمل هذا المعنى قوله (صلى الله عليه وسلم): ((ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع)).

ويقتضي الإيمان بالله أيضا التكافل الإنتاجي بين المؤمنين، وذلك بان يمد المؤمن أخاه بكل ما هو في حاجة إليه ليباشر عمله الإنتاجي، فيكون بذلك عوناً على العمل الصالح، وقد جاء في القرآن الكريم ما يعزز هذه الحقيقة من خلال التشهير بالذين يكذبون بالدين.

(أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْإِيمَانِ (1) فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ (2) وَلَا يَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ (3) فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ (4) الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ (5) الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ (6) وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ) الماعون: ١ - ٧.

إن تداول الماعون هنا فيه دلالة على ما يستعان به على الأعمال المنزلية، وبذلك رمز للآلات التي يستعان بها على ما هو أوسع من ذلك في مجال الإنتاج والتعمير⁽⁶¹⁾.

هكذا وضعنا البحث أمام وجوديين اقتصاديين (سوقين) لكل منها قيمته التي تشكل مع آلية العمل، اللحمة والسدى، وفي إطار هذا النسيج تتم فعالية السوقين، وتتحدد أنماط المنتوجات التي تتوزع فيها، وتتحدد العقلانية، وإذا كانت السوق الحرة غير الإسلامية قد أعلنت فشلها في القيام بتوزيع أفضل للموارد وحل كثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، فاضطرت للبحث عن آليات توزيعية أخرى تنقذ السوق من مأزقها، فإن السوق الإسلامية قد أدت هذه المهمات على خير وجه، وذلك لان أسسها إلهية، وموجهاتها الرئيسية إلهية، وغاياتها سعادة الإنسان ورفاهيته وعزته. والسوق الإسلامية بوصفها نموذجاً اقتصادياً فهي قابلة للتحقيق ثانية في ظل قراءة معاصرة للقرآن الكريم والسنة النبوية، وفهم لعلم الاقتصاد المعاصر.

إن هذه القراءة للسوق في ضوء الوحي، كفيلة بحل جذري لمشاكل الإنسانية التي تعاني من الآثار المدمرة للسوق الحرة الرأسمالية، أو السوق الاحتكارية الرأسمالية.

(وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ احْرَجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنِييْتًا) النساء: ٦٦ .

هوامش الفصل

- القرآن الكريم
- صحيح البخاري، صحيح مسلم، السنن الأربعة
- (*) ينظر لمزيد من التفاصيل كتاب (إشكالية التحيّز. رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، ج/2 تحرير د. عبد الوهاب المسيري- ص660.
- (1) ينظر لمزيد من التفاصيل- الوجود والقيمة- سامي خرطبيل.
- (2) زكريا إبراهيم- المشكلة الخلقية- ص42-43.
- (3) المصدر نفسه- ص76-77.
- (4) محمد عمر شابرا- الإسلام والتحدى الاقتصادي- ص44.
- (5) روبرت هيلبرونر- قادة الفكر الاقتصادي- ص51.
- (6) اندرو سكوتر- علم اقتصاد السوق الحرة- ص2.
- (7) آدم سميث- ثروة الأمم- ذكره سكوتر في علم اقتصاد السوق الحرة- ص2-3.
- (8) هيلبرونر- مصدر سابق. ص59.
- (9) المصدر نفسه- ص61-62.
- (10) محمد عمر شابرا- مصدر سابق- ص274.
- (11) زكريا إبراهيم- مصدر سابق- ص164.
- (12) محمد عمر شابرا- مصدر سابق- ص59.
- (13) المصدر نفسه. ص62.
- (14) المصدر نفسه. ص56-57.
- (15) المصدر نفسه. ص59.
- (16) المصدر نفسه.
- (17) عبد الحميد احمد أبو سليمان- البنوك الإسلامية والتنمية- مجلة التجديد- ص 123.
- (18) سعيد حوى- المستخلص في تركية الأنفس- ص28.
- (19) البيضاوي- أنوار التنزيل وأسرار التأويل- ص23.

- (20) المصدر نفسه - ص44.
- (21) عبد المجيد النجار- دور الإصلاح العقدي في النهضة الإسلامية- مجلة إسلامية المعرفة، ع1، ص- 70.
- (22) محمد عمر شابرا، مصدر سابق- لمزيد من التفاصيل ينظر الفصل الخامس- ص253.
- (23) المصدر نفسه.
- (24) الطبري- جامع البيان- 141/5-142.
- (25) الآلوسي- روح المعاني- 217/7-218.
- (26) محمد عمر شابرا- ما هو الاقتصاد الإسلامي- ص32-34.
- (27) سعيد حوى- المصدر السابق- 276/8.
- (28) الآلوسي- المصدر السابق- ص262.
- (29) عبد المجيد النجار، الإيمان والعمران. مجلة إسلامية المعرفة- ع/8 ص79.
- (30) يوسف القرضاوي- دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي. ص38-39.
- (31) القرطبي- الجامع لأحكام القرآن- 221/1.
- (32) غازي عناية- ضوابط تنظيم الاقتصاد في السوق الإسلامية. ص75.
- (33) ماجد عرسان الكيلاني- أهداف التربية الإسلامية- ص4.
- (34) غازي عناية- المصدر السابق- ص78.
- (35) عبد الرحمن حسن حنبكة الميّداني- الأخلاق الإسلامية وأسسها- 11/1.
- (36) المصدر نفسه- 119/2.
- (37) يوسف القرضاوي. المصدر السابق، ص311.
- (38) أميرة عبد اللطيف مشهور- الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي. ص228.
- (39) المصدر نفسه. ص236-237 وينظر كذلك د. هاشم السامرائي- النظرية الاقتصادية/ج1، ص170 وما بعدها.
- (40) الميّداني- المصدر السابق- 48/2.
- (41) يوسف القرضاوي- المصدر السابق- ص387.

- (42) محمد جلال سليمان صديق- دور القيم في نجاح البنوك الإسلامية- ص38.
- (43) أبو الحارث المحاسبي- آداب النفوس- ص57.
- (44) المصدر نفسه.
- (45) الميداني- المصدر السابق- 30/1.
- (46) القرضاوي- الصدر السابق- 393.
- (47) المصدر نفسه- ص395.
- (48) المصدر نفسه- ص399.
- (49) أميرة عبد اللطيف مشهور- مصدر سابق- ص140-141.
- (50) حمدي عبد العظيم- التعامل في أسواق العملات الدولية- ص48-49.
- (51) البيضاوي- المصدر السابق- ص307.
- (52) سعيد حوى- جند الله ثقافة وأخلاقا- ص272.
- (53) ابن قيم الجوزية- مدارج السالكين- 265/1.
- (54) البيضاوي- المصدر السابق- ص61.
- (55) محمود البابلي- خصائص الاقتصاد الإسلامي وضوابطه الأخلاقية- ص216.
- (56) إياد محمد احمد ملكاوي- المنافسة في الأسواق بين الشريعة الإسلامية والنظم المعاصرة- رسالة ماجستير- جامعة اليرموك الأردن- 1990/ ص103 وينظر. غازي عناية- الأصول العامة للاقتصاد الإسلامي. ص521- 522.
- (57) عبد المجيد النجار- الإيمان والعمران- ص79.
- (58) أبو حامد الغزالي- إحياء علوم الدين- 338/2.
- (59) عبد المجيد النجار- المصدر السابق- ص 79.
- (60) رواه البخاري في الأدب المفرد- باب لا يشبع دون جاره. رقم 112 ذكره النجار.
- (61) عبد المجيد النجار- المصدر السابق- ص81.
- (*) للوقوف على رؤية نقدية للسوق الحرة- يراجع كتاب علم اقتصاد السوق الحرة. مصدر سابق.

الخاتمة

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرْدُّوكُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ) عمران:

١٤٩.

إن التحدي الذي يواجه الأمة الإسلامية على الصعيد الفكري هو تحقيق الرؤية الإسلامية للعلم والمعرفة المرتبطين صميما بالوحي.

إن دراسات الكتاب كانت محاولة متواضعة لاستلهاام الوحي ومعطيات العقل الاقتصادي المسلم في تصور للاقتصاد الإسلامي في ضوء نظرية المعرفة الإسلامية وتكوين مفهوم للاقتصاد الإسلامي يسمو به إلى درجة الاستقلال العملي في ساحة العلوم الاجتماعية المعاصرة، وتوضيح العلاقة بين البعد القيمي والمعرفي في دراسة ملامح السوق الإسلامية.

ولذلك حرصنا على توضيح أهم بعدين في هذا المضمار ألا وهما المرجعية العقائدية والمنهج، فالمفهوم كما رأينا هو مستودع للمرجعية العقائدية والمناهج والنظريات والأفكار والرؤى الكامنة في وعي الأمة، أو الفاعلية في بيئتها المادية والفكرية المعاصرة، وفي الوقت نفسه هي الدلالات التي تحدد طبيعة المفاهيم وأبعادها ودلالاتها عبر اللغة.

إن نظرية المعرفة هي صمام الأمان في بناء العلوم، والمفهوم ليس تعريفا ولا مصطلحا، انه مساحة معرفية علمية تمتد عبر التاريخ إلى الوعي، ومن الوعي إلى التاريخ، لتحدد خصوصية الوعي وخصوصية التاريخ وتؤطر للعلم حركته وإنجازاته، وللحضارة خصوصيتها وأصالتها. والسوق ليس محلا لتبادل السلع وحسب، بل هو مجال لممارسة القيم وتشغيل المفاهيم في دائرة النشاط الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس فان مهمة بناء علم الاقتصاد الإسلامي في ضوء نظرية المعرفة الإسلامية، ومهمة تكوين المفاهيم الإسلامية يحتاج إلى جهد علمي جماعي واسع تتشابك فيه الرؤى والأفكار والمناهج في كل موحد موحد، يضع المفاهيم في مسارها الصحيح، ويمارس الوعي مهمته بصورة صحيحة.

قائمة بأهم المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

* صحيح البخاري

- إبراهيم. زكريا (د.).- المشكلة الخلقية- دار مصر - ط/1- 1969م.
- إبراهيم. زكريا (د.).- مشكلة الفلسفة، مكتبة مصر، 1971.
- ابن قيم الجوزي- مدارج السالكين- دار الحديث- القاهرة- د. ت.
- إسماعيل، صلاح، "دراسة المفاهيم من زاوية فلسفية"، مجلة إسلامية المعرفة، السنة الثامنة، العدد 8، ابريل 1997.
- إسماعيل، فاطمة إسماعيل محمد، القرآن والنظر العقلي"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط/1، 1413هـ 1993م.
- الالوسي. ابو الفضل شهاب الدين السيد محمود- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني- دار الفكر- د.ت.
- البابا، طلال- قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة- بيروت، ط/1، 1981م.
- بوترو، اميل- العلم والدين في الفلسفة المعاصرة، ت. احمد فؤاد الاهواني- المكتبة المصرية للكتاب، 1974م.
- البيضاوي. ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر الشيرازي- أنوار التنزيل وأسرار التأويل- دار الفكر- د.ت.
- حوى. سعيد- المستخلص في تزكية الأنفس- دار السلام- ط/5-1416هـ- 1995م.
- حوى. سعيد- جند الله ثقافة واخلافا- دار عمار- بيروت- عمان- طبعة منقحة 1408هـ- 1988م.
- خرطبيل. سامي- الوجود والقيمة- دار الطليعة- بيروت ط/1-1980م.

- دسوقي، فاروق احمد- الإسلام والعلم التجريبي، المكتب الإسلامي، بيروت- ط/1408هـ- 1987م.
- الرازي، محمد ابن أبي بكر، "مختار الصحاح"، دار الرسالة، الكويت، 1402هـ- 1983م.
- راغب، نصر محمد، "الحضارة- الثقافة- المدنية" دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الطبعة الثانية 1415 هـ- 1994م.
- زحلان. انطوان- العرب وتحديات العلم والتقانة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999.
- السامرائي. هاشم- (د).- النظرية الاقتصادية. ج/1 مطبعة شفيق- بغداد 1968م.
- السباعي، بدر الدين، "الاقتصاد السياسي"، دار الجماهير، ط/2، بيروت، 1973هـ
- سكوتر. اندرو- علم اقتصاد السوق الحرة- ت. نادر إدريس التل- دار الكتاب الحديث للنشر- والتوزيع عمان- الأردن- ط/1 1996م.
- شابر. محمد عمر (د).- نحو نظام نقدي عادل- ترجمة سيد محمد سكر، مراجعة د. رفيق المصري- المعهد العالمي للفكر الإسلامي- هيرندن- فرجينيا- الولايات المتحدة الأمريكية ط/3- 1412هـ 1992م.
- شابر. محمد عمر- ما هو الاقتصاد الإسلامي- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب- البنك الإسلامي للتنمية- جدة المملكة العربية السعودية- ط1-1417هـ- 1996م.
- شابر، محمد عمر (د)، "الإسلام والتحدي الاقتصادي"، ترجمة د. زهير السمهوري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، ط1، 1416هـ- 1996م.

- صافي، لؤي (د.) "نحو منهجية أصولية للدراسات الإسلامية"، مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات، تحرير د. فتحي ملكاوي، د. محمد عبد الكريم أبو سل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتب الأردن، ط/1، 1416هـ- 1995م.
- الطبري. أبو جعفر محمد بن جرير- جامع البيان عن تأويل أي القرآن- دار الفكر.(د.ت.ط).
- عبد العظيم. حمدي- التعامل في أسواق العملات الدولية- المعهد العالمي للفكر الإسلامي- القاهرة- ط1- 1417هـ- 1996م.
- العلواني. طه جابر- إصلاح الفكر الإسلامي، مدخل إلى نظم الخطاب في الفكر الإسلامي المعاصر- المعهد العالمي للفكر الإسلامي- الأردن- ط2- 1416هـ- 1995م.
- علي جمعة وآخرون، بناء المفاهيم، الدراسة معرفية ونماذج تطبيقية- المعهد العالمي للفكر الإسلامي- القاهرة ط/1 1418هـ- 1998.
- علي، عبد المنعم السيد(د.)- مبادئ الاقتصاد الجزئي"، وزارة العليم العالي، الجامعة المستنصرية، ط/1، 1984م.
- عناية. غازي (د.)- ضابط تنظيم الاقتصاد في السوق الإسلامي- دار النقاش- بيروت- ط/1 1994م.
- عناية. غازي (د.)، الأصول العامة للاقتصاد الإسلامي"، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1411هـ 1991م.
- العوضي، رفعت (د.)، الاقتصاد الإسلامي مصادره في الفقه العام وفي الفقه المالي والاقتصادي وفي كتب الفقه العامة، موضوعه، تطوره"، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، العزيزية، الطبعة الأولى، 1407هـ 1986م.

- الغزالي. أبو حامد محمد بن محمد - إحياء علوم الدين - دار المعرفة - بيروت - د.ت.
- القرضاوي. يوسف (د.) - دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي - مؤسسة الرسالة - بيروت. ط/1 - 1417 هـ - 1996 م.
- قزم، جورج - التبعية الاقتصادية ومأزق الاستدانة في العالم الثالث، دار الطليعة، بيروت، ط/1 1980 م.
- كرم، يوسف، تاريخ الفلسفة الحديثة"، دار المعارف بمصر، ص/4، 1966 م.
- الكيلاني. ماجد عرسان- أهداف التربية الإسلامية في تربية الفرد وإخراج الائمة وتنمية الإخوة الإنسانية- المعهد العالي للفكر الإسلامي- فرجينيا- ط2- 1417 هـ- 1997 م.
- المحاسبى. أبو عبد الله حارث بن أسد- آداب النفوس- دراسة وتحقيق عبد القادر احمد عطا- دار الجيل- بيروت- ط2- 1408 هـ- 1997 م.
- المسيرى. عبد الوهاب- إشكالية التحيز، رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد- ج2- المعهد العالمي للفكر الإسلامي- ط2- 1418 هـ- 1997 م.
- مشهور. اميرة عبد اللطيف (د.)- الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي- مكتبة مدبولي- القاهرة- 1992 م.
- الميداني. عبد الرحمن حسن حنبكة - الأخلاق الإسلامية وأسسها- دار القلم- دمشق- ط2- 1407 هـ- 1987 م.
- هيلبرونر. روبرت، "قادة الفكر الاقتصادي"، ت. راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، دون طبعة وتاريخ.

في الإقتصاد الإسلامي

البعد المعرفي والقيمي

هذا الكتاب

أخفقت الاقتصاديات الوضعية في تحقيق الخير المنشود، لأنها حصرت الأهداف في الجوانب المادية مثل القضاء على الفقر، وتلبية الحاجات المادية الأخرى للأفراد، وتحقيق توزيع عادل للدخل والثروة، لأنها قامت على فلسفات مادية شكلت تصوراتها وإدراكها للعالم، فكان عطاؤها ناقصاً مضطرباً مهزوزاً، فزادت عذابات الإنسان وقلقه، وزادت اضطراب المجتمعات الإنسانية ونشرت فيها الفساد، فأخفقت في الإجابة عن تساؤلات الإقتصاد الكبرى، ماذا ننتج؟ كيف ننتج؟ لمن ننتج؟ لماذا ننتج؟

إن إدراك العلاقة بين الوحي والوجود يؤدي من جملة ما يؤدي إليه إلى بناء معرفة إسلامية شاملة ومتكاملة وعميقة في تفسير ظواهر الوجود، ومن ضمنها الظاهرة الاقتصادية. ذلك أن هذه المعرفة باعتمادها (الوحي) منهجاً في إدراك العالم، وباعتمادها (الوحي) منطلقاً في بناء مفاهيمها إنما تعين على تجاوز محن الحياة وأزماتها، وتساهم في حل إشكالياتها المتعددة، وتوفير إمكانيات متقدمة جداً في بناء العلوم بناءً إسلامياً متكاملًا، الأمر الذي يؤدي إلى نهضة حضارية إسلامية شاملة منشودة.

إن مضمون هذا الكتاب يأتي في إطار إدراك متواضع لأهمية صياغة العلوم ومنها الإقتصاد الإسلامي في ضوء الوحي (قرآن وسنة).

Design By Majdalawi



Dar Majdalawi Pub.& Dis

Telefax : 5349497 - 5349499

P.O.Box : 1758 Code 11941

Amman - Jordan



www.majdalawibooks.com

E-mail: customer@majdalawibooks.com

دار مجدلاوي للنشر والتوزيع

تليفاكس : ٥٣٤٩٤٩٧ - ٥٣٤٩٤٩٩

ص.ب : ١٧٥٨ الرمز ١١٩٤١

عمان - الأردن